عبد الرحمن صلاح

كنت سفيراً لدى السلطان

منحته الظروف التواجد في تركيا كسفيراً لمصر في مرحلة شديدة الدقة في تاريخ منطقة الشرق الاوسط ككل. فعاصر منذ العام ٢٠١٠ -حين تسلم مهام منصبه في انقرة- وحتى نهاية العام ٢٠١٣ -عند نهاية مهامه هناك- العديد من الاحداث المفصلية في العلاقة بين البلدين.

من هنا تاتي اهمية كتاب السفير عبد الرحمن صلاح أخر سفراء مصر في تركيا، حيث يروي تفاصيل علاقة بين بلدين لهما ثقلُهما العسكري والسياسي في الشرق الأوسط، وما شابها من تقارب -الى حد ما- في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، تزايد بعد ٢٠١١ و تولي محمد مرسي حكم البلاد بحكم العقيدة السياسية التي تربط بين حزب العدالة والتنمية الحاكم بمرجعيته الأخوانية في تركيا وبين تنظيم الاخوان في مصر، ثم القطيعة والعداء التركي لمصالح مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو والإطاحة بحكم الأخوان.

لا تمنحك صفحات الكتاب رؤية جديدة وحسب للعلاقة بين مصر و تركيا في ظل حكم أربعة رؤساء لمصر، ولكنها تمنحك روايات دقيقة و موثقة -شارك فيها السفير عبد الرحمن صلاح بحكم منصبه- لما حدث بين البلدين خلال السنوات الماضية... بعيداً عن أهواء التأييد أو المعارضة.

الناشر

المؤلف في سطور

- التحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٩٨٠
- شغل منصب القنصل العام بسان فرانسيسكو ٢٠٠٤-٢٠٠٨
- شغل منصب مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط ٢٠٠٨ -٢٠١٠
- سفيرا لمصر بتركيا ٢٠١٠-٢٠١٣
- سفيرا لمصر بجمهورية التشيك.

للطلب والاستفسار اتصل على
16766
www.nahdetmisr.com
our page/nahdet misr group

كنت سفيراً لدي السلطان

مذكرات آخر سفير لمصر لدي تركيا

(مارس 2010 حتي نوفمبر 2013)

بقلم السفير عبد الرحمن صلاح الدين

جدول المحتويات

		رقم الصفحة
مقدمة		4
الفصل الأول	وداعاً تركيا Güle Güle Türkiye	11
الفصل الثاني	أرض المتناقضات وأسطورة النموذج الإسلامى	21
الفصل الثالث	تركيا قبلة الإخوان المسلمين	26
الفصل الرابع	مأساة السفينة مرمرة الزرقاء	31
الفصل الخامس	الدولة العميقة بين مصر ... وتركيا	36
الفصل السادس	اردوغان الأخ الأكبر للإخوان المصريين	44
الفصل السابع	مرسى في أنقرة.....كلكم فلول ياصديقى	53
الفصل الثامن	العشوائيات التركية والديمقراطية واللامركزية	66
الفصل التاسع	انهيار أسطورة النموذج التركي	71
الفصل العاشر	السيسى في اسطنبول	80
الفصل الحادي عشر	قنديل في أسطنبول	85
الفصل الثاني عشر	سفير أربعة عهود في مصر لدى السلطان	91
الفصل الثالث عشر	عروض باللجوء السياسى لتركيا	102
الفصل الرابع عشر	قراءة في مستقبل العلاقات بين مصر وتركيا	110

قائمة الملاحق **رقم الصفحة**

الملحق الأول	**اتفاق قرض بمليار دولار من تركيا لمصر (سبتمبر 2012)**	**113**
الملحق الثاني	**حديثي مع صحيفة زمان التركية في إبريل 2010**	**123**
الملحق الثالث	**حواري مع المصري اليوم في سبتمبر 2012**	**128**
الملحق الرابع	**حديثي مع المصري اليوم في مارس 2013**	**139**
الملحق الخامس	**حديثي مع صحيفة زمان باللغة الإنجليزية 11 يوليو 2013**	**145**
الملحق السادس	**حواري مع صحيفة جمهوريات التركية المعارضة 20 يوليو2013**	**148**
الصور		**164**
نبذة عن السفير عبد الرحمن صلاح		**244**

مقدمة

طوال أربعة عقود من العمل في السلك الدبلوماسي السياسي والقنصلي، طالما حلُمت أن أكتب يوما ما مذكراتي عما شهدته عن قرب أو شاركت فيه من أحداث جسام مر بها وطننا وشاء الله سبحانه وتعالي أن أكون في موقع الحدث منذ أن التحقت بالتمثيل الدبلوماسي في وزارة الخارجية في يوليو 1980 وحتي انتهت خدمتي فيه ببلوغي سن الستين في يوليو 2018.

واحتفظت بلمحات مسجلة في أوراقي منذ تدريبي في نيويورك عام 1981 علي العمل في أروقة واجتماعات الأمم المتحدة مع الوفد المصري هناك بعد شهرين فقط من مقتل الرئيس السادات. وكانت معظم الوفود العربية في المحافل الدولية مازالت تنتقد سياسة السلام المصرية وتحاول عزل مصر في تلك المحافل، ولكن أعضاء تلك الوفود وخاصة الشباب كانوا يتصادقون ويتناولون الطعام والشراب والنكات معا.

وكان انجازي الدبلوماسي الأول هو حصولي من صديق سوداني علي نسخة من بيان سفيره المندوب الدائم لجامعة الدول العربية (التي تم نقلها لتونس وقتها وتجميد عضوية مصر فيها) قبل إلقاء البيان بساعة واحدة. وركضتُ إلي صالون الوفود حيث كان يجلس مندوب مصر الدائم السفير عصمت عبد المجيد رحمه الله ونائبه وقتها وأستاذي ومعلمي لاحقا السفير عمرو موسي. وأعطيتهما صورة البيان وكنت لاهثا من فرط الإثارة، فقرأه د.عصمت بتأن ونظر لعمرو بيه بأسي وقال له "مفيش فايده لسه الناس دي مش فاهمة التغيير الذي وقع في العالم حولنا، إتفضل ياعمرو روح رد عليهم وفهمهم"، ثم التفت لي مشجعا "عفارم (كلمة تقدير أصلها تركي) عليك يا عبد الرحمن، روح مع عمرو بيه علشان تتعلم منه إعداد البيانات المعبرة عن مواقفنا وكتابة التقارير للقاهرة بأهم مايجري من أحداث والتي نوافي القاهرة بها يوميا في صورة برقيات بالتلكس وقتها للمعلومات غير السرية أو مشفرة للسرية منها.

وشعرت أنني حصلت علي أول شهادة تقدير في عملي، وفهمت فورا تقسيم العمل بين قمتي الدبلوماسية المصرية ووزيري الخارجية لاحقا، فقد كان الدكتور عصمت بمثابة المدفعية الثقيلة التي لاتنتقل كثيرا في الميدان في حين كان السفير عمرو موسي مثل المدرعات سريعة الحركة وكثيفة النيران ينتقل بين الإجتماعات ليتابع مايدور فيها ويوجه أعضاء وفدنا لما يجب عمله وأحيانا يقوم هو نفسه بالتدخل إذا ما كان الأمر يستدعي ذلك.

واصطحبني موسي واضعا يده علي كتفي وسألني هل تعرف كيف تسجل أسم مصر في قائمة المتحدثين لاستخدام حق الرد كما تقضي قواعد اجراءات الجمعية العامة. فأجبته أنني طالعت قواعد الإجراءات وأعرف المسئولة عن تسجيل أسماء الوفود المتحدثة والتي تجلس أسفل منصة رئيس الجمعية العامة والسكرتير العام وأنني تعرفت عليها وعرفت أنها مصرية عندما كنت أنسخ منها قائمة المتحدثين قبل أن يتم إدخال الشاشات الإلكترونية للأمم المتحدة. فضحك الدبلوماسي العتيد مقهقها وربت علي كتفي وقال برافو، طيب روح لها وأطلب منها أن تكون مصر أول متحدث لاستخدام حق الرد وتعالي اجلس خلفي وسجل كل كلمة سوف أقولها في بياني لإرسالها للقاهرة.

وجاء المستشار (وقتها والسفير القدير ومساعد وزير الخارجية ورئيسي وناصحي لاحقا) د.رضا شحاته الذي أخذ يعد مشروعا للرد علي كل نقاط بيان مندوب الجامعة العربية من النواحي السياسية والقانونية، وكلما ناول موسي ورقة أخذ يعدل فيها بالحذف والإضافة وأنا أدس رأسي بين كتفيهما لأطالع مايكتبان. وقبل أن يلقي موسي بيانه همست في أذنه أن بيان الجامعة العربية ليس بقسوة وحدة بياننا الذي يعتزم القاءه وقد يري تخفيفه لتحقيق التوازن. فنظر لي موسي من فوق كتفه ساخرا، ونصحني أن أنتظر حتي نهاية شهر التدريب قبل أن أبدأ في تقديم النصائح.

وبعد الإجتماعات توجهت لمقر مكاتب الوفد المصري الذي شاء الله سبحانه أن أعمل فيه لاحقا عام 1992 وحتي 1996 بقرار من وزير الخارجية وقتها عمرو موسي وبترشيح من مدير مكتبه وقتها ووزير الخارجية وأمين عام الجامعة العربية لاحقا وصديقي ونصيري العزيز أحمد أبو الغيط. وأرسلت برقية للقاهرة بموجز لأهم مادار في الجلسة.

وفوجئت صباح اليوم التالي بعمرو موسي يوبخني لأن برقيتي أسقطت نقاطا هامة في رده كان يجب إبلاغها للقاهرة وعزا ذلك لأنني تأثرت برأيي ولم أكتب مالم أرض عنه. وطلب مني أن أقضي اليوم كله في المكتب ولاأحضر اجتماعات الأمم المتحدة لكي أعد برقية جديدة تتضمن كل كلمة في البيان وأن أعرضها عليه عند عودته للمكتب في المساء قبل إرسالها للقاهرة. وشعرت أنني تعرضت لأول سقطة ونلت أول عقوبة في عملي الدبلوماسي. وحين عرضت البرقية علي موسي في المساء ابتسم وردها لي وطلب مني أن أحتفظ بها تذكارا لأول درس يجب أن أعيه حول العمل الدبلوماسي وهو ألا أتأثر بآرائي الشخصية عند التعبير عن موقف بلادي أو إعداد التقارير للقاهرة.

وكذلك احتفظ في ذاكرتي بذكريات الليالي الطوال التي قضيتها في السفارة في واشنطن في ختام فترة عملي بها التي أمتدت من عام 1986 وحتي عام 1991 تحت قيادة والدي وقدوتي السفير

عبد الرؤوف الريدي الرائد في العمل الدبلوماسي وفي خدمة المجتمع بعد التقاعد. ولن أنسي البرقيات التي كان يمليها عليّ لاقتراح أفكار وتوصيات علي القاهرة لخدمة مصالحنا وزيادة فعالية سياستنا الخارجية بل وحل بعض مشاكلنا الداخلية وخاصة الإقتصادية.

وقد احتوت مذكرات كل من السفير الريدي والسفير عمرو موسي استشهادا بشخصي المتواضع وإشارة لواحدة من تلك البرقيات التي أقترح فيها الريدي قبيل غزو صدام حسين للكويت واثارته أزمة حول الأسلحة الكيميائية والنووية أن تطرح مصر تطويرا لمبادرتها السابقة منذ السبعينات بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية لكي تكون مبادرة لإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها مثل الصواريخ طويلة الأمد. وقد طلب مني السفير الريدي وقتها كتابة عناصر هذه الفكرة وأرسلها في برقية للقاهرة واتصل به الدكتور أسامة الباز رحمه الله وكان وكيلاً لوزارة الخارجية ومديرا لمكتب الرئيس للشئون السياسية وطلب منه التشاور مع السفير عمرو موسي الذي كان وقتها مندوبا دائما لمصر لدي الأمم المتحدة ويبدو أنه طرح علي القاهرة في نفس التوقيت تقريبا فكرة مماثلة. وللأسف لم أسجل في مفكرتي تاريخ إرسال برقية واشنطن وبالتالي لايمكنني أن أحسم الخلاف الودي بين السفيرين العظيمين أستاذيّ وقدوتي عمن كان صاحب السبق في هذه المبادرة التي أعلن عنها الرئيس مبارك بالفعل في أوج أزمة الخليج.

ولازلت أذكر حتي الآن وقت أن نقلت للسفير الريدي نصيحة أحد أصدقائي من صغار المسئولين الأمريكيين وكان مسئولا عن الشئون السياسية العسكرية في قسم مصر في وزارة الخارجية بأن نطالب بإعفاء الديون العسكرية المستحقة علي مصر وكانت تبلغ وقتها سبعة مليارات دولار كجزء من ثمن وقوفنا في وجه عدوان صدام حسين علي الكويت واحتلاله لها وهو موقف كنا سنتخذه في كل الأحوال لكنه حيوي في مواجهة ترهيب صدام لبقية العرب لعدم اتخاذ موقف ضد عدوانه. وشرحت الإقتراح الجرئ للسفير الريدي صاحب الرؤية والمبادرة الذي جمعني مع زملائي الأكبر مني سنا وخبرة ويتولون أيضا شئون الإتصال بالكونجرس الأمريكي ليسألنا عن تقديرنا لفرص تمرير هذا المقترح في الكونجرس إذا ماقبلته الإدارة الأمريكية وأيدَته أمام الكونجرس.

وقد طلب مني السفير الريدي عرض الفكرة ونتيجة اتصالاتي مع أصدقائي من صغار مسئولي الإدارة ومساعدي أعضاء الكونجرس التي كانت كلها تؤيد رأيي بترجيح نجاح الفكرة إذا ماساندتها الإدارة داخل الكونجرس. ومازلت أذكر كيف حذر أحد زملائي الأكبر مني سنا من الإستماع لرأي شباب المسئولين الأمريكيين مساعدي الكونجرس حول اقتراح باعفاء مثل هذا المبلغ الضخم من

الديون العسكرية في حين كنا نتعذب كل ستة شهور لسداد فوائد تلك الديون وإلا واجهنا إلغاء حصولنا علي مساعدات عسكرية جديدة. وأجبت بأنني أعتقد أننا إزاء نظام دولي جديد وقواعد لعبة جديدة وربما شرق أوسط جديد ولايجب أن نفكر بالحسابات القديمة.

وفوجئت بالسفير الريدي يقاطعنا ليقرر أنه سوف يعرض الفكرة بمبرراتها ومحاذير فشلها علي القاهرة مع تأييده الشخصي لرأيي. وعندما أُرسلت هذه البرقية تلقي السفير الريدي مكالمتين هاتفيتين من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وقتها د. عصمت عبد المجيد ومن الرئيس مبارك نفسه لمباركة الفكرة والتوجيه للسفارة بالتقدم رسميا بالطلب والتحرك لإنجاحه. وشعرت بفرحة بالغة وانجاز ملأنى فخرا.

وكم كانت سعادتي عندما سجل والدي السفير الريدي تفاصيل تلك الواقعة ومعركة إعفاء الديون العسكرية كلها ثم نصف الديون الإقتصادية المدنية المستحقة علي مصر من العالم الغربي كله. وسرد الريدي بأمانته المعهودة وأبوته الحنونة تفاصيل دوري كدبلوماسي شاب يجتهد لخدمة بلاده فيجد من رئيسه كل تشجيع وتقدير وعرفان ولعل ذلك المثل يفيد اليوم شباب الدبلوماسيين المصريين وشيوخهم.

وتنازعتني ذكريات أخري تعود لفترة خدمتي في وفد مصر الدائم لدي الأمم المتحدة في مطلع التسعينات حيث توليت تمثيل موقف بلادي إزاء قضايا الشرق الأوسط وكنت مسئولا عن إعادة صياغة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لكي تعكس مانجحت السياسة المصرية في إنجازه في مجال السلام مع اسرائيل وبعد أن عاد العرب لمصر وعقد الفلسطينيون والإسرائليون اتفاق أوسلو الذي لم تنفذه اسرائيل حتي الآن.

ومرت أمام عينيّ خواطر دخول مصر لعضوية مجلس الأمن في مطلع عام 1996 بعد شهور من محاولة إغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا شاركت فيها عناصر من الجماعة الإسلامية المصرية تم تدريبها وتسليحها في السودان. وتعرضنا في الوفد المصري لضغوط أمريكية لتأييد مشروع قرار لمجلس الأمن يفرض عقوبات علي السودان. ولابد أن أسجل هنا للتاريخ أن تعليمات الرئيس مبارك ووزير خارجيته في ذلك الوقت عمرو موسي كانت تقضي بالتماشي مع فرض عقوبات علي أعضاء الحكومة السودانية مثل حظر السفر ومصادرة أموالهم في الخارج ولكن لايجب أن يقبل الوفد المصري أو يسمح بتمرير قرار يفرض عقوبات إقتصادية تضر بمصالح الشعب السوداني.

وأذكر أن هذا الموضوع كان أحد موضوعي الخلاف وأحيانا التشاجر بين المندوب الدائم المصري السفير د. نبيل العربي الخلوق المهذب والحكيم ونظيرته الأمريكية وقتها مادلين أولبرايت العدوانية والمتعجرفة بانفراد بلادها بقيادة العالم في هذا التوقيت بعد انحلال الإتحاد السوفيتي. وكان موضوع الخلاف الرئيسي الثاني بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة وقتها هو تمديد سريان اتفاق حظر انتشار الأسلحة النووية الي الأبد خلال مؤتمر مراجعة الإتفاقية عام 1995 بدون أن تنضم اسرائيل لها أو حتي تُخضع منشآتها النووية وخاصة مفاعل ديمونة للرقابة والإشراف الدوليين وهو ما طالبت به مصر منذ انضمامها لتلك الاتفاقية في نهاية السبعينات.

واعتقد أن مصر تحقَق لها ماأرادت من عدم فرض عقوبات اقتصادية علي السودان في حين نجحت الولايات المتحدة في التمديد الأبدي لمعاهدة حظر الانتشار النووي دون انضمام اسرائيل لها ودون ان تخرج مصر من عضويتها. ولكل من هذه الأحداث وقائع وذكريات وسجالات وأحيانا معارك دبلوماسية كنت شاهدا عليها أو مشاركا صغيرا فيها تحت قيادة أساتذة عظام من قامات الدبلوماسية المصرية.

وقد فضلت أن تكون أول كتاباتي عن ذكرياتي الدبلوماسية عن فترة عملي كسفير لبلادي في تركيا (مارس 2010 – نوفمبر 2013) دون غيرها لعدة أسباب. أولها أنني كنت في تلك الفترة قد وصلت لدرجة السفير ورئيس البعثة بعد ثلاث عقود من التدريب والإعداد الدبلوماسي تُوجت بأنني عملت قبلها لمدة عامين كمساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط باختيار من أخي الأكبر وناصحي الصدوق الوزير أحمد أبو الغيط وقتها والأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية. وامتلأ هذان العامان بأحداث جسام كان لتركيا فيها دور هام مثل الحرب الإسرائيلية علي غزة مما اقتضي نوعاً من التنسيق الإستراتيجي بين وزير الخارجية المصري أبو الغيط ونظيره التركي كما زرت تركيا عام 2009 لاجراء تنسيق مماثل مع نظيري السفير سنيرأوغلو وكيل الخارجية التركية والذي انتقل بعد ذلك ليكون مندوب تركيا الدائم لدي الأمم المتحدة في نيويورك.

وأشعر اليوم أنه كان لدي من الخبرة والمكانة والأتصالات والصداقات ما يمكنني أن أقدم روايتي الخاصة لهذه الأعوام الثلاثة الحيوية في التاريخ المعاصر للعلاقات المصرية التركية. وقد سعيت أن تشمل هذه الرواية ماشهدته أو شاركت فيه بنفسي من أحداث وقائع وقرارات مع شرح مختصر لما عرفته عن الإطار المؤسسي السياسي والإقتصادي والإجتماعي في الدولتين الذي أدي إلي إتخاذ القرارات والسياسات التي تعرضت لها بالسرد والتحليل.

وساعدني أيضا أنني كنت أكتب في نفس الوقت دراسة لنيل درجة الدكتوراة حول نفس الموضوع (العلاقات المصرية التركية خلال فترة الربيع العربي) من جامعة تشارلز في مدينة براج العاصمة التشيكية بدأتها خلال فترة عملي هناك كسفير لبلادي في الأعوام الثلاثة الأخيرة. وقد أمدتني الدراسة الأكاديمية بقدرة تحليلية لتأثير النظام الدولي والإقليمي والأوضاع الداخلية علي قرارات السياسة الخارجية في كل من مصر وتركيا خلال سنوات "الربيع العربي". ورغم ذلك لم أحاول تحويل هذا الكتاب إلي دراسة أكاديمية، ولو أنني أرجو أن يكون مصدرا مفيدا للأكاديميين المهتمين بهذه الفترة.

وأود أن أؤكد هنا أنني لم أستهدف نقض أو نقد أية رواية أخري قدمها ممارسون آخرون أو أكاديميون يسعون لكشف أسرار تلك الفترة وقد بذلت قصاري جهدي لأن أقرأ معظم مانُشر عن الفترات السابقة في العلاقات المصرية التركية مثل كتابات أكمل الدين إحسان أوغلو وأحمد داود أوغلو وأحمد أبو الغيط وعمرو موسي واستفدت منها. وطبعا سوف يظهر للقارئ أنني متأثر برؤيتي وآرائي الشخصية اليوم وأنا أكتب هذا الكتاب، ولكنني حاولت قدر استطاعتي ألا يؤثر ذلك علي دقة سرد الأحداث وأن أتجنب الإنزلاق إلي محاولة تأييد أو إدانة صانع قرار أو توجه سياسي بعينه.

ولن يخفي عن القارئ أنني عملت لأربعة عقود ممثلا دبلوماسيا لبلادي ولعل ذلك يغفر لي أي تحيز أو حياد عن الموضوعية قد يستشفه القارئ في بعض صفحات هذا الكتاب الذي حرصت أن يكون موجزا وغير تقليدي في تقسيمه ومعالجته للأحداث. واستهدف بذلك أن يكون أغلب قرائي من الشباب وأرجو أن أنجح في نشر هذا الكتاب أيضا إلكترونيا ومسموعا لكي يصل لأكبر عدد منهم.

وأحرص أن تصل كلماتي أولا لشباب الدبلوماسيين المصريين ومنهم عشرات سعدت بعملهم معي واستعنت بقدراتهم وحماسهم ووطنيتهم، وحاولت قدر جهدي أن أنقل لهم ما تعلمته من أساتذتي في الدبلوماسية وما اكتسبته من خبرة الممارسة. وأرجو أن يساعد ما تضمنه هذا الكتاب علي إبقاء جذوة حماسهم مشتعلة ومتوهجة ويشجعهم علي تطوير قدراتهم الدبلوماسية فنحن نعتمد عليهم في المهمة التي تزداد صعوبتها يوما بعد يوم للإحتفاظ بدور مؤسسة الدبلوماسية المصرية المؤثر دوليا وإقليميا وفي صنع قرارات السياسة الخارجية محليا.

ويعود السبب الثاني لاختيار موضوع هذا الكتاب لأهمية الفترة الزمنية التي يتناولها في تشكيل مستقبل المنطقة والدور المحوري الذي لعبته العلاقات المصرية التركية خلال هذه الفترة. ولايخفي علي

القارئ تزامن تلك الفترة مع زلزال "الربيع العربي" وتصارع القوي الدولية والإقليمية والمحلية لاستغلاله لمصلحتها.

ولن أطيل في شرح أهمية كل من مصر وتركيا والتعاون أو الصراع بينهما في تحديد مستقبل إقليم شرق المتوسط الذي يمثلان فيه أكبر قوتين عسكريتين أو منطقة الشرق الأوسط التي يضمان معا ثلث عدد سكانها ويحتلان معبر المنطقة إلي أوروبا وإفريقيا وآسيا. وسوف يجد القارئ المهتم شرحا لأهمية تلك العلاقات في أحاديثي الصحفية المنشورة كملاحق لهذا الكتاب والتي أدليت بها لوسائل الإعلام التركية والمصرية خلال فترة عملي في تركيا ومباشرة بعد انتهائها.

وقد شعرت من ناحية ثالثة بحاجة ملحة للتعجيل باخراج هذا الكتاب للنشر لأنني طالعت واستمعت لكثير من الروايات غير الدقيقة والمحرّفة لأسباب سياسية عن وقائع وأحداث شاركت فيها بنفسي واكتشفت أن مؤسسات الدولة المختلفة في تلك الفترة المضطربة في مصر لم تحتفظ بسجلات دقيقة توثق لتلك الفترة الحيوية والهامة في تاريخ بلادنا. وأرجو أن يتنبه المسئولون لسد هذه الفجوة وعدم تكرار هذا الخطأ في الحاضر والمستقبل. فلو لم نوثق بدقة الواقع فلن يمكن لنا صنع سياسة رشيدة ومدروسة للتعامل معه، ولو لم نوضح للناس الحقائق التي بُنيت عليها تلك السياسة ما ناصرها الرأي العام وتحمل عواقبها سواء كانت ناجحة أو فاشلة.

وأخيرا فقد خالجني شعور وأنا علي مشارف الخروج إلي حرية التقاعد بأنني مدين لأسرتي الصغيرة المكونة من زوجتي الحبيبة ورفيقة دربي وطبيبه جسدي وروحي د. ثريا الخضراوي وولدينا وتوأم روحينا خالد ووليد بكشف حساب عن الساعات الطوال التي كنت لا أقضيها معهم وإرتفاع ضغط الدم الذي أعاني منه ولايجدي معه دواء وقت الأزمات التي لم تنقطع طوال السنوات الثلاث ونحن في تركيا وغيرها من فترات الأزمات طوال عملنا الدبلوماسي. وأرجو أن يوضح ماتضمنه هذا الكتاب لهم أهمية بعض ماكنت أقوم به من عمل لخدمة بلادنا. ولهذا أهدي لهم أول كتاباتي المنشورة والتي أرجو ألا تكون الأخيرة بإذن الله.

15أغسطس 2018 الساحل الشمالي المصري

الفصل الأول

وداعاً تركيا Güle Güle Türkiye

كانت لحظات ومشاعر غريبة جداً علىّ وعلى زوجتي حينما سارعنا إلى السفر لأنقرة من القاهرة يوم 25 نوفمبر 2013 لكى نتمكن بالكاد من جمع وشحن أمتعتنا وأوراقنا وتوديع أصدقائنا وإنهاء فترة عملنا في تركيا التي امتدت لثلاث أعوام ونصف تقريباً في أربعة أيام فقط، وهو ما يفعله أى سفير عادة في حوالى ثلاثة أشهر ولا شك أن سفراء قلائل فقط من زملائي المصريين أو الأجانب فى كل أنحاء العالم هم أولئك الذين انتهت فترة عملهم الدبلوماسي في الدولة المضيفة باعتبارهم أشخاصاً غير مرغوب في وجودهم في تلك الدولة persona non grata .

ورغم إنني لم يتم طردي شخصياً من تركيا مثلما حدث مع نظيري التركي الذى تم استدعاؤه للخارجية المصرية يوم 24 نوفمبر 2013 وأبلغه مدير المراسم المصري أن مصر قررت تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع تركيا من درجة السفير إلى درجة القائم بالأعمال ولهذا فإنه غير مرغوب في وجوده في مصر وتم إمهاله حتى يوم 29 نوفمبر لمغادرة البلاد. وجاء ذلك الإجراء بعد صبر طويل من جانب الحكومة المصرية وتحت ضغوط شديدة من الرأي العام المصري الذى طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية تماماً ومقاطعة المنتجات التركية وإلغاء اتفاقات التعاون بين البلدين. وحفاظاً من الحكومة المصرية على المصالح الاستراتيجية والعلاقات التاريخية بين الشعبين اختارت الاكتفاء بهذا الإجراء الدبلوماسي الذي لا يمس –رغم شدته – بجوانب العلاقات الأخرى بين البلدين.

وهكذا انتهت فترة استدعائي للتشاور فى القاهرة والتي دامت ثلاثة شهور سعيت خلالها لاحتواء كل أزمة تنشب بسبب التصريحات المتتالية التي كانت تصدر يوميا عن رئيس الوزراء التركي إردوغان للهجوم على الحكومة الانتقالية في مصر بعد 30 يونيو 2013 ويصفها بالحكومة الانقلابية ويحرض ضدها دول العالم بل ويدعو إلى اتخاذ إجراءات دولية ضد مصر ويستضيف قيادات الإخوان المسلمين الهاربين من مصر بسبب أحكام قضائية صدرت ضدهم أو لاستدعائهم للتحقيق . وكانت تركيا توفر ملجأ أمنا لهم وتدعو إلى اجتماعات لمنظمات دولية غير حكومية لمناصرتهم من اجل اتخاذ إجراءات قضائية دولية ضد المسئولين المصريين و تنظيم حملة إعلامية في مصر والعالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة لتشويه صورة التغيير الذى جرى فى مصر يوم 3 يوليو 2013 بناء على طلب الملايين التي خرجت للشوارع يوم 30 يونيو. وأصر إردوغان علي وصف ذلك التغيير بالانقلاب .

وقد واجهت موقفاً صعباً للغاية منذ استدعائي للتشاور في القاهرة، ففي حين كنت أسعى في الاجتماعات المغلقة مع المسئولين الحكوميين المصريين وجمعيات رجال الأعمال ان نحافظ على الوضع القائم من العلاقات الطيبة فى المجالات التجارية والثقافية بين البلدين ، وأجد في هذه الاجتماعات توافقاً في الرأي مؤيداً لذلك، فإن المحاورين الإعلاميين المصريين الذين كانوا يستضيفونني لشرح الموقف كانوا متلهفين لاستنطاقي بما يسيء للحكومة التركية بل وما يقلل من أهمية العلاقة بالنسبة للمصالح المصرية. ولا شك أن العديد من الإعلاميين المصريين العقلاء الذين استضافوني كانوا تحت ضغط شديد من الرأي العام المصري الذي يستمع يومياً تقريباً لأردوغان وهو يسب القادة المصريين ويحرض ضدهم.

وسوف أكرس الفصل التالي لشرح رؤيتي لأسباب هذه الحملة الشعواء من جانب اردوغان وبعض معاونيه، والتي تعرضت لها بالشرح بالتفصيل داخل اجتماعات الحكومة المصرية وأمام وسائل الإعلام المصرية والعربية حتى صدرت لى تعليمات من وزير الخارجية المصري الجديد وقتها نبيل فهمي بعدم التحدث لوسائل الإعلام بحجة أن ذلك يزيد من الضغوط عليه لاتخاذ إجراء ضد تركيا خلافاً لاتفاقنا على محاولة تجنب ذلك. ولا شك ان ظهوري لساعات طوال على شاشات التليفزيون وعلى الصفحات الأولى للجرائد قد أثار أيضاً حفيظة الوزير الجديد الذي لم يكن بعد قد حظي بنفس المساحة الإعلامية.

وفى كل الأحوال كنت ما زلت سفيراً لبلادي فى تركيا وأؤمن ان مهمتي الأولى هي تقديم صورة مصر للإعلام التركي ومحاولة التأثير على الرأي العام التركي بما يخدم المصالح المصرية .وقد واصلت القيام بتلك المهمة خلال فترة استدعائي فى القاهرة للتشاور. وكنت أدلي تقريبا بصفة يومية بأحاديث من خلال مكالمات تليفونية مع وسائل الإعلام التركية التي كان معظمها لايجرؤ علي نشر أو إذاعة كل ما أقول بسبب القيود التي فرضها إردوغان وأنصاره علي الإعلاميين منذ عام 2011 وتزايدت سطوتها بعد مظاهرات غازي الإحتجاجية في اسطنبول والتي امتدت لمدن تركية أخري عام 2013 ضد دكتاتورية أردوغان وإساءة استخدامه للأغلبية البرلمانية لحزبه.

وقبيل فض اعتصام مؤيدي الإخوان المسلمين فى ميدان رابعة العدوية بحي مدينة نصر في منتصف أغسطس 2013 كنت أمضى وأسرتي أجازه قصيرة بمناسبة عيد الفطر فى القاهرة واتصل بى وزير الخارجية المصري قبل العيد ليطلب منى العودة إلى سفارتي في أنقرة بعد العيد أي في الأسبوع الثاني من أغسطس، وطرحت عليه وقتها فكرة ان يقوم الرئيس التركي عبدالله جول بزيارة للقاهرة يلتقى خلالها بالمسئولين المصريين وببعض ممثلي الإخوان المسلمين الذين لم يكن قد تم القبض عليهم وقتها او هربوا من البلاد، وهى الفكرة التي طلب منى مستشار الرئيس التركي لشئون الشرق

الأوسط وصديقي العزيز أرشد هورموزلو إن استطلع إمكانية تحقيقها، فوعدني نبيل فهمى بدراستها واستطلاع الرأي حولها والرد علىً بعد العيد.

وفى صباح يوم 14 أغسطس استيقظت الساعة السادسة صباحاً على صوت رسالة تليفونية SMS من نبيل فهمى قرأت نصها " عبد الرحمن اصرف النظر عن موضوع زيارة جول" ، وتعجبت ما الذى يوقظ وزير الخارجية المصري في هذه الساعة المبكرة ليرسل لي تلك الرسالة فسارعت إلى التليفزيون افتحه لأشاهد النقل الحى لفعاليات فض الاعتصام التي كان لابد أن الوزير يعلم بها مسبقاً، وما أن مرت ساعتان وبدأ اللجوء للعنف من المعتصمين والرد عليهم من قوات الأمن حتى وجدت شريط الأخبار على الشاشة يحمل تصريحات لأردوغان وجول ينتقدان فيها استخدام العنف ويحملان قوات الشرطة المسئولية عن الضحايا .

وقررت العودة فوراً لمقر عملى فى تركيا وأبلغت وزير الخارجية بأنني حجزت على أول رحلة تغادر القاهرة في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي 15 أغسطس 2013 فثنى الوزير على قراري وطلب منى إحاطته بكل جديد في الموقف التركي بمجرد وصولي. ورتبت أن أسافر من اسطنبول لأنقرة بالسيارة لكي يمكنني التوقف فى اسطنبول للإدلاء بحديثين صحفى وتليفزيونى لصحيفة حريات وتليفزيون CNN التركي قبل التوجه لأنقرة . وقضيت الليل كله ساهراً في متابعة أنباء فض الاعتصام والمعلومات المتوفرة عن تطوراته وضحاياه وإعداد نقاط حديثي مع الإعلام التركي حول هذا الموضوع الذى شغل فوراً اهتمام تركيا كلها.

ووصلت مطار اسطنبول لأجد كل رواد صالة كبار الزوار ملتمين حول شاشتي التليفزيون اللتين كانتا تذيعان كلتاهما تغطية مباشرة من القاهرة من قناتى TRT الحكومية التركية و NTV الإخبارية التركية، وتركز التغطيتان على عرض رواية الإخوان المسلمين للأحداث وعلى ادعائهم أن ألاف القتلى قد سقطوا في أحداث الفض وأن عشرات الآلاف قد أصيبوا بجراح معظمها خطير وان قوات الشرطة قد أحرقت مسجد رابعة وبداخله ألاف الجثث لإخفاء معالم الجريمة حسب زعم جماعة الإخوان.

ولمحنى احد كبار الدبلوماسيين الأتراك المتقاعدين ولفت نظر بقية الموجودين فى القاعة لوجودي بينهم فتجمعوا حولي وقضيت حوالى ساعة اشرح لهم ما شاهدته عيناي علي شاشة التليفزيون المصري من إمهال الشرطة للمعتصمين فترة كافية للإخلاء وان آلافا استفادوا من تلك المهلة وخرجوا سالمين دون أن يتعرض لهم أحد، في حين أن المسالمين الذين تم التغرير بهم للبقاء ضد تعليمات الشرطة لم يدركوا أن بينهم بعض المسلحين الذين أطلقوا النار على قوات الأمن بل وتبين بعد ذلك أنهم أصابوا عن عمد أو غير عامدين بعض المعتصمين. وردت الشرطة باستخدام العنف مما أودى بحياة كثيرين ولكن عدد القتلى والمصابين كان أقل بكثير مما تدعيه جماعة الإخوان وتردده وسائل الإعلام التركية... وشرحت أحداث الإعتداء في نفس اليوم علي أقسام الشرطة والكنائس في

مختلف أنحاء مصر والتي توضح وجود محاولة لزعزعة الإستقرار في البلاد من جانب الإخوان المسلمين والقوي المتحالفة معها.

ولاحظت ان الدبلوماسي التركي المتقاعد يقضى وقتاً طويلاً في شرح كلماتي ويدخل في مناقشات جانبية مع بعض المستمعين دون ان ينقل لي ترجمة ما يقولون واتضح لي أن العديد منهم يشكك في صدق روايتى ويكرر ما سمعه وقرأه في الصحف من رواية الإخوان المسلمين للأحداث .والحقيقة أن الحكومة التركية وأجهزتها الإعلامية (وكالة الأناضول للأنباء وإذاعة وتليفزيون TRT والعديد من الصحف الموالية للحزب الحاكم مثل ينى شفق وصباح) قد تحولت منذ 30 يونيو 2013 إلى نقل ما يذيعه موقع الإخوان المسلمون على الانترنت وما تنقله الجماعة من شرائط فيديو لقناة الجزيرة، ونشط محررو وكالة الأناضول للأنباء في ترجمة كل هذه المواد من العربية إلى التركية فأصبح المواطن التركي معرضاً فقط ومستهلكاً لوجهة نظر الإخوان.

وكنت قد سبق أن شكوت من ذلك التحيز المغرض لرئيس الجمهورية التركي عبد الله جول في لقائي معه في اسطنبول يوم 12 يوليو 2013 (بالصدفة يوم عيد ميلادي وقبل مغادرتي في إجازة للقاهرة) وقد وعدني بمعالجة الأمر وطلب منى مستشاره موافاته بمثال على الأنباء الكاذبة التي تنشرها وكالة الأناضول للأنباء فوافيته بصور نشرتها الوكالة لأربعة أطفال أدّعت أنهم قُتلوا في أحداث محاولات الإخوان لاقتحام نادي الحرس الجمهوري يوم 6 يوليو اعتقاداً منهم أن الرئيس السابق محمد مرسى مازال داخله. وقد ثبت ان صور أولئك الأطفال قد سبق نشرها على أنهم ضحايا نظام بشار الأسد فى سوريا.

وعندما طلب مكتب الرئيس التركي من وكالة الأناضول التحقيق فى الموضوع نفى المسئولون هناك نشر هذه الصور التي اختفت من موقع الوكالة على الإنترنت ولكن تأثيرها استمر فى أذهان المواطنين الأتراك العاديين بل والبيانات الرسمية التركية التي عكست تماماً وجهة نظر الإخوان ووصلت إلى حد التلميح بأن العمليات الإرهابية التي تتعرض لها قوات الجيش والشرطة فى مصر ربما كانت بغرض "تأليب الناس ضد العودة للديمقراطية " أي إنها بتدبير من قوات الأمن والحكومة المصرية.

وانطلقت مساء يوم 15 أغسطس 2013 مع سائقي التركي " سها بيه " إلى مقر CNN وأجريت حواراً تليفزيونيا على الهواء مباشرة لأشرح فيه حقيقة ما حدث في مصر منذ 3 يوليو وحتى فض اعتصام رابعة وعقدت العديد من المقارنات مع ما يمكن أن تقبله كل دول العالم بما فيه تركيا من سلوك من جانب المتظاهرين او المعتصمين السلميين وأن جماعة الإخوان تجاوزت الحدود التي يمكن أن تقبلها اى دولة فى العالم.

وفوجئت بأن المذيعة التي تحاورني تتفق معي في الرأي وتدلل على ذلك بطريقة تعامل البوليس التركى مع مظاهرات حديقة غازي في منطقة ميدان تقسيم في إسطنبول المعارضة لرئيس الوزراء أردوغان والتي لم يحمل المشاركون فيها اية أسلحة. ودعتني المذيعة إلى التعليق على تلك المقارنة، فامتنعت مشيراً إلى أن مصر تطالب تركيا وبقية دول العالم أن تمتنع عن التدخل في الشئون المصرية الداخلية فكيف لي أن أفعل الشيء نفسه إزاء تركيا، ولكنني ذكّرت المشاهدين بأن حكومة اردوغان نفسها قد وجهت نقداً مريراً للولايات المتحدة ودول أوربا الغربية لاعتراضها على طريقة فض البوليس التركى لمظاهرات غازي ووصف إردوغان ذلك بأنه تدخل سافر فى الشئون الداخلية التركية.

وحذرت فى حديثى التليفزيوني من أن ما تفعله تركيا إزاء مصر قد يتكرر إزاءها وكأنني – دون أن اشعر – أتنبأ بما حدث فعلاً بعد حوالى ستة شهور وبعد كشف فضيحة فساد كبيرة واتهام عدد كبير من أعضاء الحكومة التركية وأبنائهم بالتورط فيها او بمحاولة إخفاء معالمها وظهور اردوغان لكى يدافع عن طهارة يد حكومته وأعضائها ويتهم بعض الدول(يقصد الدول الغربية وإسرائيل) بتدبير مؤامرة ضده والتدخل فى شئون بلاده ويهدد سفراء تلك الدول وخاصة الولايات المتحدة بالطرد من تركيا إذا ما صدر منهم تصريحا واحدا للإعلام حول الشأن التركي الداخلي. ومن سخريات السياسة رؤية اردوغان يدعو في الوقت نفسه سفراء نفس تلك الدول مرارا إلى اجتماعات يؤنبهم فيها على عدم التدخل فى الشأن المصرى ويدعوهم لفرض عقوبات على مصر أو دعوة مجلس الأمن لفعل ذلك.

وأذكر انى تلقيت دعوة لحضور الإفطار السنوى لحزب العدالة والتنمية الحاكم فى منتصف شهر رمضان في يوليو 2013 والذى يتحدث أمامه عادة رئيس الوزراء التركى إلى سفراء الدول المعتمدين فى انقرة وكان ذلك رابع إفطار لي في رمضان من هذا النوع فى تركيا وكان الحزب الحاكم واردوغان نفسه عادة ما يستغل هذا الإفطار السنوي للترويج لأحد قضاياه السياسية، وفى إفطار عام 2010 أعلنت الصحف التركية وقتها ان السفير الإسرائيلي في أنقره لم يتلق دعوة لحضور الإفطار بسبب الاعتداء الإسرائيلي قبلها على السفينة التركية مرمرة الزرقاء التي كانت تحاول نقل مساعدات لقطاع غزة.

وفى إفطار عام 2011 أطلق أردوغان أول إشارات تحوله من صداقة بشار الأسد والتحالف معه إلي تحذيره وإنذاره والتي أتبعها بالسعي حينها لمحاولة أسقاطه اعتقاداً منه ان هذا كان هو اتجاه الريح في النظام الدولي الذى يجب أن تتبعه تركيا بصفتها في رأيه الدولة القائدة في إقليمها.

وفى إفطار عام 2012 الذى جاء مباشرة بعد تولى الإخوان المسلمين سدة الحكم فى مصر تمت دعوة مقرئ مصري شهير للقرآن لافتتاح الإفطار وكذلك ترتيب جلوسي على يمين وزير الخارجية التركى داود أوغلو وعلى يساره جلس السفير الفرنسي الجديد الذى وصل أنقرة بعد وصول رئيس الوزراء الفرنسى الجديد أولاند للحكم ورحيل ساركوزي العدو اللدود لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

ووجدت السفير الفرنسي يغمز لي بعينه ويقول على مسمع من وزير الخارجية التركي انه سعيد بانضمامه إلى الأصدقاء المقربين من داود أوغلو لأنه يعرف أن ترتيب الجلوس فى هذا الإفطار الحزبي لا يتبع الترتيب البروتوكولي لأسبقية السفراء في الوصول لدولة الاعتماد بغض النظر عن طبيعة علاقات دولهم مع الدولة المستقبلة، فغمزت له بدوري ورفعت صوتي ليسمعني داود اوغلو مشيراً إلى أن من حقه أن يسعد بالترقية التي نالها ولكنني كنت دائماً احظي بهذا الوضع الخاص في تركيا التي ربطتها بمصر علاقات وثيقة بغض النظر عن طبيعة وتوجهات الحكومة فى البلدين. وأمن داود أوغلو على كلامى وأشار إلى انه أفرد فصلاً كاملاً فى كتابه " العمق الاستراتيجي " حول أهمية علاقة تركيا مع الدولتين المحوريتين الآخرتين في المنطقة " مصر وإيران."

والآن ونحن فى عام 2013 وجدت إن بلادي سوف تكون محور الرسالة الإعلامية التي يرسلها أردوغان للعالم من خلال ذلك الإفطار الرمضاني. ولم أشأ أن اعتذر مسبقاً عن حضور الإفطار لأنى أدركت ان أردوغان كان سيحاول وقتها سحب الدعوة الموجهة لي واستغلال ذلك من أجل الإساءة لي ولبلادي. وطلبت بدلاً من ذلك مقابلة نائب اردوغان فى الحزب للشئون الخارجية والذي أصبح بعد ذلك وزيرا للخارجية واسمه شاوش أوغلو (أو ابن الشاويش وأرجو بالمناسبة ان تتنبه وسائل الإعلام الناطقة بالعربية إلى أن لاحقة أوغلو في اللغة التركية تعنى ابن وهي جزء لا يتجزأ من الكلمة ولذا لا يصح أن نخاطب أحدا باسم السيد أوغلو).

كان شاوش أوغلو حديث العهد بذلك المنصب بعد أن انتقل سلفه وصديقي عمر شيليك لكى يكون وزيراً للثقافة والإعلام. وطلبت مقابلة شاوش أوغلو بغرض التعارف ولكن غرضي الحقيقي كان التعرف اذا ما كان من الممكن التوصل مع أردوغان إلى تفاهم يلتزم من خلاله بالامتناع عن التعليق عن الأحداث الداخلية فى مصر حفاظاً على العلاقات بين الدولتين، وإذا ما كان يمكن أن يبدأ هذا الصمت الإعلامي خلال مأدبة الإفطار الرمضاني التي تحدد تاريخها بعد يومين من مقابلتي لشاوش أوغلو الذى اعلم قربه من اردوغان وانه أحد من ينقلون له المعلومات عن مواقف الدول الأجنبية بسبب درايته بالإنجليزية التي يجهلها أردوغان. وشجعني أن مساعدي شاوش اوغلو عبروا لزملائي في السفارة عن استعدادهم لان يكون اللقاء دون تغطية إعلامية off-the-record إذا ما رغبنا فى ذلك وأبديت موافقتي على ذلك.

وحين وصلت مقر رئاسة الحزب مع زميلى محمد عاطف (السكرتير الثاني وقتها) فوجئت بوجود كاميرات التليفزيون التي سجلت دخولي المقر، ولذا بعد أن بدأنا الاجتماع أوضحت لمضيفي أنني لا أمانع في دعوة رجال الإعلام لالتقاط صور في بداية الاجتماع ولا أمانع أيضاً في الإدلاء بتصريحات فى نهاية الاجتماع إذا ما رغب مضيفي فى ذلك، ويبدو انه لم يحصل على موافقة مسبقة على ذلك من رؤسائه فاكتفى بالسماح بالتصوير دون تسجيل صوتي في بداية الاجتماع .

وفوجئت بالرجل الذي يجيد اللغات الأجنبية يردد مزاعم الإخوان المسلمين أن دول العالم كلها بما فى ذلك الاتحاد الأوربي قد وافقت تركيا على توصيفها لما حدث في مصر على انه انقلاب عسكري وان تركيا لن تتراجع عن موقفها من الانقلابيين في مصر. فأوضحت له أن حديثه وما تنشره وسائل الإعلام التركية يخالف الواقع وسلمته صورة بيان الاتحاد الأوربي وبيان الإدارة الأمريكية بل وبيان الاتحاد الأفريقي التي لم يتضمن أي منها وصف التغيير الأخير فى مصر بأنه انقلاب ولكنها كلها طالبت حينها بالتعجيل باتخاذ الخطوات نحو العودة للمسار الديمقراطي فى مصر.

وذكرّت المسئول الحزبي التركي أن ما حدث في مصر مطابق لما حدث فى 25 يناير 2011 حين تدخل الجيش المصري لمسانده مطلب الأغلبية وإجبار الرئيس على التنحي وحماية عملية التحول الديمقراطي وذكرّته بالموقف التركي آنذاك من الترحيب بالثورة المصرية وبقية ثورات الربيع العربي. فهاج الرجل وأكد لي انه لن ينجح أحد فى إقناعه بتغيير موقفه وان رئيس وزرائه رجل مبادئ وانه أيضا لن يغير موقفه، وإنهم فى تركيا خبراء فى الانقلابات العسكرية وعلاقة من يقومون بها بإسرائيل. وأضاف منفعلاً أنه لا يستبعد أن تقوم مصر الآن بالتحالف مع إسرائيل ضد تركيا بسبب موقفها.

أدركت أن الرجل يستخدم المقابلة لكي يعلو في درجات السلم الوظيفي ويقترب أكثر من رئيس الحزب أردوغان لكى ينال منصباً أكبر وهو ما حدث بالفعل بعد ستة أشهر عندما عينه وزيراً لشئون الاتحاد الأوروبي خلفاً للوزير شيليك الذى أطاحت به فضيحة الفساد ثم رقاه بعد ذلك ليكون وزيرا للخارجية. فاكتفيت بتلقينه درساً فى تحرى الدقة وفى خطورة ما يقوله فى التأثير على العلاقات بين البلدين وذكّرته أن مصر ما قبل الإخوان هي التي وقفت مع تركيا فى مواجهة العدوان الإسرائيلي على السفينة التركية مرمرة الزرقاء وقتل العديد من الأتراك المدنيين. وأضفت متهكما أنني لاأعتقد أن اسرائيل تحتاج لمساندة مصر أو أي دولة أخري لمهاجمة تركيا فقد سبق لها أن قتلت مواطنين أتراك علي ظهر تلك السفينة ورغم أن إردوغان ملأ الدنيا ضجيجا بتصريحات عن الرد العسكري باستخدام الأسطول التركي الذي وصفه بأنه الأقوي في شرق المتوسط ولكنه لم يفعل شيئا سوي التفاوض مع اسرائيل للحصول علي اعتذار وتعويض ملائمين. وأنهيت المقابلة بأنني كنت أمل أن نصل إلى تفاهم يمكّن بلدينا من اجتياز الأزمة الراهنة ولكن يبدو ان ذلك غير ممكن او ان شاوش أوغلو على الأقل ليس الطرف الملائم لمساعدتي فى هذا المسعى الدبلوماسي.

وفوجئت ان شاوش أوغلو بعد هذه المقابلة العاصفة وقبل توديعي عند المصعد يسألني متوددا إذا ما كنت سوف احضر إفطار الحزب على شرف رئيس الوزراء أردوغان بعد يومين فرددت عليه بنفس الابتسامة الصفراء انى سوف أسعى جاهداً لكي أكون حاضراً. وتعمدت ألا أبلغه أي رد بتأكيد الحضور أو الاعتذار فى حين إنني أبلغت وزير الخارجية المصري برقيا إنني اعتزم عدم الحضور. وفى يوم الإفطار نفسه وقبل ساعتين من موعده طلبت من سكرتيرتي إبلاغ اعتذاري وأنى" لن احضر

بدون إبداء أية أسباب" . وتلقيت اتصالات من كل وسائل الإعلام التركية حوالي نصف ساعة فقط قبل موعد الإفطار. وكما توقعت لم تكن السلطات التركية قد أعلنت حتى ذلك الحين عن اعتذاري. وقد اعتمدت على الفوضى البروتوكولية التركية المعتادة عموماً وما خبرته منها في تنظيم مثل هذه المناسبات خاصة الحزبية_منها.

وهكذا ظل مكانى شاغراً وأعلنت وسائل الإعلام التركية والمصرية أن السفير المصري تلقى دعوة لحضور الإفطار ولكنه اعتذر عنها دون إبداء الأسباب احتجاجاً على سياسة اردوغان تجاه بلاده .وبالإضافة إلى التأييد والإعجاب الإعلامي الذي لقيه ذلك التصرف فى مصر، فإن عديداً من المسئولين الأتراك اسرّوا لي بعد ذلك أنهم معجبون بطريقة معالجتي لهذا الموضوع لأن حضوري كان سيزيد من المواجهة إذ أنني كنت سأضطر لمغادرة الحفل عند أول إشارة سلبية لرئيس الوزراء ضد بلادي بل والرد عليه في وسائل الإعلام التركية خاصة تلك التي تنتمي للمعارضة وتتلهف على الحصول على رد منى.

وهنا لابد وأن أتوقف عند ملاحظة أن مستشارى أردوغان عام2013 كانوا غير قادرين او غير راغبين في تقديم النصح له حول التصريحات التى يدلى بها حول مصر وحول بقية قضايا الشئون الخارجية بل وبعض الشئون الداخلية التركية، وهو وضع مختلف تماماً عن صورة أردوغان عام 2000 عندما كان وشريكه عبد الله جول يستمعان إلى كل الاتجاهات قبل أن يقررا توجهات حزبهما الناشئ آنذاك. وكنت عند وصولي تركيا عام 2010 قد أبديت إعجابي باستماع أردوغان وداود أوغلو لنصائح الخبراء " العلمانيين " فى مجالات الدبلوماسية والاقتصاد، ولكني رصدت اتجاها متزايداً منذ عام **2011** لاستبدال مستشاريه بآخرين ينتمون لليمين المحافظ أو يحملون ولاءً شخصياً لأردوغان.

وقد تفاجأت أن وزراء مقربين من أردوغان مثل وزير الاقتصاد ظافار شاغليان ووزير الخارجية احمد داود أوغلو ووزير الدفاع عصمت يلماظ كلهم يسرّون لي في نهاية مقابلاتي معهم أنهم يحاولون نصح رئيس الوزراء التركي بوقف تصريحاته بشأن مصر دون جدوى ويصل الأمر بأحدهم ان_يهمس لى أن أردوغان لا يستمع لنصح في الموضوعات التي يؤمن أنه على صواب حولها.

وفى الواقع لم يصمت أردوغان عن التنديد بمصر وقادتها والتلويح بأصابعه الأربعة بالإشارة الإخوانية لكلمة رابعة إلا حين اتخذت مصر قرارها بتخفيض مستوى العلاقات وطرد السفير التركي ثم ما أعقبها من الكشف عن فضائح الفساد فى تركيا وما واكبها من ظهور بوادر أزمة اقتصادية وسياسية فى بلاده من ناحية، وما وضح من عدم قدرة الإخوان المسلمين على تحريك جموع مؤيدة لهم في مصر كافية لتهديد الاستقرار كما كان يتوقع اردوغان وغيره من الأطراف الدولية التي راهنت على ذلك. ورغم أن تلك الأطراف الدولية سريعا ما تراجعت لتؤيد السلطة الجديدة التي استتب الأمر لها

في مصر، إلا أن أردوغان مازال حتي منتصف عام 2018 مصرا علي موقفه. وأرجح أنه كان يود الاحتفاظ بتماسك تأييد الكتلة التصويتية للإسلاميين في بلاده والتي تصل الي نصف عدد الناخبين الأتراك خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية في يونيو 2018 والتي نجح من خلالها أردوغان في أن يحول النظام البرلماني التركي الي نظام رئاسي يملك فيه الرئيس أردوغان سلطات تزيد عن الرئيس في النظام الرئاسي الأمريكي وتقترب من سلطات السلاطين العثمانيين الذين يهوي أردوغان التشبه بهم.

وأعود ليوم 15 أغسطس حيث كنت فى منتصف الطريق بين اسطنبول وأنقرة حين اتصل بى زميلى السكرتير ثاني (وقتها) محمد عاطف ليبلغني ان أردوغان قد صرح بأنه يعتزم استدعاء سفيره فى القاهرة إلى أنقرة للتشاور احتجاجاً على احداث فض اعتصام رابعة والضحايا الذين تجاوز عددهم –على حد زعمه وزعم الإخوان – الآلاف والجرحى الذين تجاوز عددهم – على حد قوله – عشرات الآلاف.

وسرعان ما اتصلت بوزير الخارجية المصرى نبيل فهمى لاطلاعه على هذه النية التركية فأوضح لى انه سوف يوصى الرئاسة بأن نتخذ إجراءً مماثلاً وأننا قد نتخذ إجراءات أخرى، فنصحته بأن ينظر فى إلغاء المناورات البحرية المشتركة مع تركيا والتى كان مقرراً إتمامها بعد شهرين. ونظراً لأننا كنا نتحدث على الهاتف ذكرت له هذا الاقتراح بشكل موارب حيث اقترحت عليه أن نفعل كما فعل معنا الأمريكيون مؤخراً .وكانت الولايات المتحدة قد أجلت مناورات النجم الساطع العسكرية مع مصر قبلها بعدة أيام . وقد أجابني الوزير أنها فكرة صائبة وأنه سوف يعرض الأمر ويعود للاتصال بي بسرعة .وفعلاً خلال نصف ساعة تلقيت اتصالاً منه بأن الأمرين قد تقررا وسوف يتم الإعلان عن استدعائي للتشاور وعودتي غداً للقاهرة وعن الغاء المناورات العسكرية البحرية المشتركة مع تركيا.

وكان أمامي أقل من 24 ساعة لإجراء عدد من الأحاديث الصحفية والتليفزيونية لشرح وجهة نظرنا على الساحة التركية قبل المغادرة بالإضافة إلى جمع مزيد من متعلقاتنا الشخصية وملابسي أنا وزوجتي لفترة إقامة فى القاهرة قد تطول إلى فصل الشتاء وهو ما حدث فعلاً .وشعرت أن أمامى ليلة طويلة فحاولت النوم لكن تليفوني لم يتوقف عن الرنين بعد إعلان الأنباء وبقيت مستيقظا طوال الساعتين الباقيتين حتى الوصول لأنقرة للرد على الصحفيين الأتراك والمصريين .

وقد تعجبت أن معظم أسئلة الصحفيين الأتراك الذين حاوروني تركزت عن السبب في اتخاذ مصر قرار استدعائي للتشاور رداً على قرار أردوغان باستدعاء السفير التركى فى القاهرة، وقد تكرر نفس السؤال بإلحاح أكبر بعد خمسة أشهر عندما قررت القاهرة إنهاء مهمتي كسفير لمصر فى أنقرة وطرد السفير التركى من القاهرة و اعتباره شخصاً غير مرغوب فى وجوده فى بلادنا باستخدام اللغة الدبلوماسية وتخفيض العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى القائم بالأعمال بدلاً من مستوى السفير وهو ما ردت عليه تركيا بالمعاملة بالمثل.

وقد استشعرت فى هاتين المرتين اللتين عدت فيهما لأنقرة لساعات قليلة أن معارفي وأصدقائي من الأتراك يتساءلون لماذا لا تتعامل القاهرة مع تصريحات أردوغان وتصرفاته كما يتعامل معها معارضوه فى تركيا نفسها على أنها مجرد مناورات سياسية تستهدف الرأي العام التركي دون أن يكون لها بالضرورة التأثير الدولي الذى يطمع فيه الزعيم التركي الذى بدأ وقتها في أن يفقد الإعجاب الغربي وخاصة الأمريكي به كنموذج يحتذى للحكم الرشيد في الدول ذات الأغلبية الإسلامية. ودون أن أسعى لإعداد بحث فى تاريخ أردوغان السياسي والسنوات العشر التى قضاها حزب العدالة والتنمية فى حكم تركيا قبل بدء هذا التحول (2002 – 2012) فإنني سوف أحاول في فصول لاحقة أن أعرض ما رصدته شخصياً خلال فترة عملى فى أنقرة من 2010 وحتى 2013 من مظاهر ذلك التحول وأسبابه وتفاعل دول المنطقة والعالم الغربى معه ورؤيتي لمستقبله.

ولابد وأن أسجل شعوري وزوجتي منذ وصولنا تركيا فى منتصف مارس 2010 وحتى مغادرتنا النهائية لها على عجل فى نهاية نوفمبر 2013 بالعديد من التناقضات التي تعجّبنا من وجودها فى نفس المجتمع دون انفجار مثل عمق التدين الأناضولي مع تطرف العلمانية الاتاتوركية ومثل الانتماء والحنين للارتماء في أحضان الجوار الجغرافي الإسلامي والشرق الأوسطي مع التطلع للانضمام للاتحاد الأوربي وتمثيل الغرب لدى هذا الجوار الملتهب والمتفجر ومثل عضوية حلف شمال الأطلنطي الذى تمثل تركيا فيه ثاني أكبر جيش مع تطوير علاقات وثيقة مع إيران وروسيا والصين ومثل هذا السعي لتطبيق القواعد والمعايير الغربية في كل مناحي الحياة مع اتفاق رسمي وشعبي عام أن الغرب يحيك المؤامرات ضد تركيا التي يستهدف تقسيمها وإضعافها وإذلالها وان هذه المعايير يتم استخدامها لتأخير الاعتراف بتركيا كعضو كامل فى الاتحاد الأوروبي والعالم الغربي بسبب إسلام مواطنيها .ولم أكن أتوقع أن اشهد أيضاً قبل مغادرتي تركيا بدء ظهور الصراع بين تلك التناقضات.

الفصل الثاني

أرض المتناقضات وأسطورة النموذج الإسلامى

فى أول زيارة لي ولزوجتي لتركيا عام 2009 على هامش مشاورات سياسية ثنائية أجريتها هناك بصفتي وقتها مساعد وزير الخارجية للشئون العربية، سحرتنا اسطنبول بحدائقها المنتشرة والمزهرة والتي قرأت أنها كانت احدي انجازات أردوغان عندما كان عمدة المدينة فى التسعينات. وأسعدنا أن نسمع أذان الصلاة من مسجد أورطا كوي على ساحل البوسفور وسط عشرات الأتراك الذين جلسوا على ضفاف البوسفور مرتدين ثياب غربية متحررة تلائم حر صيف اسطنبول ويحتسون البيرة ويدخنون مما ذكّرني بالإسكندرية فى الستينات وقت طفولتي.

والغريب أن الأجيال الجديدة من المصريين الذين يزورون اسطنبول لأول مرة دون مشاهدة الدراما التليفزيونية التركية الأكثر شعبية فى العالم العربي يفاجئهم ملبس ومشرب ومسلك نصف المجتمع التركي الذين لا يتقيدون بما يعتقد كثير من أولئك المصريين انه جزء هام مما يقتضيه الإسلام من المسلمين .

ولا زلت اذكر ابن أخت زوجتي الذى لم يغادر مصر طوال أعوامه الخمسة والعشرين عندما زار اسطنبول أول مرة وسار فى شارع استقلال المخصص للمارة والمزدحم بالشباب من الأتراك والتركيات ليلة الجمعة فى صيف حار وعاد مذهولاً وسألني علي مسمع من أبنائي الذين نشأوا في الغرب عما إذا كان الأتراك بالفعل مسلمين فى غالبيتهم. ولما أجبته بالإيجاب تساءل عما حدث لهم لكي يرتدوا هذه الملابس المتحررة وقضيت معه ومع أبنائي عدة ساعات لأحكي لهم تاريخ هذا البلد منذ عهد الدولة العثمانية حتى وقتنا الحاضر .ووقتها لم أكن أدرى أن النصف الآخر من المجتمع التركى يسأل نفسه هو أيضاً نفس سؤال ابن أخت زوجتي.

ولابد وان مصطفى كمال أتاتورك يتقلب الآن في قبره وهو يرى ان هدفين رئيسين سعى لتحقيقها وثبت بعد ثمانين عام من وفاته فشله في بلوغهما وهما القضاء على تأثير الإسلام السياسي والاجتماعي في المجتمع التركي وصهر الاقليات داخل الحدود الجديدة لدولة أحفاد عثمان فى قومية تركية لا تعرف الاختلاف القومي والعرقي والديني كالأكراد والعلويين.

وقد بنى أردوغان مجده السياسي على أنقاض هذين الفشلين الأساسيين لأتاتورك. واستخدم أردوغان وحزبه النجاح الاتاتوركى فى بناء مجتمع تركي متعلم ومتشوق للانضمام الى أوربا ولتطبيق المعايير الغربية فى الحكم وحقوق الإنسان لكي يخرج بنصف المجتمع المنكمش على نفسه في أحضان الثقافة التقليدية ومجتمع الريف الاناضولى المحافظ ولكى يحصل بفضل هؤلاء على أول أغلبية برلمانية تمكنه منفرداً من تشكيل حكومة فى تاريخ تركيا .وبالطبع ما كان لينجح فى ذلك لو لم

يتعلم من اخطاء أربكان من قبله ويخلع عباءة المطالبة بتطبيق الشريعة ويرتدى بدلاً منها قبعة العلمانية الغربية ولكن بتفسيرها الأمريكي الذى يسمح بوجود تأثير للدين في المجتمع والسياسة ولكن يجعل الدولة تقف على مسافة واحدة من كل الأديان ولا تخضع لأى سلطة دينية.

وهكذا انشأ اردوغان وصديقه عبد الله جول حزب العدالة والتنمية الجديد فى عام 2001 **منشقين عن حزب أربكان (السعادة) الذى قام الجيش والقضاء ضده بانقلاب صامت عام 1997 أدى إلى القبض على العديد من قادته بتهم استغلال الدين في السياسة ودخل أردوغان نفسه السجن بتهمه قيامه فى احدي خطبه باقتباس آيات شعر تتضمن تشبيه المآذن بالحراب والمساجد بالقلاع التي يتحصن بها السياسيون " الإسلاميون" . والمضحك ان هذه الآيات كانت من تأليف الشاعر التركي محمد عاكف أور صوي مؤلف النشيد الوطني التركي .**

وكان سجن أردوغان سبباً فى عدم تمكنه من دخول انتخابات 2002 **التى حصل حزب العدالة والتنمية فيها على** 39% **من الأصوات ولكنه تمكن من حيازة أغلبية مقاعد البرلمان بسبب سياسة الحد الأدنى المطلوب لتمثيل كل حزب فى البرلمان وقتها** % 15 **وبالتالي تولى رئاسة وزارة الحزب الأولي عبد الله جول الذي كان له فضل كبير في تطعيم الحزب بالعديد من العلمانيين والمتخصصين فى الاقتصاد والدبلوماسيين المحترفين السابقين، وفى إعطاء صبغة محافظة علمانية على الحزب مع احتفاظه بتأييد المتدينين فى قرى ومدن أنقرة وضواحي اسطنبول الشعبية.**

وكلف جول هذه البوتقة من الخبراء بصياغة برنامج للحزب يركز على المشاكل التي كان يواجها المجتمع والاقتصاد التركي من عجز فاحش في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتضخم كبير فى الأسعار يتجاوز عشرة أضعاف الزيادة في الدخل القومي وفشل النظام البنكى بسبب انتشار الفساد. واستهدف برنامج حزب العدالة والتنمية اكتساب ثقة نصف المجتمع من الإسلاميين أو أصحاب الأموال الخضراء كما يسميهم العلمانيون الأتراك. ولم يتعرض هذا البرنامج بكلمة واحدة لمشكلات لها علاقة بالدين مثل تغيير القانون الأتاتوركي الذي كان يحرم النساء اللاتي يغطين شعورهن من العمل في المؤسسات الحكومية او الدراسة بالجامعات العامة والمدارس الحكومية أو الترشح للبرلمان او للمجالس المحلية، وتحريم إنشاء مدارس دينية وغيرها من الأمور التى كانت تشغل بال الإسلاميين ولكن مؤسسي هذا الحزب الجديد اهتموا بالقضايا التى تشغل غالبية المجتمع من ضرورة إصلاح الاقتصاد والخدمات والمرافق العامة وتطوير رؤية معاصرة وعلمانية ولكنها ليبرالية محافظة لكيفية تحقيق ذلك الإصلاح.

واهتم أردوغان، بعد عودته للبرلمان عام 2003 **ورئاسته للحكومة وشريكه جول الذي اكتفى بمنصب وزير الخارجية، بأن يقوم الحزب بتمكين الطبقات المتوسطة عن طريق تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإعفائها من الضرائب ودعم إنتاجها وصادراتها، وفى نفس الوقت إعطاء الكيانات**

الاقتصادية الكبيرة التي تملكها العائلات التركية الاتاتوركية مثل صابونجى وكوتشى نصيبهم من المشروعات والعائد لضمان عدم انضمامهم لأية تحالفات ضد الحزب الحاكم .

وشجع أردوغان الرأسماليين الإسلاميين من أنصاره على الاستثمار في الإعلام التركي من ناحية، وفى الصناعات التصديرية من ناحية أخرى. ودعم ذلك بتطبيق سياسات التوسع التركي العثماني الجديد فى مناطق النفوذ التاريخية فى الشرق الأوسط وغرب وجنوب أسيا والبلقان وحوض البحر الأسود وهى السياسات التي رسم خطوطها الاستراتيجية أستاذ جامعي شاب اسمه احمد داود اوغلو عام 2000 في كتابة العمق الاستراتيجي وطوره حين أصبح مستشاراً للشئون الخارجية لأردوغان إلى سياسة تصفير المشاكل مع جيران تركياZero problem . وأهلته تلك الأفكار لكى يكون وزيرا لخارجية تركيا منذ عام 2009 ثم رئيسا لوزرائها من عام 2014 وحتي 2017.

ورغم فشل تلك السياسة الخارجية فى تحقيق العديد من أهدافها إلا ان إخلاص داوود أوغلو وولائه لاردوغان مكناه أيضاً من إن يصبح رئيسا للحزب ورئيساً للوزراء بعد انتخاب أردوغان رئيساً فى صيف عام 2014 ولكى يضمن أردوغان انه سوف يتمكن من الاستمرار فى حكم تركيا إلى أن يتمكن من تغيير الدستور وتحويل النظام السياسي البرلماني التركي إلى نظام رئاسي يركز السلطات في يديه لمدة عشر سنوات أو فترتين رئاسيتين تضمن له تسليم الجمهورية التركية بعد مائة عام من إنشائها على يد أتاتورك عام 1923 وهى إحدى اكبر عشر اقتصاديات فى العالم بعد أن كانت تحتل عام 2014 المركز السابع عشر .

وتضمن حلم أردوغان وبقية العثمانيين الجدد الذي صاغه داود أغلو أن تتمتع تركيا بنفوذ اقتصادي وسياسي وثقافي كبير فى نفس الخارطة التى حكمها سلاطين الدولة العثمانية وهي في اوج مجدها، ولهذا يسخر معارضوه ويحلم مؤيدوه ان يكون هو السلطان العثمانى السابع والثلاثين .

واستغل أردوغان توجه غالبية الشعب التركى منذ إنشاء الجمهورية على يد أتاتورك إلى أوروبا كمثل اعلي وسعى تركيا منذ منتصف الثمانينيات تحت حكم تورجوت أوزال إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي ومحاولتها تطبيق المقاييس والمعايير الأوروبية فى كل المجالات الصناعية – الزراعية – الخدمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضائية كشرط ضروري لإتمام عملية القبول في الاتحاد.

وكان أردوغان وجماعته يدركون العقبات السياسية التي تحول دون انضمام تركيا للاتحاد الأوربي وخاصة تحت حكم حزبه بسبب المعارضة الشديدة التي كان يقودها علنا ساركوزي في فرنسا وميركل في ألمانيا ويشاركهم فى ذلك معظم الأحزاب اليمنية فى كل الدول الأوربية والذين يرون جميعاً خطراً كبيراً فى ضم 85 مليون مسلم يتكاثرون بنسبة أكبر من 2% سنوياً، بل ويشجعهم أردوغان ان ينجب كل منهم أكثر من ثلاثة أبناء إلى مجموعة شعوب أوربية غالبيتها مسيحية ولا يتجاوز عددها

بعد توسيع العضوية 500 مليون نسمة وتزيد بمعدل لا يتجاوز 0.2% بل ويتناقص عدد معظم شعوبها سنويا.

وقد أعلن أردوغان لأعضاء حزبه أكثر من مرة انه يرى فى السعي للانضمام للاتحاد الأوروبي وسيلة للارتقاء بتركيا وبالشعب التركي ليس فقط من حيث جودة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وتطبيق المعايير الإدارية التي تتيح للصادرات التركية غزو دول الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من رخص تكلفة الأيدي العاملة التركية وقرب الأناضول من أوروبا وإنما أيضاً من أجل الاستفادة من تطبيق معايير الديمقراطية الغربية من أجل الحد من سيطرة الجيش التركي على مقاليد الحكم بل وإخضاعه للقيادة السياسية المنتخبة وهو ما نجح فيه أردوغان بالاستعانة بالدعم الأمريكي والغربي للنموذج الذى تقدمه حكومته لبقية الدول الإسلامية وخاصة في الشرق الأوسط.

وقد حصل أردوغان وحزبه على ذلك الرضا الأمريكي حتى قبل وصولهم للسلطة وخاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 حيث انطلق المحافظون الجدد منقبين عن حلفاء يعتمد عليهم في العالم الإسلامي ويمكن من خلالهم استيعاب تيارات الإسلام السياسي وتحويل معظمها إلى نماذج مماثلة لنموذج حزب العدالة والتنمية التركي الذي يعمل في دولة علمانية ويفوز في الانتخابات بفضل تصويت الغالبية المتدينة المسلمة ولكن يوسع دائرة تأييده عن طريق تحقيق انجازات اقتصادية واجتماعية مدعومة باستثمارات غربية وتأييد سياسى أمريكي.

وفى المقابل كان أردوغان وجول وداود أوغلو مستعدين للتأكيد العملي على أن تركيا سوف تواصل دورها كثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلنطي بعد الولايات المتحدة. وحتى عندما صوت برلمانها ضد رغبة الجيش التركي بعدم السماح للقوات الغربية بدخول العراق من الحدود التركية عام 2003 فقد استمرت تركيا فى احترام تعهداتها بالسماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة انجر ليك الجوية في عملياتها ضد العراق، كما سهلت تركيا مرور الدعم اللوجيستي الغربي للأكراد والعراقيين الذين كانوا يحاربون قوات صدام حسين.

وكذلك سعت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ وصولها للحكم عام 2002 إلى تطوير علاقتها التجارية والعسكرية مع إسرائيل في الوقت الذي تبنّت فيه سياسياً وإعلامياً المواقف العربية فيما يتعلق بمبادئ تسوية النزاع العربي الإسرائيلي .وزار أردوغان إسرائيل عام 2005 وقدم نفسه لها وللعالم الغربي على انه الوسيط الأمثل مع العرب واستخدم علاقاته مع الإسلاميين والعلمانيين العرب على حد سواء لكي يثبت لكل الأطراف حاجتهم للجوء إليه. وادّعى داود أوغلو في تصريحات علنية وخلال مباحثاته مع المسئولين المصريين وبقية العرب انه كان قاب قوسين أو أدني عام 2009 من التوصل لاتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا لولا أن نتانياهو أوقف الاتصالات السرية مع تركيا لأنه رأى أن الحكومة التركية لا تصلح وسيطاً محايداً مع العرب نظرا لسعى أردوغان للتقرب من حماس باستقبال

خالد مشعل فى تركيا وانتقاد الرد العسكري الإسرائيلي على قيادات حماس في غزة، ومغازلة أردوغان الرأي العام العربي بهجوم إعلامي حاد على شيمون بيريز فى مؤتمر دافوس وانسحابه المسرحي من المناقشة في المؤتمر مما الهب مشاعر معظم العرب والمسلمين فى العالم .

ورغم أن إسرائيل قتلت تسعة مواطنين أتراك على متن السفينة "مرمرة الزرقاء" التى كانت تحاول نقل مواد إغاثة لمساعدة الفلسطينيين في التغلب علي الحصار الإسرائيلي عام 2010، إلا أن رد الفعل التركي لم يتجاوز تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى القائم بالأعمال ومنع الطائرات العسكرية الإسرائيلية من عبور الأجواء التركية، مع الحفاظ على نفس مستويات التبادل التجاري الذى يتضمن العديد من الصفقات العسكرية .

وقد لاحظت منذ وصولى تركيا فى أول زيارة عام 2009 ان المسئولين الأتراك يضعون دائماً نصب اعينهم موقف الولايات المتحدة من تصرفاتهم وتصريحاتهم، وأن المسئولين الأمريكيين بدورهم كانوا يصفون العلاقات الأمريكية التركية على أنها نموذجا يحتذي لعلاقات الشراكة التي يجب أن تنشأ بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول الإسلامية(Model Partnership) . وظل هذا الوصف مستخدماً من جانب كل مسئولي إدارة بوش الصغير وكذلك إدارة اوباما حتى عام 2013 عندما بدأ أردوغان فى استخدام العنف ضد مظاهرات معارضيه وإلقاء القبض على العديد منهم بما فى ذلك الصحفيين بل والقضاة وضباط الشرطة وخاصة من أتباع حركة فتح الله حتي قبل محاولة الإنقلاب العسكري الفاشل عام 2016.

ووضح أن أردوغان وجماعته قد ورطوا الدول الغربية فى تأييد بعض جماعات الإسلام السياسي المعارضة لبشار الأسد فى سوريا مثل جبهة النصرة المتطرفة والتي حاولت تركيا الترويج لها كبديل معتدل وانتهي الحال بالدول الغربية أن تدرجها فى قرار لمجلس الأمن كمنظمة إرهابية متطرفة مثلها مثل الدولة الإسلامية فى بلاد الرافدين والشام " داعش (ISIS) التي أصبحت أكثر شهرة بسبب احتلالها أكثر من % 30 من مساحة سوريا ولنسبة مماثلة من مساحة العراق مما جعل الولايات المتحدة تستخدمها لإنشاء تحالف دولي ضدها لحماية بقية الدولتين اللتين قد ينتهي الأمر إلي تقسيمهما بشكل فعلى في النهاية .

الفصل الثالث

تركيا قبلة الإخوان المسلمين

رغم علمى عند بدء عملى فى تركيا أنها تأوي بعض عناصر الإخوان المسلمين المحكوم عليهم فى قضايا فى مصر، إلا اننى لم اهتم بمعرفة من هم وماذا يفعلون فقد كان ذلك اختصاص أجهزة الأمن وممثليها. وطالما عاهدت نفسى ونصحت زملائى الدبلوماسيين بأن مهمتنا ليست جمع المعلومات عن المصريين فى الخارج وتصنيف ولاءاتهم السياسية وإبلاغ القاهرة بذلك. واليوم أتساءل عن إمكانية مواصلة تطبيق هذا المبدأ فى الوقت الذى تنقسم فيه الجاليات المصرية بين مؤيد للإخوان ومؤيد للسيسي وتستهدف المجموعة الأولى محاربة أي نشاط تقوم به السفارة المصرية سواء للترويج للاستثمار أو حتى تقديم خدمات قنصلية للمواطنين المصريين في الخارج.

وكان اهتمامى الأكبر منذ وصولى أنقرة هو الاتصال بالجمعيات الإسلامية قريبة الصلة بالحكومة مثل IHH (The Foundation for Human Rights and Freedoms and Humanitarian Relief) والتي كانت تنظم قوافل المساعدات لغزة وتروج لحماس بتنسيق مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

وكانت سياسة مبارك وقتها تضيق استخدام معبر رفح البري في تمرير المساعدات خوفاً من ان تتهمنا إسرائيل بتهريب أسلحة داخل تلك المساعدات ، كما انه كان يستخدم المعبر كوسيلة للضغط على حماس لإخضاعها وقصر شرها عن مصر ولدفعها للتصالح مع فتح. ولهذا كانت المنظمات التركية الإسلامية تنظم مسيرات صاخبة ضد السفارة المصرية فى أنقرة وقنصليتنا فى اسطنبول، وحين سأل سلفي في تركيا وصديق العمر السفير د .علاء الحديدي أحد قادة حزب العدالة والتنمية عمن يقف وراء تلك المظاهرات وإذا كان للحزب الحاكم دور في تحريكها، أجابه المسئول التركي الحزبي بالحرف الواحد " يجب ان تحمد الله أننا لم نقتحم سفارتك."

وكنت قد قابلت رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية وقتها اللواء عمر سليمان رحمه الله قبل سفري وسمعت منه ما يمكن السماح به من مساعدات عبر معبر رفح ورجوته أن يكون هناك تساهلاً يسمح لي بكسب ثقة تلك المنظمات وبالتالي حكومة أردوغان. ولذا بدأت اتصالاتي في أنقرة مع تلك المنظمات حتى قبل تقديم أوراق اعتمادي.

وواتتني الفرصة حين كنت أزور السفير الفلسطيني نبيل معروف وهو أحد أفضل السفراء العرب الذين عرفتهم وفاتحته في رغبتي تلك فبادر فورا بعرض أن يستضيفني على غداء في مطعم تركى فى اليوم التالى مع رئيس جمعية IHH. وأضاف انه كان يرغب في أن يُحضره لمكتبى لتقديمه لى، فأجبته على الفور اننى أقبل دعوته الكريمة لهذا الغداء وان أقتسم مع الناشط الإسلامي التركي

الخبز والكباب التركي وأن أعفيه من حرج زيارتي في المكتب، ولكنى أود أن يكون لى حديث منفرد معه بعد الغداء دون حضور اى من معاونيه او حتى السفير الفلسطينى نفسه الذى وافق مرحباً ومشيداً بمبادرتي التي وصفها بالشجاعة والتي يمكن أن تحل العديد من المشاكل لي وله.

وكان اللقاء عاطفياً للغاية بدأ بالقبلات وبإبداء الناشط الإسلامي التركي سعادته بأن السفير المصرى يبدأ بلقاء " اخوته المسلمين " حتى قبل تقديم أوراق اعتماده للرئيس التركي. وتناولنا الطعام معا وتبادلنا المعلومات حول خلفية كل منا وشرحت لهم فى الجلسة الجماعية عن طريق مترجم فلسطيني القواعد التي تطبقها مصر لدخول المساعدات عن طريق معبر رفح. وأكدت لهم أن لدىّ تعهداً من أعلى سلطة في مصر بتمرير المساعدات التركية إذا ما تم تنفيذ هذه القواعد ومعظمها يدور حول إخطارنا قبل وصولها بشكل مسبق بتفاصيل ما تحتويه شحنات المساعدات وألا تتضمن سوى الدواء والغذاء وبعض المعدات الطبية وان يتم تجنب محاولات إحراجنا بمفاجآت مثل ما حدث من قبل حين حاول الأتراك الذين يحملون تلك المساعدات الدخول من نويبع إلى الأراضي المصرية بدلاً من العريش أو حين حاولوا اقتحام بوابة معبر رفح للدخول بأنفسهم لغزة. وقد أكد لى زعيم IHH أنهم سوف يحترمون تلك القواعد، وانه يعدني بأن يمنع أي محاوله لإحراجنا.

وبعد أن طلب السفير الفلسطيني من الحضور ان يتركوني وزعيم IHH وحدنا تحدثت معه ببطء شديد بالإنجليزية التي يفهمها بصعوبة وبالاستعانة باللغة العربية التي يعرف بعض مفرداتها المتصلة بالقران والحديث. وأبلغته أنني مستعد للتعاون معه بشكل كامل في أي شأن يتعلق بمساعدة الفلسطينيين بل ولأن أراجع القاهرة في أي طلب لمنظمته لا يتفق مع القواعد المصرية طالما كان الغرض هو توصيل المساعدة للفلسطينيين. وقدمت له شرحاً مطولاً – أشك أنه فهم بعضه بالإشارة – لتاريخ مساعدة مصر للفلسطينيين وأن تركيا والأتراك لا يمكنهم تقديم النصح لمصر فى هذا الشأن خاصة وأن بعض جوانبه تمس الأمن القومي المصري، وبصراحة تامة أشرت له اننا يمكن ان نكون أصدقاء إذا ما تعلق الأمر بمساعدة فلسطين أما اذا كان الغرض إحراج مصر لصالح الإخوان المسلمين فإنه لا يستطيع عندها أن يعتبرني صديقاً له. وقد قام الرجل واحتضنني وكرر لي " أصدقاء اوفياء بإذن الله".

وحين عاد السفير الفلسطيني ومعاونوه لجلستنا ذكر له زعيم IHH عبر المترجم الفلسطيني "لقد أسرنا السفير المصري الجديد بمحبته وتناوله الطعام معنا ومقاسمتنا الرغيف (نفس العادة اليهودية) وانا أتعهد اليوم بأنني وجماعتي لن نخرج يوماً للتظاهر ضد السفارة المصرية فى أنقرة أو القنصلية فى اسطنبول، والحقيقة أن الرجل أوفى بعهده حتى يوم 3 يوليو 2013 عند الإطاحة بالاخوان المسلمين من حكم مصر .

وقد قدمت عرضاً كاملاً لما جرى بيني وبين زعيم IHH لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو في أول مقابلة لى معه قبل تقديم أوراق اعتمادي، وقد أثني داود أغلو على تحركي هذا وأوضح لي أنه واثق من اطلاعي علي خريطة المجتمع التركي وتوقع لى نجاحاً كبيراً. واشهد هنا ان داود أوغلو قدم لى كل مساعدة ممكنة حتى مغادرتي تركيا واننى كنت واحداً من سفراء قلائل يستقبلهم في منزله ويستمع إليهم ويصبر على خلافهم معه وكثيراً ما قدم لى نصحاً غير رسمي ولو أنه لم يتخل ابداً معي عن مكره الكيسنجرى أو أحلامه العثمانية.

واشرت لداود أوغلو إلي إنني حذرت IHH من محاولة كسر القواعد المصرية او إحراجنا لحساب الإخوان المسلمين وأننا لن نتورع عن الرد بقوة لان هذا الموضوع يمس أمننا القومي، وأضفت ان تركيا لا تسمح لاى سفينة أن تدخل مياها الإقليمية دون إذن مسبق وانى حتى قبل أن أقدم أوراق اعتمادي توسطت لدى الحكومة التركية للإفراج عن مجموعة من الصيادين المصريين من "عزبة البرج" قرب رأس البر فى دمياط دخلت قواربهم المياه الإقليمية التركية.

أجابني داود أوغلو ان الحكومة التركية لا ترغب فى إحراج مصر وإنه يأمل أن يكون مجال مساعدة الفلسطينيين هو مجال تعاون بيننا خاصة أن القافلة التالية سوف تتوجه مباشرة إلى غزة، فتساءلت مستنكراً وهل ستسمح إسرائيل بذلك وهل تخاطر تركيا بإرسال مواطنيها على مثل تلك السفينة، فهز داود أوغلو رأسه واثقاً وقال أن القافلة تسيرها منظمات غير حكومية من كل أنحاء العالم وعليها برلمانيون انجليز(النائب جالاوى) ويونانيين. ولم يذكر داود أوغلو ان السفينة سيكون عليها أيضا أعضاء مجلس الشعب المصرى من الإخوان المسلمين.

وأضاف داود أوغلو انه ربما يكون وجود مواطنين أتراك حماية لتلك السفينة لان إسرائيل لا ترغب ولا تستطيع مواجهة تركيا لأنها تعرف عواقب ذلك وقد ابتسمت تأدبا وأشرت إلى أن إسرائيل تضرب عرض الحائط بإرادة المجتمع الدولي كله ولا ترى أي عواقب لذلك ولكنى أتمنى أن أكون مخطئا. وقد ذكرتني مساعدة وزير الخارجية التركى لشئون المنظمات الدولية والإغاثة الإنسانية التى كانت حاضرة في هذا اللقاء بحديثي لوزير خارجيتها ونصيحتي التي لم يستمع لها.

وبعد أن قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة السفينة مرمرة الزرقاء كما توقعت، توجهت إلى الخارجية التركية لتقديم العزاء في الضحايا الأتراك فى حادث السفينة مرمرة الزرقاء التى كانت تحمل تلك المساعدات لغزة. وعلمت أن القوات الإسرائيلية التي هاجمت السفينة قد قتلت تسعة أتراك وأسرت كل من كان على متنها وأطلقت سراح المصريين منهم أولاً.

وقد علمت بوجود مصريين من بين ركاب السفينة فقط عندما كنت بالمصادفة ازور بولنت ارينتش نائب رئيس الوزراء التركى زيارة مجاملة للتعارف وكان يقوم وقتها مقام رئيس الوزراء الذى كان فى زيارة عمل خارج البلاد. وكشف لى ارينتش ان بعض أعضاء مجلس الشعب من الإخوان

المسلمين ومن بينهم محمد سعد الكتاتني (الذي أصبح رئيسا لمجلس النواب في مصر عام 2012) كانوا على متن هذه السفينة وان الإسرائيليين أفرجوا عنهم أولاً في مجاملة واضحة لمصر وكيدا في سياسة أردوغان!

والطريف اننى فى هذه المقابلة مثلها مثل كل مقابلات التعارف كنت احمل معي هدايا ذات طابع فرعوني وإسلامى من مصر القديمة وقد قبلها ارينتش شاكراً ولكنه طلب منى بأدب جم ولهفة وحماس نسخة كاملة من القرآن الكريم بصوت الشيخ عبد الباسط عبد الصمد. وقد سعدت بتلبية طلبه ولو أنى تعجبت من هذا الطلب فى زمان يمكن أن يتم تحميل كل هذه التسجيلات من على الانترنت علىFlash memory ، وتعجبت ايضاً من أن بلادى لاتهتم بتسويق أصوات مقرئيها الجدد بل أنها لاتسمح لنفس المقرئ ان يزور فى رمضان لعاميين متتاليين نفس الدولة إذا ما استحب أهلها صوته وذلك " لإتاحة الفرصة وتحقيق العدالة والمساواة بين المقرئين " مما دفع المساجد في تركيا إلى التعاقد مباشرة مع من ترغب في استقدامه من مقرئين مصريين بدون اللجوء للسفارة أو للحكومة المصرية .

وقد فوجئت مثلاً بأن القارئ الشهير د.أحمد نعينع هو الذي يفتتح بتلاوة القرآن الحفل السنوى عام 2012 الذي يقيمه رئيس الوزراء أردوغان للسفراء الأجانب فى رمضان. وقد أعطى له المسئولون من الحزب الحاكم قائمة بالآيات التى يرغبون فى ان يتلوها ووضعوا على كل مائدة ترجمة لتلك الآيات بالانجليزية .وكنت كما ذكرت سلفا أجلس على مائدة وزير الخارجية داود أوغلو وأجلس على يمينه وعلى يساره كان السفير الفرنسى دون مراعاة لان هناك العديد من السفراء الذين يسبقونا فى أولوية الوصول والاعتماد لدى الدولة، وقد همس لى السفير الفرنسى من وراء ظهر داود أوغلو عن السبب فى هذا التكريم فهمست له بأن الإخوان المسلمين فى مصر قد وصلوا للسلطة وقتها وأن ساركوزى عدو تركيا قد رحل، ثم بصوت عال نقلت لداود أوغلو تساؤل السفير الفرنسى فأجاب وزير الخارجية الماكر بأن بلدينا لهما مكانة خاصة لدى تركيا ثم أضاف ضاحكاً أننا يجب أن نتوقع أن يطلب من كلينا دفع ثمن هذا التكريم .

ووجدت داود أوغلو ينصت بتأثر خلال قراءة نعينع للقرآن وأخذ يسألني عن خلفية نعينع ودراسته وتعجب حين عرف انه كان طبيباً وحينما انتهى نعينع من تلاوته جلس على مائدة نائية لتناول طعام الإفطار مع بعض قادة حزب العدالة والتنمية. فتوجهت له وتعرفت عليه وحكى لى انه تلقى طلب الحضور عن طريق السفير التركى فى القاهرة وتم توفير طائرة تركية خاصة له لكى يصل أنقرة قبل موعد الإفطار. وفوجئت بداود أوغلو يشير لى من بعيد أن أعود إلى مائدته وحين فعلت وجدته يطلب منى أن أدعو نعينع للانضمام لنا فقط لكى يلتقط داود أوغلو صورة معه وجلس نعينع

مكان السفير الفرنسى الذى قام من مكانه لقضاء حاجة ولكن عاد ليجد القارئ المصرى يحتل مكانه ويحظى باهتمام وزير الخارجية التركى .

ومن المؤسف أن مصر لا تهتم بتطوير تعليم ودراسة قراءة القرآن الكريم وتدريب الدعاة بشكل يجعلهم يتلاءمون مع العصر الذى نعيش فيه. فلا يخفى على أحد أن كثيراً من الدعاة المصريين بل وبعض الأزهريين منهم اليوم يحملون معتقدات ويدعون إلى أفكار تنتمى للقرن الثامن الميلادى على أفضل تقدير ولكنها أيضاً تمثل خطراً على بعض المجتمعات التى تسعى للتحديث والانضمام إلى زمرة الدول المتقدمة مثل تركيا التى اختارت التوقف عن استجلاب الدعاة المصريين والاكتفاء بأولئك الذين يجيدون قراءة القرآن .

الفصل الرابع

مأساة السفينة مرمرة الزرقاء

وبعد أن اصر أردوغان على التعامى عن التهديدات الإسرائيلية، انطلقت السفينة MAVI Marmara أو مرمرة الزرقاء بالتركية في نهاية مايو 2010 ودخلت المياه الإقليمية لغزة. فأوقفها سلاح البحرية الإسرائيلي وهبط عليها الجنود الإسرائيليون ليواجهوا مقاومة من " المناضلين " من أعضاء IHH وغيرهم من الإخوان المسلمين الذين كانوا مسلحين فقط بالعصى والمواسير فأطلق الإسرائيليون عليهم النار دون تردد وقتلوا عشرة مدنيين من بينهم تسعة أتراك وواحد تركى أمريكى واعتقلوا كل من على السفينة ونقلوهم جميعاً لإسرائيل وبدأوا بالإفراج أولاً عن المصريين الذين كان من بينهم الرئيس المقبل للبرلمان المصرى وعضو جماعة الإخوان سعد الكتاتنى .

وأقام أردوغان الدنيا بضجيج من التصريحات النارية عن توعد إسرائيل برد حازم ومحاكمات دولية وشكاوى لمجلس الأمن وتحركات للسفن العسكرية التركية وإصدار تعليمات لها بالاشتباك مع اى سفينة تعترض السفن التركية. واشتعلت قناة الجزيرة بالتحليلات وأراء الخبراء عن المواجهة العسكرية المقبلة بين تركيا وإسرائيل، ولكن صديقى مستشار الرئيس التركى أرشد هورموزلو أسر لى أن هناك خلافاً حاداً داخل صفوف الحكومة التركية حول حكمة قرار اردوغان بالسماح لمرمرة الزرقاء بالقيام بهذه المهمة الانتحارية. وكان من المتوقع أن أردوغان البراجماتى لن يقوم بأى عمل بهذا التهور رغم أنه تلقى تحذيراً واضحاً من الولايات المتحدة ومن الرئيس التركى وكثير من حلفائه السياسيين فى حزبه.

وبالفعل اكتفى أردوغان في النهاية بتخفيض التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل لمستوى سكرتير ثان وألغى المناورات العسكرية المشتركة فى إسرائيل ولم تتأثر التجارة بين البلدين بل واكتشفنا بعد شهر أن تركيا حافظت على تعاقداتها السابقة للحصول على طائرات إسرائيلية بدون طيار Drones (RPV) والتي تستخدمها ضد الأكراد المتحصنين فى الجبال والذين يساعدهم الإسرائيليون فى الوقت نفسه عسكرياً واقتصاديا.!!!

وهكذا مرت أول أزمة دبلوماسية كنت أتوقعها خلال عملي في أنقرة بسلام على بلادي وسفارتي التي كان المتظاهرون يمرون أمامها ويهتفون الله أكبر وهم فى طريقهم للسفارة الإسرائيلية والتى التفوا بالهتاف ضدها دون أى تجاوزات أو استخدام للعنف. والحقيقة أن متظاهرى أردوغان ملتزمون للغاية بالتعليمات التى تصدر لهم برغم إنهم ظاهرياً من أتباع حركات ومنظمات مختلفة

تنضوي تحت حزب "العدالة والتنمية"، فالأتوبيسات التى تنقلهم عادة ماتكون تابعة لبلدية أنقرة والمدن المحيطة بها وتحمل كلها صور أردوغان وتستخدم ميكروفونات حملاته الانتخابية!!!!

وحين بدأ البرلماني البريطانى جالاوي بعدها بشهور تنظيم حملة أخرى لإطلاق سفينة جديدة لمساعدة غزة من اسطنبول أيضاً، ساورني القلق وسارعت بالاتصال بالسفيرة بينور مساعدة داود أوغلو للمنظمات الدولية والشئون الإنسانية وبالرجل الذي أصبح صديقي مؤقتا رئيسIHH . وأعدت على مسامعهما القواعد المصرية لاستقبال أية مساعدات لغزة وهي الإبلاغ المسبق وتوفير قائمة كاملة بالمحتويات والوصول عن طريق العريش .وفوجئت أن الاثنين كل منهما على حدة يطمئناني أنى لا يجب أن أقلق لان تركيا لن تشارك فى هذه الحملة. وبالفعل مرت المسيرة التي قطعت تركيا من الشرق للغرب بسلام من أمام سفارتى دون أن تتوقف وهتفت ضد الحكومة الإسرائيلية أمام السفارة الإسرائيلية ثم توجهت إلى اسطنبول لكي يعتذر لهم رئيس IHH أن السفينة "مافى مرمرة" مازالت تحت الإصلاح وقد ظلت كذلك حتى الآن. وهكذا غادرت سفينة جالاوى الجديدة دون أن يكون عليها راكب واحد تركى، وأوقفتها إسرائيل دون مقاومة أو ضحايا. وتعلمت أنا درساً جديداً عن برجماتية أردوغان وانضباط اتباعه.

ولكن أردوغان وداود أوغلو لم يضيعا دقيقة واحدة فى استغلال الحادث لكسب تأييد الشعوب العربية وتعاطف الحكام العرب بل والدول الغربية التى عملت على تهدئة أردوغان وتطييب خاطره . وسنحت الفرصة أمام الحكومة التركية لاستغلال اجتماعين دوليين كانت إسطنبول تستضيفهما ولم تكن لهما سابقاً أهمية كبيرة. وكانت تركيا أردوغان تحرص على استضافة كل ما تستطيعه من اجتماعات دولية وإقليمية وهو ما اكسبها ثقلا دولياً متزايداً وساهم فى تحويلها إلى احد أهم المزارات السياحية العالمية، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها أن أردوغان واتباعه من الإسلاميين لم يناقشوا أبداً مسألة تحريم الخمور على الأقل خلال الأعوام العشرة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، ولا شرعية المايوة البكينى وطول الشورت الذى يرتديه الرجل مثلما فعل السلفيون والإخوان المسلمين المصريون.

وكان الاجتماع الأول الذي استضافته تركيا في اسطنبول في الأسبوع الثاني من يونيو 2010 هو قمة التفاعل والأمن وبناء الثقة فى اسيا CICA وكنت أصفه انه اجتماع وهمي يضم الدول العظمى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة وتقريباً دول أسيا كلها كأعضاء آو مراقبين ومن بينهم دول عربية عديدة وإسرائيل وإيران وطبعاً تركيا التى كانت تحاول استغلال تأثيرها فى ما يسمى بالدول التركية Turkic Nations الأسيوية لتظهر للصين وروسيا ثقلها تماماً مثلما تفعل مع الولايات المتحدة وأوروبا حين تظهر لهم تأثيرها فى العالم العربي وفي الشرق الأوسط.

وكان الاجتماع الثانى التالي له زمنيا مباشرة فى إسطنبول هو جولة أخري للحوار العربى التركى علي مستوي وزراء الخارجية. وكان وزير الخارجية المصرى احمد أبو الغيط عادة ما يمتنع عن حضوره لاقتناعه بأن الحوار مع تركيا يكفى فيه أن يمثل العرب وزيران أو ثلاثة وليس كل الوزراء العرب .وهكذا كلفتنى القاهرة ان أرأس وفد مصر فى الاجتماعين وهو ما يعد فى العرف الدبلوماسى تعبيرا عن قلة اهتمام مصر بهماوخاصة أن اجتماع بناء الثقة في آسيا كان من اجتماعات القمة التى تكون على مستوى الرؤساء. وطبعاً كانت إسرائيل هى الدولة الأخرى التى مثلها سفيرها المعتمد– قبل طرده من تركيا– فى هذه القمة التى انعقدت يوم 8 يونيو 2010 لمدة ثلاث أيام أعقبها مباشره اجتماع وزراء الخارجية العرب وتركيا لجولة من الحوار العربى التركى .

وقد علمت قبل الإجتماعين بفترة أن معظم وزراء الخارجية العرب ينوون المشاركة لإظهار تضامنهم مع تركيا أمام شعوبهم بسبب حادثة مرمرة الزرقاء. وأبلغت القاهرة بذلك وأوصيت أن يرأس وزير الخارجية وفد مصر فى الاجتماع. وعندما علم الوزير أبو الغيط أن معظم نظرائه سوف يحضرون اتصل بي قبل بدء قمة CICA وأنا فى اسطنبول وطلب منى إبلاغ داود أوغلو انه لم يتلق دعوة للحضور .وحين أبلغت ذلك للخبيث داود أوغلو رد على مبتسماً انه لم يرسل دعوة لأي من الوزراء العرب الذين وصل العديد منهم بالفعل للمشاركة فى قمة_CICA وسوف يبقون لحضور إجتماع التعاون العربي التركي تضامناً مع تركيا فى حين ان مصر لم توفد حتى وزيراً للمشاركة في الإجتماعين. وأضاف داود أوغلو ضاحكاً انه مع ذلك يعتز بمشاركتي ويقدرني. فطلبت منه ان يتصل بأخيه ابو الغيط تليفونيا لدعوته بنفسه فاعتذر بأنه مشغول مع كل الوزراء الحاضرين في القمة الآسيوية ولكن يمكننى أن اتصل به بنفسى وأن أنقل اليه دعوة شخصية منه، واسقط فى يدى مؤقتاً.

وليلة افتتاح القمة وجدت ان داود أوغلو يجلس على مائدة خلف مائدتي تماماً، فبادرت بالاتصال بالوزير ابو الغيط وحين رد علىّ أعطيت التليفون لداود أوغلو مبلغاً إياه دون أن يسمع ابو الغيط انه على التليفون. وهكذا تحدث الاثنان معتقدين أن كل منهما قد طلب الاتصال بالآخر، أو على الأقل هذا ما اعتقدته أنا في حين كان الاثنان يعرفان الحقيقة وأشاداً لاحقاً بمحاولتي للتوفيق بينهما.

وبدأت قمة بناء الثقة في آسيا لأواجه مشكلتين إضافيتين غير متوقعتين فقد اتفق كل المشاركين علي أن تتضمن القرارات مطالبة بتعويض تركيا عن ضحايا مرمرة الزرقاء ولبعض العبارات الدبلوماسية عن ضرورة حل المشكلة الفلسطينية وحل الدولتين. واعترضت إسرائيل على أن تتضمن القرارات أي لغة عن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، وأصررت من جانبي على إدخال نفس اللغة التي تقرها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء كل عام رغم اعتراض من إسرائيل. وجاء لى نائب وزير الخارجية التركى ليرجوني عدم الإصرار على ذلك لكى يمكن الوصول لبيان نهائي يجعل قمة اسطنبول ناجحة. فاقترحت عليه أن يطرح الصياغة المصرية من

الرئيس عبد الله جول على المشاركين وحينها لن يجرؤ السفير الإسرائيلي على الاعتراض، فوعدني أن يفعل ذلك ولكنه ابلغني في المقابل أني والسفير الاسرائيلى لن نظهر فى الصورة الجماعية التذكارية التى يتم التقاطها عقب انتهاء الاجتماع لرؤساء الوفود، كما اننا لن نُدعى لحفل الاستقبال الذى يعقب التقاط الصورة لعدم رغبة الرئيس التركى ان يظهر فى الصحف التركية مع السفير الاسرائيلى او فى صورة تذكارية معه.

أوضحت للمسئول التركي انى سوف اطلب تعليمات من القاهرة ولكنى أتوقع عدم قبول ذلك، فرد على بأن ذلك طلب من الرئيس التركي الذي قدمت أوراق اعتمادى مؤخراً له فى إشارة إلى ان ذلك قد يؤثر سلبا على مهمتي الدبلوماسية فى تركيا. وخرجت من القاعة لأحاول الاتصال بالوزير ابو الغيط الذى لم يرد على تليفوني. وعدت للقاعة وهمست فى أذن مستشار الرئيس التركى اننى تلقيت تعليمات بالإعلان عن انسحاب مصر من القمة إذا ما تم استبعادي من الصورة التذكارية وحفل استقبال الرئيس وانى لا اعتقد أن ذلك يمكن أن يكون مقبولاً للرئيس جول. وعدت إلى مقعدي وما أن فعلت حتى وجدت نائب وزير الخارجية يحضر الى ويهمس فى اذنى ضاحكاً لقد كسبت يا سيادة السفير أول جولة دبلوماسية لك معنا وسوف تكون فى الصورة وفى حفل الاستقبال وسوف يتم استبعاد فقط سفير إسرائيل " فأجبته بأنكم انتم الذين سوف تكسبون حين تسربون ذلك للإعلام بعد انتهاء القمة، فى حين إنكم كنتم ستخسرون كثيراً إعلاميا وسياسيا لو تم استبعاد السفير المصري أيضاً .

اما الاجتماع الوزارى العربى – التركى، فقد أصر الوزير ابو الغيط أن يحضر صباح يوم الاجتماع ويغادر قبل الغداء متعللا بارتباطه المسبق باجتماعات اخرى في القاهرة. وكنت فى انتظاره فى المطار ووصل متأخراً فلم يحضر اجتماع الوزراء العرب المغلق مع اردوغان وسارعنا إلى الاجتماع العلنى الذى كان فى مسرح كبير يعتليه اردوغان وعمرو موسى بصفته الأمين العام للجامعة العربية وقتها. وكان الصف الأول مخصصاً للوزراء العرب، وفوجئت أن مقاعده معظمها يحتلها أتراك عرفت فيما بعد أنهم مساعدو وحراس اردوغان الذين لا يعرفون أي قواعد للبرتوكول وكثيراً ما سببوا مشاكل فى كل مكان يذهبون اليه معه.

وكم كانت سعادتي أن وجدت السفير التركي فى القاهرة حسين عوني بوتصالي يلوح لي من مكانه في منتصف الصف الأول داعياً الوزير ابو الغيط ليجلس فيه ويسجل بذلك رصيداً طيباً لدينا وتعلمت من ذلك درساً أن أرسل أحد زملائي دائماً ليحجز لي وللوزراء المصريين مكاناً يتفق مع قواعد البروتوكول الذي ليس له احترام كبير فى تركيا.

وحين انتهي اجتماع الوزراء العرب مع رئيس الوزراء التركي ووزير خارجيته كان هناك إجماع على تأييد تركيا فى مواجهة مقتل وإصابة مواطنيها على متن السفينة مرمرة الزرقاء بفعل

الإعتداء الإسرائيلي. وهمست فى أذن ابو الغيط أنه ما كان يجب ان يغيب عن هذا التجمع فأجابني أن هذا هو جزء من مهمتي ولكن الجزء الثاني والأهم هو ألا أجعل هؤلاء الأتراك يعتقدون إنهم سوف يعودون لحكم الدول العربية الممثلة حول هذه المائدة. والحقيقة ان ذلك كان هو التحفظ الحقيقى لدى حكومة مبارك تجاه اردوغان بالإضافة الى بعد كراهية الإسلام السياسى ولو أنه لم يكن العنصر الرئيسى للجفوة القائمة بين الحكومتين قبل2011 .

ولابد من الإشارة هنا إلي أن التبادل التجارى بين مصر وتركيا تضاعف فى عهد اردوغان ومبارك بسبب اتفاقية تجارة حرة أسهم فى توقيعها عام 2007 المهندس رشيد محمد رشيد عند تعيينه وزيراً للتجارة والصناعة فى مصر وكانت أو مازالت له علاقات وثيقة مع الصناعيين والاقتصاديين والسياسيين الأتراك منذ ان استعانوا به عام 2002 كمستشار لاجتياز أزمتهم الاقتصادية. وسوف أفرد فصلاً خاصاً للعلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا خلال فترة عملى هناك خلال العهود المختلفة التي مثلت فيها مصر لدي تركيا: مبارك – المجلس العسكرى – الإخوان – 30 يونيو.

وما يهمنى هنا أن تركيا قبل عام 2013 لم تكن فقط قبلة الإخوان المسلمين بقدر ما كانت أيضا قبلة الحكومات العربية على اختلاف أنظمتها، فالرئيس مبارك مثلاً كلف مدير مكتبه للمعلومات وصديقي العزيز السفير سليمان عواد بالاتصال بى تليفونياً يومياً خلال انتخابات عام 2010 ومحاولات اردوغان حينها تعديل الدستور لتقليص سلطة الجيش، وكان ينقل لى أسئلة تفصيلية عن الرئيس حول صياغات قانونية يقدمها للبرلمان مؤيدو اردوغان،ويسألني عن نتائج التصويت عليها.

واعتقد أن اهتمام الرئيس مبارك كان منصباً على الإبقاء على دور القوات المسلحة التركية لضبط اردوغان ومنعه من التحول بشكل كامل إلى إشهار راية الإسلام السياسى.وفي الوقت نفسه كان الإسلاميون المصريون يرون فى محاولات اردوغان استخدام العلمانية والنموذج الاوربى لإخضاع الجيش للقيادة السياسية المنتخبة نموذجاً يجب تطبيقه فى مصر أيضا علي الأقل بشكل مرحلي. ويرى الإخوان أنها يجب إن تكون مرحلة وسيطة قبل إن يطبقوا هم " النموذج الإسلامي الكامل " الذى سوف تتبعه تركيا أيضاً، والذى اتضح أن الإخوان المسلمون المصريون أنفسهم لا يعرفون شيئاً عنه .

الفصل الخامس

الدولة العميقة بين مصر ... وتركيا

نقل الصحفى المصري فهمى هويدى عن المحيطين بأردوغان تعبير الدولة العميقة التركى ونشره فى مقالاته حتى قبل ثورة يناير 2011 فى مصر. والمصطلح فى استخدامه التركى يشير إلى دور الجيش والقضاء وبقية مؤسسات الدولة العلمانية في مقاومة التوجهات الجديدة لحزب العدالة والتنمية الذى تولى الحكم عام 2002 فى تركيا. وكان أنصار اردوغان يلمّحون عن طريق استخدام هذا المصطلح إلى ان الجيش والقضاء والعلمانيين ربما لم ينقلبوا عليهم هذه المرة كما فعلوا فى مرات سابقة أخرها الانقلاب الصامت عام 1997 على اربكان والذى دخل اردوغان على أثره السجن، ولكنهم اختاروا طريقة مستترة لعرقلة عمل الحكومة منها تقديم شكاوى قضائية تتعلق بحقيقة علمانية حزب العدالة والتنمية والتى ظلت المحاكم التركية تنظرها عدة سنوات بعد 2002 ، ثم تلا ذلك محاولة عرقلة انتخاب عبد الله جول مرشح حزب العدالة والتنمية كرئيس للجمهورية بسبب حجاب زوجته مما دفع أردوغان وجول وحزبهما لتغيير القانون لكى يكون انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب وليس عن طريق البرلمان. واحتاج الأمر لحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة والحصول على أغلبية اكبر .

والحقيقة انه فى كل مرة جرت فيها انتخابات برلمانية أو محلية فى تركيا منذ عام 2002 وحتى عام2018، فاز حزب العدالة والتنمية برئاسة اردوغان او حتى بعد تخليه شكلياً عن الرئاسة بأغلبية أكبر. وبعد انتخابات 2007 وسيطرة اردوغان على 391 مقعد فى البرلمان الذي يبلغ مجموع مقاعده 600 مقعد، انطلقت حكومته فى محاكمة بعض كبار قادة الجيش مرة بادعاء اشتراكهم فى تدبير محاولة انقلاب صامت آخر ولكنها لم تنجح وأخرى بتهمة محاولة اغتيال كبار قادة الحزب الحاكم.

واستغل اردوغان مساندة الولايات المتحدة له تحت حكم اوباما وتفضيلها لنموذجه الاسلامى العلمانى لإخضاع الجيش للسلطة السياسية المنتخبة. وهلل الإسلاميون فى العالم العربى لهذه النجاحات واعتبروها قابلة_للتكرار فى بلاد مثل مصر والأردن وسوريا حيث تتواجد القوى السياسية الإسلامية المنظمة.

واعتقد أن الرئيس مبارك كان يخشى وقوع مثل هذا السيناريو فى مصر ولهذا فقد غضّ النظر عن نشاط محدود للإخوان المسلمين بل وسمح به مع تسميتهم " الجماعة المحظورة " والسماح لهم بالسيطرة على 20% من مقاعد البرلمان عام 2009. وقد استشعرت ذلك الخوف عندما كنت أتلقى مكالمات يومية من صديقى العزيز السفير سلمان عواد مدير مكتب الرئيس مبارك للمعلومات يستفسر

فيها منى عن تطورات محاولات أردوغان عام 2010 لتعديل الدستور لإلغاء الفقرات التى كانت تعطى للجيش دوراً سياسياً .

وكان السفير سليمان يسألني عن تفاصيل كل تعديل وصياغته ومعناه وعدد الأصوات التى حصل عليها وأكد لى انه ينقل لي اسئلة يطرحها عليه الرئيس مبارك الذى كان يتصل به مساء كل يوم ليسمع منه عرضاً لأهم التطورات والمعلومات. وقد اضطرني اهتمام الرئيس لأن أخصص مترجمة في السفارة لكي تبقي في المكتب بعد مواعيد العمل وتوافيني بترجمة كاملة لما يدور فى البرلمان التركي لكى يمكن لى الإجابة على تساؤلات الرئيس والتي كان يعد تقارير الإجابة عليها زميلي المستشار نادر سعد. وكثيراً ما سألت نفسى هل كان الرئيس مهتماً بالتجربة التركية فى إخضاع الجيش للقيادة السياسية أملآ في أن ينقلب الجيش التركي علي أردوغان أو خوفاً من أن يتكرر نموذج أردوغان فى مصر أم أن ذلك يعود إلي رغبة مبارك في أن يقوم ابنه جمال بتكرار هذا السيناريو حين يتولى مقاليد الأمور كما كان مخططاً له أن يحدث فى بلادنا؟؟ وقد حصلت على الإجابة على هذا السؤال بعد أقل من شهر من تنحى الرئيس مبارك. وتأكدت لي تلك الإجابة بعد 30 يونيو 2013.

ولا شك أن تركيا كلها بكل أطيافها مثل معظم شعوب العالم قد رحبت بثورة يناير وانبهر الأتراك بكل توجهاتهم السياسية بالطبيعة السلمية للثورة وحماية الجيش لها. وسارع اردوغان إلى نصح مبارك بالتنحي عدة مرات، مما اضطرني وفى غياب تعليمات من القاهرة أن أصرح للصحف التركية بأن الشعب المصري هو الذى يجب أن يقرر من يتولى مقاليد الحكم فى مصر وان كافة القوى الأجنبية يجب ان تمتنع عن التدخل فى الشأن الداخلي المصري وقد أضرت تلك التصريحات برصيدى لدى أنصار أردوغان ماعدا داود أوغلو وحاولوا الكيد لى عند شباب الثورة المصرية فى أول زيارة لهم لأنقرة فى ابريل2011 ، وهو ما سأحكيه بالتفصيل فى موقع آخر .

وفى فورة حماس تأييد الثورة أراد عبد الله جول زيارة مصر يوم 4 مارس 2011 وأن يكون أول من يزور مصر من رؤساء الدول خاصة وانه وجد تسابقاً من الأمريكيين والفرنسيين والايطاليين لزيارة ميدان التحرير. ونقلت فوراً رغبته وجاءني رد القاهرة بالموافقة عن طريق اللواء محمد العصار صديقي ومساعد وزير الدفاع لما يزيد عن عشرين عاماً وليس عن طريق وزير الخارجية أحمد ابو الغيط الذى كان مازال فى منصبه فى وزارة أحمد شفيق التى تمت إقالتها عند هبوط طائرة جول فى مطار القاهرة. وشارك الوزير أحمد ابو الغيط فى الزيارة ومباحثاتها كوزير خارجية حكومة تولى الأعمال.

وحين انعقدت المباحثات بين الجانبين طنطاوي – جول بمشاركة الوفدين ركز جول على توجيه النصح لطنطاوي بعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين حتى لو خرجت الأمور عن النظام في بعض الأحيان.

وأكد جول على أهمية احترام نتيجة الاستفتاءات والانتخابات التى كانت ستجرى وتم الاعلان بالفعل عن توقيتها وعن أن طارق البشرى سوف يرأس لجنة لصياغة تعديلات دستورية يتم استفتاء الشعب عليها. وكان اهتمام داود أوغلو الأكبر أن يحقق اتصالاً بطارق البشرى وطلب منى على مائدة الغداء مع الرئيسين ان أوصله به تليفونياً وقد قمت بذلك واتفقا على اللقاء قبل مغادرة جول وداود أوغلو للقاهرة. والحقيقة أن جول وبعده اردوغان قد حرصا فى الزيارات التي قاما بها لمصر بعد الثورة على لقاء زعماء كل التيارات السياسية المصرية وخاصة من الإخوان ولكن أيضاً حمدين صباحى والبرادعى وعمرو موسى الذى كانت تربطه علاقة ود واحترام مع داود أوغلو وجول الذى سبق له ان كان وزير خارجية وزامل عمرو موسى واستمرت صداقتهما عندما أصبح موسي امیناً عاماً للجامعة العربية.

ومن جانبه حرص طنطاوي الذى كان مرهقاً للغاية في تلك الأيام على التأكيد لضيفه التركى ان الجيش المصري سوف يحترم إرادة الشعب المصري واختياراته حول من سوف يتولى مقاليد الأمور وعبر عن تقديره للدعم السياسي الذى عبر عنه القادة الأتراك إعلاميا ولكنه أحال دراسة مقترحات ترجمة ذلك اقتصادياً وعسكرياً إلى الجهات المختصة.

ويجب أن اذكر هنا أن اردوغان فى زيارة لاحقه في سبتمبر 2011 اقترح على طنطاوي إنشاء مجلس للتعاون الإستراتيجي بين البلدين برئاسة طنطاوى وأردوغان ورفض طنطاوى أن يكون المجلس برئاسته، وحين وسطنى داود أوغلو للاستفسار عن السبب نقل لى سامى عنان رئيس الأركان وقتها ان طنطاوى لا يرغب فى أن يلزم الرئيس المقبل بالتزام قد لا يوافق عليه. ولم اشك لحظة أن طنطاوى مثله مثل مبارك كان لا يثق في اردوغان. ولم أفكر كثيراً إذا ما كان طنطاوى يعتقد انه سيكون هو الرئيس المقبل كما كان كثيرون يعتقدون ذلك .

وعلى مائدة غداء أقامها طنطاوى لجول فى قاعة فندق الماسة العسكري كنت على مائدة الرئيسين ونظيرى السفير التركى في القاهرة بالإضافة الى وزيرى الخارجية احمد داود أوغلو و أحمد ابو الغيط اللذان لم يتبادلا تقريباً أي حوار. وكانت الموائد الأخرى كلها مشغولة بالقادة العسكريين من مختلف الأسلحة. وجاء اللواء العصار وقدمته لداود أوغلو على انه صديق قديم وانه من رتب هذه الزيارة فسأله داود أوغلو بشكل مفاجئ عما اذا كان هناك ترحيب مماثل للترحيب التركي بالثورة المصرية من السعودية، فأجاب العصار رغم طبيعته المتحفظة بالنفي، ثم همس لى باللغة العربية أصلهم زعلانين مننا لأننا انقلبنا على رئيسنا السابق ولكن داود اوغلو الماكر والذى يعرف بعض العربية، ولكنه لم يفهم كل ما سمع أراد ان يسمع منى ترجمة بالانجليزية فقلت له

They do not like the revolution as it might create a precedent in the region.

وقد ذكّرت داود أوغلو بهذا الحوار بعد 30 يونيو 2013 كما سبق الإشارة حين اتهم الجيش بتدبير انقلاب عسكري وأشرت إلى أن دور الجيش لم يختلف عما قام به فى يناير 2011 والذى رحبوا به وقتها في تركيا ورغبوا فى التحالف معه وان الفارق الوحيد ان مبارك كان هو الضحية في 2011 والإخوان المسلمين كانوا هم الضحية عام 2013 وأن التخلص من كليهما تم بواسطة الجيش ولكن للاستجابة لمطالبة شعبية.

والحقيقة أن هذه الزيارة والزيارات التالية لمسئولين أتراك لمصر والتي أتيح لي المشاركة في فعالياتها أوضحت لهم ولى أن ملامح مايسمي الدولة العميقة تختلف تماماً فى مصر عنها فى تركيا فقد اجتمع جول فى هذه الزيارة مع شباب الثورة من مختلف التوجهات ومع قيادات كل الأطياف السياسية. واجمعوا جميعاً على أن الجيش لا يحاول أن يفرض توجهاً بعينه على الاختيارات السياسية المقبلة في البلاد بل أشادوا وقتها باختيار عصام شرف رئيساً للوزراء بناء علي ترشيح الثائرين فى ميدان التحرير. وقد اكتشف الثعلب داود أوغلو فى زيارة لاحقة ان شرف لا يملك اتخاذ أي قرار وانه يطلب استشارة فايزة ابو النجا وزيرة التعاون الدولي والسفيرة السابقة وكانت محل ثقة طنطاوى. وقد فوجئت عندما أبلغت داود أوغلو برفض اقتراح إنشاء المجلس الاستراتيجى على مستوى الرئيسين، فأسر لى داود أوغلو بأن أطرح الموضوع على ابو النجا بعيداً عن عصام شرف ووزير خارجيته محمد كمال عمرو اللذين اكتشف داود أوغلو ان تأثيرهما محدود على صنع القرار وطبعا لم أكن لأفعل ذلك خروجا عن الإطار التنظيمي لعملي كسفير لبلادي.

وقد احتاج المسؤولون الأتراك ربما لعام كامل بعد ذلك لاكتشاف طبيعة الدولة ومؤسساتها فى مصر واختلافها عن تركيا. فحين تولى الاخوان الحكم وتوالي وصول وفودهم إلى اسطنبول وانقرة لطلب المشورة استمعوا واستمعت معهم فى الاجتماعات القليلة التي سمحوا لي بحضورها معهم بموافقة من الأتراك الى نصائح لم تكن تصلح للأحوال المصرية منها مثلاً ان يتم اختيار المجلس الأعلى للقضاء بالانتخاب السياسي من ضمن قيادات النقابات المهنية والجامعات. وكان رد الاخوان ان ذلك يمكن ان يعجل من ردود الفعل السلبية ضدهم.

وحين استغل الاخوان حادثة ارهابية فى سيناء لتنحية طنطاوى وعنان واختيار السيسى وزيرا للدفاع هنأ الاتراك صلاح عبد المقصود(وزير الإعلام المصري) الذى تصادف وجوده فى اسطنبول فى زيارة وقتها ووصف اردوغان ذلك بأنه انجاز مصري فى عام واحد احتاجت تركيا لعقود من الزمان لتحقيقه. وقد أسّر لى عبد المقصود بعد الاجتماع بأن الاتراك سوف يدركون قريباً ان مصر سوف تمثل لهم مثالاً يحتذى، ولكنى حين سألته عن ما يود ان يطرحه على الجانب التركى من مقترحات فى مجال الإعلام فوجئت به يبتسم ويقول لى انه جاء ليحصل منهم على كل ما يمكن أن يقدموه لنا من معدات ومساعدات دون مقابل سواء فى مجال التليفزيون او الإعلام المنشور أو المسموع وأن يوافقوا

على إعادة تدريب العاملين المصريين فى قطاع الإعلام الذى وصفه بأنه متهالك. وهكذا أدرك الأتراك أحد أهم خصائص الدولة العميقة (المتهالكة) فى مصر .

وجاءت مفاجأة الأتراك الصادمة عن حالة مؤسسات الدولة فى مصر خلال هذه الفترة إبّان زيارة اردوغان للقاهرة فى سبتمبر 2011 ، فبناء على توصية من سفيرهم وبترتيب مع السلطات المصرية تم السماح لنشر عربات عسكرية مدرعة تركية بها جنود أتراك ملثمون يحملون رشاشات لمرافقة موكب اردوغان فى كل تحركاته ما عدا داخل وزارة الدفاع المصرية وشملت حراسة اردوغان الشخصية حوالى عشرين حارساً بلباس مدنى .

وفوجئت و زوجتى حين وصلنا مطار القاهرة لاستقبال طائرة الوزراء الأتراك ورجال الأعمال المرافقين لاردوغان قبل وصوله بساعتين أن تلك الطائرة قد هبط منها اولئك الحراس المدنيون وقاموا بتفتيش صالة كبار الزوار المخصصة لرؤساء الدول بأنفسهم وبدأوا فى منع اى مصرى من دخول الصالة إلا باشارة من أحد اعضاء السفارة التركية فى القاهرة. وكنت قد أصطحبت داود أوغلو إلى مطعم فندق فيرمونت قرب المطار لتناول العشاء انتظاراً لطائرة اردوغان . وحين عودتنا وجدنا الحرس التركى يمنع دخول المصريين القاعة فما كان من داود أوغلو الماكر الا ان اشار للسفير التركي بالتدخل لمنع وقوع أزمة.

وهمس لى داود أوغلو انه يعتبرنى تركى مثلما انا مصرى ويجب ان اشرح للمسئولين المصريين خوف حرس اردوغان من أى خطر على حياته، فأجبته بأننى لا أعتقد ان هناك مثل هذا الخطر لأن كل التوجهات السياسية المصرية وقادتها يبدون اعجاباً باردوغان ودللت علي ذلك بأننى رأيت مئات ينزلون من أتوبيسات عند وصولنا للترحيب به.وقد علمت فيما بعد أنهم كانوا من أعضاء الإخوان المسلمين والسلفيين الذين لم يبالوا بالخروج لتوديعه بعد إنتهاء الزيارة بسبب إشارته لأهمية العلمانية فى النظام الديمقراطى خلال خطابه الشهير فى دار الأوبرا .

وأستمر حرس اردوغان فى منع كل المصريين من دخول القاعات التى يدخلها اردوغان بما فى ذلك وزير الاتصالات المصرى الذى كان يرافق وزوجته اردوغان وزوجته مما أضطر الوزير المصرى الى أن يصرخ فى دار الأوبرا طالباً مساعدتي فطلبت من الحرس التركي الذى يعرفني ان يسمحوا بدخوله فما كان منه وزوجته إلا أن توجها الى زوجة اردوغان التى كانت تجلس فى الصف الأول انتظاراً لبدء كلمة زوجها السلطان والقيا على أذانها محاضرة فى أصول احترام البلاد التى يزورونها.

وجاء دور الوزيرة فايزة ابو النجا فى اليوم التالى لتلقى نفس المحاضرة على اردوغان نفسه حين منعها حراس اردوغان من دخول صالون الاجتماعات فى مصر بمجلس الوزراء المصرى حيث يجتمع اردوغان ووفده مع رئيس الوزراء المصرى عصام شرف والوفد المصرى والتى كانت فايزة اهم اعضائه ومع ذلك لم تتمكن من الدخول حيث اشتبك الحرس المصرى مع الاتراك.

وكان المجتمعون مع رئيسي الوزارة يسمعون صوت العراك بين حراس الأمن قبل ان تدخل فايزة منكوشة الشعر و فائرة الغضب لكي تتوجه لاردوغان وبالانجليزية التى لايفقه منها حرفاً وتطلب منه الاعتذار. فما كان من اردوغان الا ان طلب من المسئولين المصريين احتمال حراسه الذين يحرصون على حياته. وحين اقترحت من جانبى ان نطلب من الحرس من الجانبين التزام الهدوء والاعتذار لبعضهما البعض لكى يمكن لنا بدء المباحثات نظرت لى فايزة أبوالنجا غاضبة وكأنها كانت تنتظر فعلاً من السلطان أردوغان ان يقدم لعصام شرف اعتذاراً. ولاحظت أن ابو النجا حتي مغادرتها لوظيفتها لم توافق على اى برنامج تعاون مع تركيا ليس فقط بسبب هذه الحادثة ولكننى اعتقد انها تنتمى إلى اخر بقايا مدرسة مبارك – ابو الغيط – عمر سليمان المتحفظة علي التعاون مع تركيا – أردوغان وان عدم تأييدها لتوريث مبارك لابنه الحكم كان هو رصيدها الأكبر بعد يناير بالإضافة إلي خبرتها الطويلة كسفيرة ووزيرة للتعاون الدولي.

ويجب ان اذكر هنا ان سلوك حرس اردوغان العدوانى إزاء الحرس وقوات الامن فى الدول التى يزورها أردوغان يلقى استياء كل مضيفى اردوغان فى كل انحاء العالم ولهم تقريباً فى كل مدينة يزورونها فضيحة بروتوكولية وإعلامية. ولعل اشهر تلك الفضائح وقعت في نيويورك عام 2012. فقد قرر اردوغان فجأة ان يختصر الطريق ليصل بسرعة الى قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة لكى يظهر على التليفزيون التركى والعربى مصفقاً للرئيس الفلسطينى عندما يعلن عن تقدمه بطلب قبول عضوية فلسطين كمراقب فى الامم المتحدة، وعندما اعترض أمن الامم المتحدة والامن الأمريكى طريق اردوغان الذى حاول المرور من منطقة غير مسموح لأحد المرور بها قام حرسه بالاشتباك الجسدى مع الحرس الامريكى وكسروا ذراع وضلوع حارسين امريكيين.

ولكن الحادثة الأكثر طرافة وقعت حين زار اردوغان مصر فى نوفمبر 2012 وقت حكم الاخوان المسلمين، ورغم انه كان رئيساً للوزراء الا ان الرئيس المصرى وقتها محمد مرسى قرر أن تتولى رئاسة الجمهورية كل ترتيبات المراسم للزيارة بما فى ذلك استضافة اردوغان على عشاء فى قصر الاتحادية. وقد جرت المباحثات في القصر ورأس فيها مرسي الجانب المصري وشارك فيها رئيس الوزراء المصرى قنديل مثله مثل بقية الوزراء. وناسب ذلك قنديل المسكين الذى قضى يوم الزيارة كله فى اسيوط بسبب حادث مؤسف لاصطدام قطار بأتوبيس مدارس راح ضحيته عدد كبير من الأطفال. وعاد قنديل مباشرة لحضور الاجتماع فى الاتحادية وكان مشتت الفكر. وفوجئت انه لم يحضر اجتماع مرسى واردوغان المنفرد والذى حضره أعضاء سكرتارية مرسى من جماعة الاخوان.

وجلس قنديل معنا اعضاء الوافدين من الوزراء والسفراء. ووجدته يهمس فى اذنى طالباً منى ان اكتب له كلمته التى سوف يلقيها فى الاجتماع الموسع، فأجبته ان مكتبه لديه ملف كامل عن العلاقات أعدته وزارة الخارجية بناء على تقارير سفارتي ويتضمن مشروع كلمة لهذا الغرض وانى سبق

ان ناقشته فيها فى حضور زميلي وصديقي السفير د .علاء الحديدي الذى سبقني في العمل كسفير فى انقرة وكان يعمل وقتها مستشاراً لرئيس مجلس الوزراء للشئون الخارجية ومتحدثاً باسم المجلس، وهو منصب دائما ما يشغله أحد السفراء بترشيح من وزارة الخارجية. والطريف ان قنديل قال لي انه لم يحمل معه أي ملف والح فى رجائي ان اكتب له " كلمتين " لإنقاذ الموقف. وبالفعل جلست فى جانب من الغرفة اكتب وجاءني عصام حداد مستشار الرئيس للشئون الخارجية ليسألني عما أفعل وأجبته فابتسم وقال لي معلش احنا لسه بنتعلم منكم. وقد قرأ قنديل الصفحتين اللتين كتبتهما بخط يدى بالحرف دون ان يستشير أحداً حوله اوأن يغير حرفا واحدا فيهما. وجاءنى حداد بعد الاجتماع وهنأنى على حرفية دبلوماسيين وزارة الخارجية واننى احطت فى كلمة قصيرة بكل جوانب العلاقات " وخليت الراجل يظهر بصورة مشرفة " فأجبته بأسى انه رئيس وزراء مصر.

وبعد العشاء توجه قنديل لحمام قريب من قاعة العشاء وكنت فى طريقى بعده لنفس الناحية، وفوجئت بحراس أردوغان يدفعون قنديل "المسكين" خارج الحمام وحين حاول مقاومتهم حمله اثنان منهم من ذراعيه ودفعاه خارجاً وكان منظراً رغم قبحه وخروجه عن كل لياقة وأدب مضحكاً نظراً لقلة حجم قنديل الجسمانية وضخامة حرس اردوغان. وبعد ان خرج اردوغان من الحمام مرتاحاً ومبتسماً توجه إلى قنديل واحتضنه وقال له بالعربية عفواً وشككت للحظة ان قنديل الذي كان متأثراً ربما كان يبكى.

وجاءني الحرس الرئاسي المصري ليشكو لى كما لو إنني كنت قادراً على الحصول على اعتذار تركي ووعدتهم بنقل شكواهم لداود اوغلو وحكيت لهم حكاية واقعة نيويورك لكي اخفف عنهم . والغريب ان وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو فعل الأمر نفسه قبلها بعام حين شكا له وزير الاتصالات المصري من تعديات حراس اردوغان سالفة الذكر ضده، ففوجئت بعمرو يتصل بى قرب منتصف الليل ليطلب منى فوراً نقل رسالة شديدة اللهجة لداود أوغلو منه بأن مصر ليست الصومال وأن أطلب منه الإعتذار لوزير الإتصالات المصري. واكتفيت ان اعطى لعمرو رقم تليفون داود أوغلو ورقم غرفته فى الفورسيزون فى القاهرة ليقوم هو بذلك بنفسه فى هذه الساعة المتأخرة فما كان منه إلا انه طلب منى ان أفعل في اليوم التالي عندما أجد فرصة مناسبة.

والأغرب ان رئيس الوزراء اردوغان عند مغادرته للقاهرة فى نوفمبر 2012 وكنت انا ووزير الشباب الإخواني اسامة ياسين في وداعه سأل سفيره بوتصالى بصوت عال لكي نسمعه عما إذا كان قد وجد بيتا جديداً علي ضفاف النيل ملائماً ويصلح لأن ينقل اليه سفارته من المبني المتواضع الذي تشغله في باب اللوق ولتكون مثل السفارة المصرية التي تشغل مساحة كبيرة علي شارع أتاتورك وهو أهم شوارع أنقرة وتتوسط سفارات الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا. فلما أجاب بوتصالى بالنفي نظر لي اردوغان ومن خلال مترجمه قال لي ان الصومال أهدت تركيا عشرين فداناً فى أهم بقعة في

مقديشيو لتقيم عليها سفارتها هناك وان مصر يجب ان تحذو حذوها بإهداء تركيا قطعة أرض كبيرة على النيل.

نظرت إلى الوزير ياسين الذى ابتسم دون فهم للإهانة التي يوجهها لنا السلطان، فذكرت بأدب مُصطنع وأنا أتميز غيظاً ان رئيس الوزراء التركى لابد وأن يدرك ان قيمة الأرض والعقار في القاهرة تختلف اختلافاً كبيراً عن مقديشيو لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية، إلا أن الحكومة المصرية سوف يسعدها أن تمنح السفير التركى رخصة بناء على أي قطعة أرض يستطيع ان يشتريها من اصحابها فى القاهرة مثلما فعلت مصر في أنقرة قبل حوالى 80 عام وقبل أكثر من مائة عام في إسطنبول. وأضفت أن دار سكن السفير التركي نفسه يطل على نيل الجيزة فى واحدة من أجمل بقاع القاهرة وأغلاها ثمناً ويمكنهم تحويلها إلي مقر للسفارة إذا ما أرادوا ذلك.

والحقيقة ان اشارة اردوغان لم تكن أكثر من تعبير عما يعتقده أردوغان وغيره من العثمانيين الجدد من ان مصر والصومال فى ظل حكومات اسلامية يعتبرون اخوة " كانوا يعيشون معاً " فى ظل الدولة العثمانية لأكثر من خمسة قرون ويجب ان يتصرفوا وفقاً لذلك. وللإنصاف أيضا يجب ان نذكر هنا ان اردوغان كان مستعداً لتحمل بعض الاعباء الامبراطورية التي قد لا تتناسب مع الواقع المعاصر لتركيا والموارد المحددة المتاحة للسلطان وسلطته التنفيذية خاصة فى ظل القيود الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية التى جاء على اساسها حزب العدالة والتنمية للحكم .

الفصل السادس

اردوغان الأخ الأكبر للإخوان المصريين

منذ قيام ثورة يناير 2011 فى مصر، تصرف اردوغان ورفقاؤه كأخ أكبر لمصر سواء لنقل الخبرة والتأثير على توجه مصر الجديدة أو لتقديم تركيا للعرب كقائد الشرق الاوسط الجديد . وفى عهد قيادة المجلس العسكرى للسلطة فى مصر حاول اردوغان اقناعنا بروشته رباعية الأبعاد: مجلس استراتيجى مشترك – إعفاء من تأشيرات الدخول للمواطنين – اتفاقية تجارة حرة – خطوط طيران وملاحة مباشرة. ولما كنا نملك بالفعل أتفاقية تجارة حرة بين البلدين منذ عام 2007 فى عهد مبارك والوزير رشيد محمد رشيد وخطوط طيران مباشرة ضاعف الاتراك من عدد رحلاتها بشكل منفرد من جانبهم فى ظل سعى الخطوط الجوية التركية لإزاحة لوفتهانزا الألمانية من مكانة الناقل الأول فى اوربا وحولها، بقي موضوعا المجلس الاستراتيجى الذي لم يكن طنطاوي متحمساً له كماتقدم والاعفاء من التأشيرات التى استمرت المخابرات العامة فى الاعتراض عليه حتى بعد رحيل عمر سليمان لأسباب امنية ثبت صحتها بعد 30 يونيو 2013.

وكنت قد نجحت فى اقناع المجلس العسكرى، بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة برئاسة احمد الوكيل ووزير النقل وقتها جلال السعيد وبتأييد من وزارة الخارجية، بان يتم إنشاء خط للنقل البحرى لسفن تحمل شاحنات برية (RORO) Roll on–Roll off من ميناء مرسين التركي إلي مينائي الاسكندرية ودمياط ثم بورسعيد في مرحلة لاحقة، بحيث تصل عربات النقل التركية ويقودها سائقوها الأتراك داخل الأراضي المصرية إلي البحر الأحمر لنقلها بحرا للسعودية ومنها لدول الخليج. واستمر هذا الخط فى نقل البضائع بين تركيا والخليج كبديل عن الخط البري الذي كان يمر عبر سوريا وانقطع استخدامه بسبب الحرب السورية منذ عام 2011 ، حتى قررنا فى مصر وقفه كإجراء اقتصادى وحيد للرد علي عدوانية اردوغان بعد 30 يونيو.

ولما جاء الإخوان للحكم فى يوليو 2012 هرع اردوغان لزيارة مصر فى نوفمبر من نفس العام مصطحباً معه غالبية أعضاء مجلس وزرائه و 200 من رجال الأعمال وقد كانت هذه الزيارة بحق بمثابة تتويج أردوغان لأحلام السلطنه فى المنطقة فقد تواكبت مع اندلاع مواجهات عسكرية بين حماس واسرائيل فى غزة، وحضرت هيلارى كلينتون إلى القاهرة وامر محمد مرسى بأن يتم تخصيص مكتب لها فى وزارة الخارجية المصرية يمكن لها منه متابعة الاتصالات المصرية مع إسرائيل ومع حماس.

وتم علي عجل استدعاء خالد مشعل من قطر للاجتماع بالسلطان اردوغان فى فندق الفورسيزون فى جادرن سيتى بالقاهرة. وأجرت المخابرات المصرية اتصالاتها مع الجانب الاسرائيلى وتم التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار. وهكذا اثبت اردوغان وداود أوغلو الذي بقي في القاهرة بعد سفر رئيس وزرائه للتأكد من انهاء الاتفاق ان تركيا قادرة على توجيه الإخوان المسلمين المصريين والفلسطينيين للتفاوض بشكل مباشر أو غير مباشر مع أسرائيل تماماً مثلما كان يفعل مبارك، ولكن بشكل يحفظ مصالح حماس ويوحد العرب، واشادت كلينتون في تصريحات علنية من القاهرة بمرسى واردوغان .

وفى نفس الزيارة اصطفت قيادات الفكر والسياسة والقانون المصرية فى الفورسيزون إنتظاراً لمقابلة اردوغان، وكنت ترى حمدين صباحى وعمرو موسى والبرادعى وشباب 6 ابريل وشباب الإخوان جنباً الى جنب مع فهمى هويدى وطارق البشرى فى صالونات الفندق المختلفة للإجتماع مع السلطان التركى وبعض اعوانه .

وكنت اواجه كسفير مهمة شاقة لحضور الإجتماعات العديدة المتعارضة التى تجرى فى نفس الوقت بين الوزراء المصريين والاتراك المتناظرين ورجال الأعمال من الجانبين، ولابد ان أذكر هنا ان الجانب التركي كان محملا بتصورات لما يمكن له ان يقدمه وما يرغب فى ان يحققه من هذه العلاقة، فى حين لم يكن المصريون حكوميون وغير حكوميين قادرين حتى على تصور ماذا سوف يكون الحال عليه في بلادهم في اليوم التالي.

وكما ذكرت سلفاً اجتمع مرسى واردوغان منفردين فترة طويلة، وعلمت بعدها من عصام حداد ان الرئيس المصري تقدم لاردوغان بالعديد من الاحتياجات العاجلة وطلب مساعدات اقتصادية وعسكرية وفى مجال التدريب المهني وان رئيس الوزراء التركي وعد بتلبيتها.

وكنت قبلها بشهور وبعد تولي مرسي الرئاسة، فوجئت ببرقية من رئيس ديوان رئيس الجمهورية السفير محمد رفاعة الطهطاوى لإبلاغى بأن الدكتور عصام الحداد مستشار رئيس الجمهورية للشئون الخارجية سوف يحضر لاسطنبول فى اليوم التالى للقاء رئيس الوزراء اردوغان.

ووفقاً للعرف الدبلوماسي فسرت تلك البرقية بانها تكليف لى لإعداد الزيارة والتحضير لها سواء مع الجانب التركي او التحضير الموضوعي . واتصلت اولاً بوكيل الخارجية المسئول عن الشرق الأوسط في أنقرة والذي أكد لي إن الموعد تحدد مساء اليوم التالي وسوف يشارك في اللقاء من الجانب التركي مع رئيس الوزراء نائبه للشئون الاقتصادية على بابا جان ووزراء الخارجية والمالية ومحافظ البنك المركزي وأن الموضوع هو محاولة تلبية احتياجات مصر في المجال الاقتصادي.

وكنت قد قمت بواجبي قبل الزيارة حيث قابلت المسئولين في وزارات الخارجية والاقتصاد والخزانة التركية لبحث هذا الموضوع وكانت الإجابة التي تلقيتها انه من المستحيل إن تقدم تركيا

لمصر مساعدة مالية لا تُرد لأن تركيا نفسها مازالت مدينة لدول ومؤسسات مالية دولية كما إن دينها العام الداخلي كبير ويتزايد، وان كل ما يمكن لهم دراسته بناء على توجيه من رئيس الوزراء بعد عودته من القاهرة هو تقديم قروض ميسرة وحتى ذلك لا يملكون تجاوز القواعد التى تفرضها منظمات ينتمون لها مثل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD سواء من حيث سعر الفائدة أو سنوات رد الدين، وذكرنى هؤلاء المسئولون إن بلادهم ليست دولة نفطية خليجية .وقد أسهبت في شرح ما تقدم في برقيات ومذكرات للقاهرة ساعدني في اعدادها زميلي سكرتير ثان محمد عاطف المسئول عن الموضوعات الاقتصادية والداخلية والعلاقات الثنائية في السفارة .

واتصلت بوزير الخارجية محمد عمرو لإبلاغه بزيارة الحداد المعتزمة وما أعددته للتحضير لها وما أتوقعه منها، وفوجئت به يقول لي إن كل برقياتي ومذكراتي يتم إرسالها للرئاسة ولعصام حداد شخصياً ولكنه يرجوني ألا أتوجه الى اسطنبول ولا احضر الاجتماعات، فشرحت للوزير المصري المخضرم دبلوماسياً إن الجانب التركي سوف يشمل كل المختصين من كل الوزارات وان الاجتماع ليس مغلقاً أو كما نقول One on One ولا يعقل إن يكون مستشار الرئيس المصرى وهو اصلاً طبيب منفرداً دون وجود السفير المصري معه على الاقل لمتابعة ما سيتم الاتفاق عليه. فما كان من الوزير المصرى الا أنه ابلغنى إن هذه هى التعليمات، فطلبت منه إن يراجعها فوعد بذلك.

واتصلت بالطهطاوى الذى تربطنى به صلة مودة من فترة طويلة كسفير وزميل في وزارة الخارجية وقبل احترافه السياسة بعد تقاعده من العمل الدبلوماسي، وكنت في غاية الغضب وقلت له صراحة انه يجب إن يشرح " للجماعة " قواعد العمل في مجال السياسة الخارجية والا ستخسر بلادنا كثيراً، فوعدني بالتحدث للحداد والرد على . وسرعان ما جاءني رده ان الحداد يصر على إن يحضر الاجتماع وحده وسوف يتصل بى لإبلاغي بما دار فيه قبل مغادرته إسطنبول فاقترحت عليه إن يوفدوا معه وزير المالية على الأقل إذا ما كانوا لا يثقون في سفير مصر في انقرة، فهدأ الرجل من روعي وأكد لي إن الحداد سوف يتصل بى قبل وبعد الاجتماع .

ولعل المضحك المبكى كان إنني اتصلت بالقنصل العام في اسطنبول السفيرة وفاء الحديدي وطلبت منها إن تكون في انتظار الحداد وأن توصله لمقر الاجتماع وشرحت لها انه يرغب في ألا يحضر أحد منا الاجتماع، فامتثلت الدبلوماسية المحنكة وقالت لي " ليه يا سعادة السفير، هو احنا ولاد البطة السوداء " ولكي تكتمل الكوميديا فوجئت بالوزير عمرو يتصل بى قبل وصول الحداد بساعة فبادرته بأن الوقت متأخر الان لكي انضم للإجتماع، فقال لي ضاحكاً إن سبب مكالمته هو إن يطلب مني ألا ينتظر الحداد أحد من القنصلية ايضاً، فاتصلت فوراً بوفاء التي كانت على مشارف المطار وطلبت منها العودة من حيث اتت .وطبعاً انتهت الزيارة وغادر الحداد دون إن يتصل بي أو يطلعني علي ما دار في الزيارة حتي بعد عودته للقاهرة.

وفى اليوم التالي طلبت مقابلة وكلاء الوزارات التركية التى شارك وزراؤها في الاجتماع موحياً لهم اننى اعلم مضمون ما دار واننى أقوم بمتابعة النتائج فوجدت لدى كل منهم صوره كاملة من محضر الاجتماع. ودون أن أضجر القارئ بالتفاصيل فقد خلص الاجتماع إلى إن الجانب التركي قد نقل لحداد من خلال مترجم يتحدث العربية بطلاقة استعداد تركيا تقديم قروض ميسرة بقيمة اجمالية قدرها 2 مليار دولار، منها مليار دولار في صورة نقدية ويقسم على دفعتين واحدة تصلنا قبل نهاية عام 2012 والثانية في مطلع عام 2013 لكى يمكن لهم تحميل عبء تقديم القرض على ميزانيتي عامين ماليين مختلفين.

اما المليار الثاني فسوف تقدم قروضه في صورة تسهيلات ائتمانية تركية لتمويل شراء مصر لمعدات تركية أو قيام الشركات التركية بمشروعات في مصر. كما تم الاتفاق على إن يتم التوصل بسرعة لاتفاق بين الجانبين على شروط هذه القروض بما فيها اسعار الفائدة وفترة السماح واقساط السداد .... إلخ. وهكذا فسر المسئولون الاتراك اتصالاتى ومقابلاتى على انها من سفير دولة لها مؤسسات محترمة يتابع تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ولم يدركوا طبعاً إن هذا السفير ووزارة خارجية بلده ومعظم مؤسساتها لم يكونوا يعلمون ما تم الاتفاق عليه، ولكن ما خفي كان أعظم....

فقد تلقيت اتصالاً غريباً بعد ايام من موافاتي للقاهرة ببرقية مطولة عما دار في اجتماع اسطنبول وعن توجهات الوزارات التركية المختلفة حول شروط الاستفادة من تلك القروض وطريقة سدادها وتوصيات منى بما يجب على القاهرة طرحه على الجانب التركي وأنى اوصى بأن يتم اعداد عدة مواقف تفاوضية وفقاً لأولوياتنا لطرحها على الجانب التركي. كما اقترحت ان يتم ايفاد وفد من المالية والاقتصاد والبنك المركزي للتفاوض على شروط القرضين.

وكان المتصل بى اولاً من القاهرة وزير الخارجية محمد كامل عمرو وسألنى بطريقة موارية عما إذا كنت متأكداً من دقة المعلومات التى أرسلتها في هذا الشأن. فتصورت انه يستفسر عن مسألة معينة مثل سعر الفائدة فسألته أى برقية يعنى، فاضطر لمكاشفتى إن عصام الحداد أبلغ رئيس الجمهورية إن الأتراك وعدوه في اسطنبول بتقديم 2 مليار دولار نقداً كمساعدة لا ترد ومنها ملياردولار يتم صرفه لنا فوراً بدون قيد أو شرطودون فوائد ومليار آخر في مطلع العام القادم. ولم أجد رداً سوى "يادى المصيبة " وطلبت من الوزير عمرو إن يعيد قراءة كل تقاريرى وان يرسلها للرئيس وان يوضح إن هذا التضارب هو نتيجة إصرار الحداد على حضور هذا الاجتماع وحده ودون تحضير، ولو أنى اعتقد إن المشكلة تتجاوز ذلك..

ولم يمر النهار إلا بعد إن تلقيت مكالمة اخرى من الطهطاوى وبادرنى بأننى قد اثبت صحة وجهة نظرى ولكنه يرجونى إن اتعاون مع الحداد الذى سوف يرأس وفداً تم تشكيله وفقا للمقترحات الواردة في برقيتي من الوزارات التى اقترحتها، وإنهم يرجونى إن اقترح بالتفصيل ما أرى إن يطرحه هذا

الوفد على الجانب التركي، لانهم يرغبون في إن يتم الاتفاق في خلال أسبوع، حيث لا يخفى علىّ ضائقة الأزمة المالية والاقتصادية التى تتعرض لها بلادنا فهمست في سرى " ومتى كانت بلادنا لا تتعرض لأزمة اقتصادية طوال فترة عملى في هذه المهنة منذ أكثر من ثلاثين عام."

وقمت وزميلى محمد عاطف بإعداد كل المعلومات المطلوبة لكى يدرس المسئولون في القاهرة الموقف التركي في المفاوضات المقبلة، ولكننى فوجئت ببرقية من الرئاسة تبلغنى بوصول وفد في اليوم التالي برئاسة عصام الحداد وعضوية وزيرى المالية والتخطيط وممثل عن البنك المركزي وأن الرئاسة بالفعل اتفقت مع الجانب التركي على عقد الاجتماع مساء نفس يوم الوصول، وكانت تلك اشارة لقناة الاتصال بين عصام الحداد وبين مترجم اردوغان للغة العربية صفر توران وهو تركى من الإخوان المسلمين درس اللغة العربية في الأزهر ويجيد التحدث بها رغم انه لم يجتز امتحان العالمية لرسوبه في مادة القرآن الكريم. وعينه اردوغان رئيساً لمحطة TRT التليفزيونية الحكومية باللغة العربية ثم مستشاراً له لشئون الدول العربية وقد وجد فيه عصام الحداد بديلاً للقنوات الدبلوماسية ووسيلة مباشرة للاتصال باردوغان. ولكن على الأقل في هذه المرة أبلغوا السفارة واحضروا معهم الوزراء المختصين بموضوع المفاوضات وطلبوا أن ينضم السفير إلي الوفد وأن يحيط أعضاءه بما أعده الجانب التركي لكي يعرضوه علينا.

واتصلت بوزير المالية ممتاز السعيد الذي كنت اعرفه خلال عمله السابق كوكيل لوزارة المالية مثله مثل الصديق وزير التخطيط اشرف العربى، فقد استعان الإخوان بالصف الثانى في كل الوزارات حيث لم يكن لديهم خبراؤهم ولاخطتهم وكانوا يسيرون فعلاً على نفس خطى مبارك، حتى إن وزراءهم السياسيين كانوا كثيراً ما يسألوننى وهم في تركيا وماذا كان مبارك ورجاله يفعلون إزاء هذه المشكلة أو تلك. وفوجئت إن وزير المالية لم تصله كلمة واحدة من التقارير التى أرسلتها واضطررت إن أرسلها له بالبريد الالكترونى عن طريق سكرتيرته حيث انه لم يكن يتعامل بتلك " الطرق الحديثة " على عكس العربى الذى أرسلت له ايضاً كل المعلومات ساعات قبل ركوبهم الطائرة .

والغريب إن السعيد لم يسألنى سؤالاً واحداً عن مضمون المفاوضات وانما استنكر إن تكون رئاسة الوفد لعصام الحداد الذى ليس له درجة وزير، وأكد لي انه لن يشارك في هذا الوفد ما لم يكن هو رئيسه. ونظراً لخبرتى بهذه " المعضلات البروتوكولية" فقد أحلته إلي السفير رفاعة الطهطاوي رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذى ابلغنى بتشكيل الوفد . واتصلت بالطهطاوي الذي قهقه ضاحكاً إن عصام الحداد له مرتبة نائب رئيس الوزراء من الناحية البروتوكولية كما أنه أكبر بكثير من الناحية العملية بسبب قربه للرئيس ونفوذه داخل جهاز الرئاسة وجماعة الإخوان المسلمين وقد أدركت ذلك عندما كنت أرى وزير الخارجية بعد كل اجتماع في تركيا يغادرنا ليختلي بنفسه للاتصال " بالرئاسة " التى كانت تعني التحدث مع عصام الحداد."

وأذكر اننى خلال زيارة الرئيس مرسى لأنقرة التي سوف أتحدث عنها بالتفصيل لاحقاً كان هناك اجتماعاً ثنائياً منفرداً بين الرئيسين ولكنى لاحظت إن كل الوزراء الأتراك يتسللون للانضمام لذلك الاجتماع في حين إن احداً من وفدنا لم ينضم لرئيسنا، فأبلغت الطهطاوى والحداد الذى ضحك وقال لي بثقة لا تخف على رئيسنا يا سعادة السفير فإنه لن يتخذ قراراً إلا بعد" استشارتنا."

وفي 15سبتمبر 2012 كانت جلسة المفاوضات للوفد المصري برئاسة الحداد مع وفد تركى رأسه على بابا جان نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد وصاحب النظرية الليبرالية في الاقتصاد حتى انه يقال عنه انه الوحيد الذى طبق " روشتة " صندوق النقد الدولي بحذافيرها في العالم كله. وقد بدأ بابا جان بعد المجاملات الاجتماع بالاستفسار عن سعر البنزين في مصر، فتطوع وزير المالية المصري بشرح مطول عن الحجم الهائل للدعم الذى تقدمه الدولة لتجعل ثمن لتر البنزين للمستهلك وقتها قيمته أقل من ربع دولار، فضحك الماكر بابا جان وذكر إن سعر لتر البنزين في تركيا يقترب من 3دولار وانه تقريباً أغلى سعر في أوربا، وان الحكومة التركية اختارت ألا تنفق مبالغ كبيرة على الدعم من أجل إصلاح اقتصادها. وانطلق بابا جان في محاضرة طويلة عما يجب على مصر إن تفعله من اجل الإصلاح الاقتصادي وأنها بعد الثورة يمكنها إن تتخذ إجراءات لم يكن ممكنا لحكومات قبل الثورة اتخاذها وأن الشعب سوف يتحملها.

أخذ الحداد نفساً عميقاً ثم رد بأنه كان يعتقد إن هناك تفاهماً بالفعل مع رئيس الوزراء التركي على تقديم قروض لنا قيمتها 2 مليار دولار، ونظر لي مبتسماً وأضاف إنه نفسه كان يعتقد إن هناك تفاهماً على مساعدة تركيا لمصر بمنحة لا ترد بهذه القيمة .فوجه بابا جان خطابه لي قائلاً اننى لابد وأننى أدرك جيداً ظروف عجز الموازنة التركية والقيود التى يفرضها على تركيا صندوق النقد الدولى بل والمنظمات الأخرى مثل ال OECD ، ورجاني أن اشرح ذلك للوفد المصرى، فأجبته اننى فعلت ذلك ولكن هناك موافقة من حيث المبدأ وعد بها رئيس الوزراء أردوغان الرئيس المصرى بتقديم 2 مليار دولار بدون فوائد لمدة طويلة وفترة سماح طويلة وان الوفد المصرى جاء فقط للاتفاق على شروط هذا القرض .

وطبعاً كانت هذه طلقة طائشة من جانبى أصابت هدفها تماماً، فقد وجدت بابا جان مضطربا لأول مرة واضطر للاعتراف بأن اردوغان يتصرف بحماس لمساعدة مصر من الناحية السياسية وان بابا جان لم يكن لديه الموارد الاقتصادية لتنفيذ رغبات زعيمه بالسرعة التي يرغب فيها أردوغان وتحتاجها مصر. وأخيراً صرح إن كل ما يملكه الآن هو نصف مليار دولار ولا يمكنه منحها بدون فائدة وتساءل عن الفائدة التى تطلبها منا دول الخليج على ودائعها النقدية. وفوجئت بوزير المالية المصرى يرد عليه أنها حوالى % 2 متجاهلاً كل توصياتى للوفد قبل الاجتماع بأن يكون سقف مطالبنا حول سعر ال LIBOR الذى كان وقتها حوالى نصف في المائة. فسارعت إلى الإشارة إلى إن الدول

الخليجية تعطى مصر منح لا ترد تقارب في قيمتها الودائع التى تضعها في البنوك المصرية فرد بابا جان اننى يجب ألا أقارن تركيا بالدول الخليجية فذّكرته إنه هو الذى طرح السؤال الذي أدي بي إلي المقارنة، وأعدت التأكيد على أهمية ألا يكون هناك فائدة علي القرض وعشر سنوات للسداد وخمسة سنوات سماح.

ومرة أخرى عاد وزير المالية ممتاز السعيد لطرح استعدادنا لقبول سعر فائدة لا يتجاوز سعر LIBOR رغم سابق تأكيدى له أهمية ألا يتم طرح ذلك ألا بعد الاتفاق على بقية الشروط .فما كان من بابا جان إلاأن قال انه سوف يطلب إن يتم تقديم العشاء للوفدين وسوف يطلب خلال ذلك التعليمات من أنقرة أو من أردوغان ويمكن للوفد المصرى إن يفعل الشيء نفسه. فهمست في أذن الحداد إذا ما كان يرغب في الاتصال بالقاهرة فأوضح انه مفوض تماماً من الرئيس وانه من جانبه يثق في الوزيرين وفي السفير وأنه يعتمد بدوره علينا نحن الثلاثة في التوصل لاتفاق وسوف يتوجه إلى غرفته في الفندق ويرجوني إن أبلغه ما تم الاتفاق عليه.

وعاد إلينا بابا جان ليبلغنا انه حصل على موافقة اردوغان على قرض إجمالى قيمته مليار دولار نقداً مقسم إلي نصفين وسعر فائدة LIBOR وكان وقتها حوالى 0,6% وثلاث سنوات سماح . أما المليار الثانية فسوف تكون فقط في صورة تسهيلات ائتمانية من بنك تمويل الصادرات التركية Turkish EXIM Bank ويمكن إن يتم الاتفاق على بقية شروطه فيما بعد.

وكان هم وزير المالية المصري الأول هو الحصول على قرض المليار دولار دفعة واحدة حتى لو أدي ذلك إلى رفع سعر الفائدة ولكن د .اشرف العربى همس له إن السفير يقول إن ذلك مستحيل ولكن الوزير أصر علي طرح الفكرة، فماكان من بابا جان الذى كان يحتاج للعودة مثلى إلى أنقرة في أخر طائرة تغادر اسطنبول الساعة الثانية عشر مساء منتصف الليل إلا أن قال أنه مستعد لإطالة أمد المحادثات ومناقشة اقتراح الوزير المصرى وأن يعرض الأمر علي أنقرة صباح اليوم التالي وهنا اضطررت للتدخل والإشارة إلى إن رئيس الوفد قد غادر ولابد إنه نائم الآن ونحن لسنا مفوضون في مناقشة سعر فائدة مختلف، ويمكن إن نبلغ القاهرة استعداد تركيا لدفع المليار دفعة واحدة وسعر الفائدة الذى يقترحه إذا ما كانت تلك رغبة بابا جان الذى تراجع فوراً وقال ضاحكاً يبدو إن السفير يريد مثلي بشدة إن يعود لأنقرة الليلة.

وهكذا قضينا ساعة كاملة قبل منتصف الليل لصياغة البيان الذي سوف يصدر للإعلام في البلدين .وطلب منى الوزيران ألا أغادر إلى المطار ألا بعد الانتهاء من الصياغة والحصول علي موافقة الحداد وهو ما حدث فعلاً. وأرسلت البيان لعصام الحداد قبل إن تقلع الطائرة فاتصل بي مهنئاً. وعاود الاعتذار عن زيارته السابقة وطلب منى إبلاغ الوزراء بأنه سوف يجتمع بهم صباح اليوم التالي حتى لا يعودون ليلتها لطرق بابه، وقد فعلت وطلبت من القنصل العام السيدة وفاء الحديدي وكانت

وقتها بدرجة سفير أن تكون مع أعضاء الوفد صباح اليوم التالي بعد إن أحطتها بالتفاصيل، ولكنى فوجئت بها تتصل بي صباحا لتبلغني إن المسئولين الثلاثة حرصوا على الاجتماع بعيداً عنها وطلبوا صحبتها فقط في طريقهم للمطار.

ولابد أن أذكر هنا إن المليار دولار الثانية لم يتم الاستفادة منها حتى سقوط حكم الإخوان نتيجة الشروط المفروضة على تلك التسهيلات الائتمانية ونتيجة تصارع الوزارات المختلفة في مصر وعدم وضوح رؤية حكومة الإخوان للأولويات والمشروعات التي ترغب في ترغب في تنفيذها باستخدام ذلك الخط الإئتماني التركي.

وكنت في طريق عودتي لأنقرة قد جلست بالمصادفة في الطائرة خلف بابا جان ومساعديه الذين كانوا يتحدثون فيما بينهم بالتركية فربّت على كتف بابا جان مهنئاً وشاكراً وقلت له أنى أعتقد إن الوفد المصري لم يجهدك في المفاوضات التي انتهت تماماً بما كنا نأمل فيه فنظر مرتاباً لزملائه وقال لي كنا نعتقد انك لا تعرف التركية فأكدت له ذلك وانى فشلت في تعلم تلك اللغة الصعبة متعددة الأصول والقواعد، فابتسم بابا جان وجاملني بأنني مع ذلك فهمت طريقة إدارة الأمور في تركيا .

والحقيقة اننى أخذت أتأمل طوال الرحلة في الفارق الشاسع في طريقة إدارة الأمور في البلدين المتقاربين ثقافياً وتاريخياً، فلا شك إن تركيا ما بعد أتاتورك وحتى تحت دكتاتورية اردوغان أصبحت تتمتع بدور مهم للمؤسسات في الدولة وبصفة عامة تتعاون تلك المؤسسات مع بعضها البعض لكى تنتج سياسات تقوم على بعض الأسس الموضوعية لما تراه تلك المؤسسات عن مصلحة الدولة . وتذكرت اننى عندما ألتحقت بالخارجية المصرية عام 1980 في نهاية عهد السادات كان هناك غياب لاحترام دور المؤسسات .

واذكر إن احدي اولى المحاضرات التي تلقيتها في المعهد الدبلوماسي عام **1981** كانت لدبلوماسى محنك هو السفير احمد عثمان، ولما كنت وقتها أعد بحثاً عن اتفاقية الفصل الثانى بين القوات في سيناء لعام 1975 وكنت قد قرأت إن عثمان هو الذى وقع عليها من جانب مصر بصفته وكيل وزارة الخارجية المصرية في ذلك الوقت، فقد وجهت له سؤالاً حول المفاوضات التى قادت إليها فنظر إلى الدبلوماسي المخضرم طويلاً وسألنى هل هذا سؤال حقيقى أم أنه مجرد " شقاوة " من جانبى، فلما أكدت له جدية السؤال وسببه أسهب الرجل في شرح انه كان وقتها أيضا مشرفاً علي الإدارة القانونية في وزارة الخارجية وان الوزارة قدمت لرئاسة الجمهورية ولرئيس الاركان الفريق الجمسي وقتها تحليلات وتوصيات متعددة حول صياغة افتتاحية الاتفاقية والتى كان الإسرائيليون يرغبون إن تتضمن إعلان إنهاء لحالة الحرب والأجزاء الخاصة بمراحل التنفيذ والملاحة في قناة السويس.

ولم يكن السفير عثمان يشارك في المفاوضات والتى انتهت بجلسة طويلة منفردة بين السادات وصديقه كيسنجر " كما كان السادات يسميه، وبعدها طلب السادات دعوة الوفدين للانضمام وشرب الشاى وإتاحة الوقت لطباعة الاتفاقيتين .وبعدها بساعة وجد عثمان نفسه مكلفاً بالتوقيع على اتفاق مصيري لبلادنا دون إن يدرى ماذا يحتويه النص النهائي وكان هناك فرصة سانحة وسط الضجة الصحفية وارتباك المسئولين عن المراسم قبل التوقيع لكى يختلس عثمان نظرة على الفقرتين الأولى والثانية اللتان كانتا تنهيان حالة الحرب بين البلدين ولمحه السادات الماكر فنظر غاضباً لاسماعيل فهمى المعين حديثاً في وقتها في منصب وزير الخارجية والذي استقال عام 1977 لأن السادات لم يستشره قبل إعلان عزمه التوجه للقدس وقال له " مين يا إسماعيل الراجل ده " فرد فهمى أنه السفير أحمد عثمان وكيل وزارة الخارجية " فما كان من السادات إلا أنه هتف بصوت عال " بتقرأ أيه يا أحمد .....أمضى ياللا خلينا نخلص " فما كان من السفير الملتزم إلا إن وقع لكي يدخل التاريخ كواحد من الدبلوماسيين القلائل الذين وقعوا على اتفاقيات تاريخية لا يعرفون تفاصيل مضمونها. وطبعاً أصابتني المفاجأة بحسرة شديدة جداً فقد كنت قرأت عشرات الصفحات عن المناقشات التى دارت داخل الحكومة الإسرائيلية قبل توقيع هذا الاتفاق والدور الذي لعبته وزارة الخارجية الإسرائيلية في تغيير نصوصه.

وللإنصاف يجب إن أذكر إنه بعد تولى مبارك وربما بسبب عدم درايته بكثير من أمور السياسة الخارجية واعتماده على أسامة الباز في أوائل سنوات حكمه كان يعطى للخارجية دور المنسق في كثير من الأمور التي أذكر منها قضية طابا والاستخدام السلمى للطاقة النووية بعد حادثة تشيرنوبل وإعادة العلاقات مع الدول العربية التي قاطعتنا بعد كامب دافيد ثم إعادة الجامعة العربية للقاهره. كما أنى اذكر خلال فترة عملي في واشنطن كسكرتير ثالث منذ عام 86 حتى 1991 كانت السفارة في واشنطن وقائدها أستاذي ووالدي الحكيم السفير عبد الرؤوف الريدى هى نقطة الارتكاز الرئيسية لإدارة العلاقات مع الولايات المتحدة حتى في أدق اللحظات مثل حرب تحرير الكويت من الغزو العراقى وإعفاء الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر كثمن لدور مصر في مساندة تلك الحرب .ولست في حاجة الى التدليل على إن كل تلك الأمثلة تبرهن على أهمية دور المؤسسات الوطنية المتخصصة.

الفصل السابع

مرسى في أنقرة.....كلكم فلول ياصديقى

ولم تنقض عدة أيام على الاتفاق من حيث المبدأ على تلك القروض حتى وردتنى أنباء من زملاء لي في الخارجية فى القاهرة إن عصام الحداد كان يحاول معاقبة بعض الدبلوماسيين الذين شاركوا في التوقيع على عريضة احتجاج على الانترنت ضد محاصرة الإسلاميين للمحكمة الدستورية العليا وأمور اخرى، علماً بأنهم تـقريباً نفس الدبلوماسيين الذين اعترضوا على عنف المجلس العسكرى في التعامل مع مظاهرات ماسبيرو التي قام بها الأقباط احتجاجا علي الإعتداءات التي تعرضت لها الكنائس في أنحاء البلاد ولم تتم محاسبة المعتدين المسئولين عن ارتكابها.

وتذكرت وقتها حديثي مع الحداد في السيارة من المطار الى قصر ضلمة باهجة في اسطنبول حيث جرت المباحثات حول اتفاقية القرض، وكان قادماً من روما حيث كان مرسى يزور ايطاليا وقام بعدها بنقل زميلنا السفير في روما لأنه لم يدع عامة الجالية ومنهم الإخوان المسلمين الي الاجتماع مع الرئيس واختار منهم نخبة مختارة من أصدقاء السفارة لحضور ذلك الإجتماع.

وعلى سبيل مصالحتى وإرضائي تعويضا عن استبعادي من زيارته ومباحثاته الأولي في إسطنبول، همس لي الحداد مستفسراً عن رأيى في من يمكنه إن يحل محلى في أنقرة بعد انتهاء مدة عملى والتى كانت تنتهى بعد عام ونصف وأكد على أهمية إن يكون دبلوماسى من الطراز الأول "مثلى" فذكرت له عدة أسماء من بينها السفير الممتاز وأخي العزيز محمد إدريس الذى كان وقتها سفيرنا في أثيوبيا واليوم يشغل منصب المندوب الدائم لبلادنا في الأمم المتحدة في نيويورك. فقال لي الحداد اننا نحتاجه في أديس أبابا لأنه يحمل هناك عبئاً ضخماً باقتدار وإخلاص. وسميت له عدة أسماء منزملائي السفراء مساعدي وزير الخارجية الموجودين في القاهرة فابتسم قائلاً " انتم ما عندكوش غير دول؟؟ " فسألته وما عيبهم ثم أضفت ضاحكاً هل تعتبرونهم " فلول " فرد على باسماً ": كلكم فلول يا صديقي " وفهمت من ذلك إن الاحتياج لنا مؤقت الى حين يمكن استبدالنا بكوادر إخوانية بعد تدريبها لأداء تلك الوظيفة المتخصصة .

والحقيقة اننى لم اشعر بغصة أو إهانة ولم تؤثر تلك الكلمة على إخلاصى في أداء عملى . فنظراً لسابق دراستى للعلوم السياسية وخبرتى لأربعة عقود في هذا المجال كنت اعتقد إن النظام السياسى في مصر لم يتغير بعد تولى الإخوان المسلمين الحكم في بلادى وانه حين يتغير لابد وان تتم تغييرات جوهرية في معظم المناصب القيادية في البلاد بما في ذلك السفراء، ولكننى لم أكن أدرك إن الإخوان المسلمين لم يكن لديهم خطة واضحة لمثل هذا التغيير دون الحديث عن افتقارهم الكوادر

المدربة، بل إن احد قياداتهم واسمه رضا فهمى وكان عضوا في مجلس الشورى طلب منى قواعد دخول امتحان الإلتحاق بالسلك الدبلوماسي وطريقة التحضير له وهى معلومات منشورة على الانترنت لكي يشجع شباب الجماعة علي التقدم للإمتحان.

وبعد أيام قليلة أخرى بعد منتصف سبتمبر 2012 وصلنى اتصال من وزير الخارجية محمد كمال عمرو من نيورك ليبلغنى إن الرئيس مرسى تلقى دعوة من اردوغان لحضور المؤتمر العام لحزب العدالة والتنمية في نهاية سبتمبر والذي يمهد لانتخابات مهمة في تاريخ اردوغان السياسي لأنها ستكون الانتخابات الأخيرة البرلمانية التي سوف يخوضها قبل إن يرشح نفسه رئيساً للجمهورية التركية. وطبعا لم يكن الرئيس المصري مرسي أو وزير الخارجية عمرو يسألان بجدية عن رأيي في إتمام تلك الزيارة ولكنهما طلباً تقييماً من جانبي لما يمكن إن يتحقق لمصر من فائدة إذا ما تمت تلبية الدعوة التى علمت بعدها انه قد تم قبولها بالفعل وقت إن ابلغها صفر توران للحداد تليفونياً خلال وجوده في إسطنبول.

و طلب منى وزير الخارجية عمرو أن أتراسل مباشرة مع رئاسة الجمهورية (طهطاوى وحداد) وان أرسل له من خلال مكتب وزير الخارجية صورة لأنه سوف يكون في نيويورك ثم في طريقه لأمريكا اللاتينية نيابة عن الرئيس لحضور اجتماعات اضطر الرئيس لإلغائها للعودة للقاهرة من أجل تلبية دعوة اردوغان. وألمح لي عمرو بود يعود إلى سابق عملنا معاً في واشنطن في مطلع التسعينات إلى إنه يعرف انه يمكن الاعتماد على، ونبهني إلي وقوع مشاكل مع بعض السفراء خلال الزيارات الرئاسية لبعض الدول، وكنت قد سمعت أيضاً عن مشكلة لقنصلنا العام في نيويورك مع الجالية من المتأسلمين ايضاً تسببت في نقله بعد ذلك أيضاً إلى قنصلية في أمريكا اللاتينية.

اتصلت بالمسئولين الأتراك وأولهم صفر توران ووكيل الخارجية ورئيس العلاقات الخارجية في الحزب عمر تشيليك_فوجدتهم جميعاً يعلمون بالدعوة وقبول الرئيس مرسي لها وبدأوا يرتبون تفاصيلها وكنت للأسف " آخر من يعلم" ولكنى كالعادة لم يصبنى اى إحباط خاصة وانني حين اتصلت بصديقى أرشد هورموزلو كبير مستشارى الرئيس التركي عبدالله جول لشئون الشرق الأوسط وجدته مثلى يحاول جمع ما يتيسر من المعلومات من مجموعة " اردوغان الحزبية وفى مجلس الوزراء .وطلبت من هورموزلو إن يعرض على الرئيس جول إن يستضيف نظيره المصري على مأدبة غداء أو عشاء وجولة من المباحثات مع كامل أعضاء الوفد الرئاسي المرافق لمرسى.

وقد عاد لي هورموزلو بعد ساعة وقال لي إن الرئيس جول سوف يستضيف غداء عمل واجتماع لمدة ساعتين مع الرئيس المصرى والوفد المرافق له وانه ابلغ الخارجية ورئاسة الوزراء التركية بذلك .وهكذا تحقق لي أول اهدافى إن تكون أول زيارة للرئيس المصرى الجديد لتركيا هى زيارة

رئاسية يستضيفها رئيس الجمهورية التركية وليست فقط لتقديم دعاية ودعم لحملة اردوغان الانتخابية.

وسارعت بعدها للاتصال بحزب المعارضة الرئيسي " الشعب الجمهوري " ذي التقاليد الاتاتوركية العلمانية وسألت صديقي السفير فاروق لولوغلو نائب رئيس الحزب للشئون الخارجية عن استعداد رئيس الحزب للالتقاء بالرئيس المصرى إذا ما زار تركيا، فجاءنى الرد بسرعة مرحباً ومؤكداً وأضاف صديقى ضاحكاً وهل سيعجب ذلك جماعتكم وجماعتنا؟ والحقيقة إنني لم أكن اعرف وقتها الاجابة بل ولا أعرف إذا ماكانت مقترحاتي سوف تلقي قبول الرئاسة المصرية، ولكنني كنت اقوم بواجبي كسفير يعد لزيارة رئيس بلاده الاولى للدولة التي يمثل فيها بلده ومصالحها.

وانتقلت الى اقتراح اجتماع لرجال الاعمال وأعضاء غرفتي التجارة والصناعة بين البلدين وطرحته على رئيس الغرفة التركية اولاً ثم على رئيس الغرفة المصرية اللذين سألاني عما إذا كان ذلك قد تقرر فأجبتهما بالنفي وانهما إذا ما وافقاً فإنني سوف اقترح ذلك على الحكومتين، ولكن رئيس الغرفة المصرية أحمد الوكيل فاجأني بسؤال لم أكن مستعداً له عما إذا كانت حكومة الإخوان المسلمين سوف تقبل الاستعانة به في تنظيم مثل هذا الحدث ام ستلجأ الى رجل الأعمال حسن مالك الذى يدير جانباً كبيراً من استثمارات الاخوان وانشأ جمعية جديدة لرجال الاعمال الإسلاميين فوعدته بطرح ذلك السؤال وإفادته بالإجابة. وقد حذرنى الوكيل الذي تربطني به صداقة مشتركة منذ عرفَني به المهندس رشيد محمد رشيد في اسطنبول قبلها بعامين منبهاً الى إن طرح هذا السؤال قد يسبب ليّ متاعب فأجبته اننى سفير مصر وأتعامل مع كل مؤسساتها وإذا سبب ذلك لي متاعب فهى جزء من متاعب المهنة التى لا أملك صدها أو تجنبها .

وهكذا استطعت مساء نفس اليوم إن اعد هيكلاً لبرنامج زيارة أولي لائقة للرئيس المصرى الجديد لأنقرة لا تتجاوز 8 ساعات تتضمن الوصول – حضور مؤتمر الحزب وإلقاء كلمة فيه – غداء واجتماع موسع مع الرئيس التركي جول – اجتماع مع رئيس الوزراء اردوغان وتوقيع اتفاق القرض – الإجتماع ببعض زعماء أحزاب المعارضة التركية – حضور اجتماع رجال الأعمال المشترك وإلقاء كلمة – المغادرة .واقترحت في برقيتى للقاهرة التى ارسلتها لوزارة الخارجية وصورة لرئاسة الجمهورية وبالبريد الالكترونى لعصام حداد، إن يجتمع الرئيس مع رؤساء الاحزاب المعارضة، علي ألا تتضمن الأحزاب الكردية لما في ذلك من حساسية تركية. واستفسرت صراحة عن الجهة المصرية التى سوف يوكل لها إيفاد رجال الاعمال المصريين واقترحت إن يشترك الاثنان الوكيل بصفته المؤسسية ومالك بصفته الاخوانية وان ينسقا معا تفاصيل مشاركة رجال الأعمال المصريين.

وطلبت من زميلى المسئول عن ارسال البرقيات إرسال تلك البرقية فورا دون الإنتظار لصباح اليوم التالي. وكانت الساعة تقترب من منتصف ليل يوم 26 سبتمبر اى أربعة ايام قبل موعد زيارة

اليوم الواحد الرئاسية. وفوجئت صباح اليوم التالي باتصال من رئيس الديوان الرئاسى السفير رفاعة الطهطاوي يفيدني فيها بموافقة الرئيس على كل مقترحاتي ويفوضني في ابلاغ كل الاطراف التركية المعنية بذلك ولكنه يطلب اضافة اجتماع ايضاً مع قادة حزب السعادة الاسلامى وهو حزب اربكان القديم والذي لم يكن له قيمة سياسية كبيرة على الساحة التركية ولكن له تأثيره في اوساط الإسلاميين.

ولم أجادل الطهطاوي ولكنى أكدت عليه اهمية إبلاغ كافة " الاشخاص في الرئاسة " الذين يتصلون بالأتراك لنقل الرسائل بأن السفير في أنقرة هو الموكول بتنظيم هذه الزيارة لتجنب وقوع الأخطاء والمشاكل التي حدثت في زيارات مرسى لروما ونيويورك، وبالمناسبة سألت الطهطاوي إن يسأل الرئيس عما إذا كان يرغب إن ارتب له اجتماعاً قصيراً مع الجالية الصغيرة المصرية الموجودة في أنقرة والتي لا تزيد في عددها عن حوالى_خمسين معظمهم من الطلاب الحاليين أو الذين سبق لهم الحضور لتركيا كطلاب واستقروا فيها بسبب العمل أو الزواج وأن أدعو له أيضا الجالية المصرية الأكبر عددا في اسطنبول والتي يزيد عددها عن حوالى الفين فأجابنى الطهطاوى انه لا داعى لذلك الاجتماع. فأكدت عليه اهمية عرض الامر علي الرئيس تجنباً للمشاكل وإبلاغى إجابته، فرد على الرجل الصعيدي الطيب "لا تستهن بأخيك إحنا برضه صعايدة وقد كلمتنا".

وقد قضينا انا وزملائي الوزير المفوض وقتها حسين السحرتى والسكرتير الثاني وقتها محمد عاطف والوزير المفوض التجاري مصطفى مكاوي ثلاثة ايام منهكة لوضع ذلك البرنامج موضع التنفيذ والحقيقة إن الطهطاوي اوفى بوعده فقد وجدت صفر توران يتصل بى ليتفق معي على كل التفاصيل. وحذرني توران منذ البداية انه رغم إن الرئيس مرسى سوف يكون ضيفاً على الرئيس جول وأن بروتوكول رئاسة الجمهورية هو الذى سوف ينظم الزيارة ويتحمل نفقاتها الا إن اردوغان هو المضيف الفعلي وان صفر توران سوف يكون هو نقطة الاتصال لي لمناقشة كل تفاصيلها التى سوف_تتغير بسرعة بسبب طبيعة مؤتمر الحزب السياسى، والذي ادعى توران إن زعماء دوليين سوف يحضرونه. وسرعان ما اكتشفت انهم لا يتجاوزون رئيس قبرص التركية وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى التركية السابقة وخالد مشعل ونائب رئيس السودان.وحمدت الله اننى نجحت في اضافة الاجتماعات الرئاسية ومع أحزاب المعارضة.

وطلبت من توران إن يلقى الرئيس مرسى كلمته أمام الحزب بعد وصوله مباشرة وان يغادر بعدها لاننى اعرف إن اردوغان يتحدث لساعتين وثلاثة امام اعضاء حزبه، فابتسم توران وأوضح انهم سوف يعطوننا سماعات توفر ترجمة للغة العربية وانه اختار أفضل مساعديه للقيام بالترجمة لان الرئيس مرسى ابلغه شخصياً في اخر اتصال معه إن يود إن يشهد التجربة الحزبية التركية بنفسه . وحذرت توران إن الرئيس جول سوف يستضيف غداء عمل للرئيس المصري وللوفد المرافق يبدأ في

الساعة الواحدة والنصف، فطمأنى توران إن هذه مسألة داخلية تركية سوف يعتنون بها . وبالفعل فقد وصلنا قصر الرئاسة في الساعة الثالثة والنصف متأخرين حوالي ساعتين عن غداء الرئيس جول وبعد قضاء حوالى اربع ساعات في مؤتمر الحزب منها حوالى 3 ساعات للاستماع لاردوغان. والحقيقة اننى لم استسلم لذلك فقد حاولت إحضار المسئولين الاتراك لمقابلة الرئيس المصري خلال استماعه لخطاب اردوغان وكان الرئيس مرسي سعيدا جدا بفرصة إن يتخلى عن سماعة الترجمة لانه كان يقاوم النوم وهو يستمع الى خطاب اردوغان السياسي المحلى.

وبالطبع كما توقعت ابلغني توران في آخر لحظة قبل وصول الرئيس مرسى أنقرة إن خطاب اردوغان قد تأخر وبالتالي سوف يكون علىّ أن أقضي مع رئيس مصر الجديد ساعة إضافية ولما كنت في المطار ولم يكن ممكناً من الناحية الأمنية ترتيب مكان قريب قررت إن اصطحب للرئيس مرسى في جوله في السيارة لأريه معالم أنقرة التي ليس فيها شيء مبهر مقارنة باسطنبول، وأن انتهز الفرصة لكى اقدم له احاطة وافية بجوانب العلاقات الثنائية بين البلدين و أن اقترح عليه نقاط الحديث التي يمكن إن يطرحها على المسئولين الاتراك.

ويجب ان أذكر هنا إن مراسم الزيارات الرئاسية التي تحتم على السفير إن يستقل السيارة مع الرئيس الزائر في تحركاته في حالة عدم وجود مرافق عال المستوى من مسئولي الدولة المضيفة تتيح للسفير تقريباً الفرصة الوحيدة لكى ينفرد برئيس دولته وأن يطرح عليه ما يرى من افكار. وفوجئت إن الرئيس مرسى لم يكن مهتماً بأن يسمع منى عن السياسة المحلية داخل تركيا ويبدو انه كان متابعاً جيداً لها ولكنه كان يستفسر منى عن خلفية العلاقات وعن علاقات اردوغان بالدول الاخرى ويسألني عن رأيي الشخصي في العديد من القضايا وكأنه "يسبر غوري". وحين عرضت له خلفية السياسة التركية إزاء غزة والقضية الفلسطينية وكيف إن اردوغان يجمع بين سياسة تأييد فتح وحماس وعدم قطع صلاته مع اسرائيل وأن اجهزة الدولة كلها تسعى في نفس الاتجاه، وليس مثل حالنا حيث لا تعرف اليد اليمين ما تفعله اليد اليسرى، انتفض مرسى مستنكرا وأجابني إن مصر في عهده تفعل نفس الشيء وأن ما اسخر منه كان في عهد مبارك ولما وجدني مبتسماً في صمت وأدب العارف بيواطن الامور، استدرك ضاحكاً إنه يطلع وزير الخارجية محمد كامل عمرو على كل شيء في مجال السياسة الخارجية ماعدا موضوع غزة الذى يديره الرئيس مباشرة مع المخابرات العامة، وما عدا بعض الملفات التى يوكلها لعصام حداد مثل ملف العلاقات مع تركيا، وشعرت إنني استمع لنسخة اخرى من الرئيس مبارك.

وانتهزت فرصة المودة التي شابت حديثنا واقترحت على الرئيس إن يقوم بمبادرة لتوحيد الصف الفلسطيني بالضغط على كل من فتح وحماس خاصة وانه يملك ادوات ضغط إضافية على حماس تفوق ما كان يملكه الرئيس مبارك. وسكت مرسى ونظر من خلال النافذة لدرجة إنني شعرت انه لا

يرغب في مناقشتي فيما يتجاوز حدود عملى كسفير لدى تركيا، ولكنني فوجئت به يلتفت لي وينطلق في الحديث عن إن حماس تملك ايضاً العديد من ادوات الضغط عليه ولما وجدنى اعود لابتسامة العارف استدرك انه يقصد مالهم من رصيد لديه بسبب معاناتهم تحت الاحتلال الاسرائيلى .وقد عاودتنى تلك الذكريات عندما قرأت في الصحف خلال محاكمات الاخوان بعد 30 يونيو عن الدور الذى قام به مقاتلو حماس في الهجوم على مراكز الشرطة والسجون في مصر بعد أحداث ثورة يناير 2011، بل وفى إخراج مرسى نفسه من محبسه الذى تم اعتقاله فيه خلال الثورة.

وحين سردت على مسامع الرئيس مرسى تفاصيل العلاقات الثنائية المصرية التركية فاجأنى بالسؤال عما إذا كنت معجباً بتجربة اردوغان كما توحى طريقة كلامى فقدمت له إجابة طويلة تشيد باهتمام أردوغان بالطبقة المتوسطة وتمكين صغار رجال الاعمال وتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي مع الاحتفاظ بالخدمات العامة مثل التعليم والصحة وادارة المرافق العامة تحت سيطرة الدولة حتى بعد السماح للقطاع الخاص بتقديم بعض هذه الخدمات. وأشدت بأن اردوغان لم يحاول الاصطدام بالمؤسسات الاتاتوركية القوية وظل رافعاً راية العلمانية الى أن حقق شعبية كبيرة بسبب نجاح سياساته الاقتصادية. وكأننى أقرأ افكار محدثي الذى قاطعنى قائلاً إن اردوغان احتاج عشرة أعوام لتحقيق تلك النجاحات ولكننا في مصر – بعون الله – سوف نحقق نجاحات أكبر في فترة زمنية اقصر بكثير، وسوف تكون مصر هي النموذج المحتذى لدول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ورددت عليه بحماس إن كل مصري يتمنى ذلك، فأجابنى بأسى وسخرية إنني لا يجب إن أكون متأكداً من ذلك.

وبطبيعة الحال استمر اردوغان في خطابه الحماسي حوالى 3 ساعات كاملا واقفاً على قدميه ومتحركاً على خشبة مسرح طويل في استاد كبير وكان الرئيس المصرى والوفد المرافق له في المقصورة الرئيسية، ووجدت بعض السياسيين الاسلاميين المصريين مثل ابو العلا ماضي بين الحاضرين يلوحون من بعيد لنا ووقف الرئيس المصري ومرافقيه للتلويح لهم فصفق لهم بعض اعضاء حزب العدالة والتنمية التركي بحماس مثلما فعلوا حين صعد الرئيس المصري خشبة المسرح لتحية اردوغان والقاء كلمة لتأييده وأدخل عليها بعض ما اقترحته عليه من أهمية العلاقة الاخوية بين قطبي الشرق الأوسط مصر وتركيا أن ماتتفق عليه الدولتان من سياسات يمكن أن يمثل أساسا تتبعه بقية دول المنطقة.

واخيراً انطلقنا في طريقنا للاجتماع مع الرئيس جول متأخرين حوالى ساعتين عن موعدنا معه وحين اتصلت بمستشاره وصديقي ارشاد هورموزلو مبدياً اعتذاري طمأنني إن الرئيس سوف يكون في انتظارنا وهو يفهم طبيعة اجتماعات الحزب الذى كان ينتمى اليه حتى أصبح رئيساً للجمهورية وعندها امتنع عن إن يتدخل في السياسات الحزبية وهو عكس ما فعله اردوغان عندما انتخب رئيساً .

ويجب إن اشهد هنا إن الرئيس عبدالله جول ظل حريصاً على الحفاظ على العلاقات الوثيقة بين تركيا ومصر حتى في أصعب الظروف التى مرت بها هذه العلاقات، وحتى بعد إن أطاح به اردوغان من الرئاسة لكى يرشح لها نفسه وامتثل جول الحريص على مصالح حزبه وبلده، ظللت اتلقى رسائل ومكالمات من كبير مستشاري جول أرشد هورموزلو خلال فترة عملى سفيراً في براج منذ عام 2015 يؤكد لي فيها إن جول ما زال يبذل مساعيه لإعادة العلاقات الطيبة بين البلدين واعتقدنا إن مساعيه يمكن فعلاً إن تكلل بالنجاح وخاصة بعد الانقلاب العسكرى الفاشل في تركيا في صيف 2016 ولكن توقعاتنا كلها لم تتحقق وإن كان أردوغان قد أمتنع عن التعريض بمصر في تصريحاته العلنية ولكنه لم يكف عن إيواء ودعم الإخوان المسلمين المصريين الساعين لتغيير نظام الحكم في مصر ولو بالقوة والعنف ودعم الإرهاب.

أعود الى اجتماع الرئيس المصرى مرسى والتركى جول والذي دخله مرسى منفرداً في حين لمحت نائب رئيس الوزراء التركي بابا جان ووزير الخارجية داود أوغلو وكبير مستشارى الرئيس هورموزلو كلهم يدخلون الى قاعة الاجتماع، فسارعت الى عصام الحداد والسفير الطهطاوى واقترحت عليهما أن ننضم الى الرئيس لاننى لست واثقاً من درايته بما سوف يطرحونه عليه من موضوعات، فضحك الحداد وقال لي " لا تخف على الرئيس يا سعادة السفير فقد لا يكون لديه خبره دبلوماسية ولكن لديه الخبرة السياسية ولن يتفق على شيء مع الاتراك بمفرده "دون أن يشاورنا".

واستدرك الحداد متسائلا عما إذا كان الأتراك يخصصون غرفة للصلاة هنا في قصر الرئاسة. فطلبت من موظف المراسم التركي إن يقوده إليها فسألني الحداد ألن تأتى معنا، فأجبته أنى لا أفضل شخصيا خلال العمل الصلاة والوضوء خارج بيتي. فابتسم ضاحكاً وسأل رفاعة الطهطاوي ساخرا إذا ما كان سوف ينضم للمصلين ام سيتبع نفس المدرسة " الدبلوماسية " فأجابه الرجل الصعيدي الشهم ليرفع عني الحرج انه سوف يبقى مع السفير لأعرفه بالمسئولين الاتراك الذين يجلسون معنا في انتظار الرئيسين. واسجل هنا اننى اعتقد إن شهامة الطهطاوى الصعيدية تلك هى التى أدت الى اعتقاله وتوجية الاتهام له مع مرسى وأعوانه، وربما كان يمكن له إن ينأى بنفسه عنهم.

ويهمني أن أوضح هنا أن قادة حزب العدالة والتنمية الأتراك لا يقطعون أبدا أية اجتماعات محلية أو دولية لإقامة الصلاة. ولاحظت وزملائي سفراء الدول الإسلامية أن الوزراء الأتراك ينسحبون في صمت خلال مآدب الإفطار الرمضانية الرسمية من علي الموائد التي يجلسون عليها معنا ليصلون المغرب مع إردوغان الذي يؤم عادة الصلاة ولكنهم لايدعون السفراء المسلمين ولا الصحفيين لمثل هذه الصلاة خوفا من اتهامهم بمخالفة قواعد الدولة العلمانية التي ينص عليها الدستور التركي والتي تمنع خلط الدين بالسياسة. وكم أعجبني في تركيا كذلك تخصيص حمامات للوضوء مستقلة عن

المراحيض العامة ومجهزة للوضوء في كل الأماكن العامة حرصا علي النظافة وعدم سكب الماء علي الأرض، وأسعدني أن أري بعض المراكز التجارية والأندية الرياضية في مصر تقتبس نفس الفكرة.

وانفض الاجتماع الثنائى بين الرئيسين ليبدأ الاجتماع الموسع على غداء عمل والذي حفل بتبادل المجاملات بين الرئيسين والتزم الرئيس مرسى تماماً بنقاط الحديث التى قدمتها له بل انه استعان بى مرتين لشرح بعض النقاط بالتفصيل خاصة فيما يتعلق باتفاق القرض. ولاحظت أن الرئيس جول كان يطلب من بابا جان وداود أوغلو التحدث في الجوانب الموضوعية للعلاقات حفاظاً علي الإختصاص الدستوري للحكومة ورئيسها أردوغان وقتها في إدارة تفاصيل السياسة الخارجية للدولة.

وقد علمت من صديقى هورموزلو كبير مستشارى الرئيس إن جول اكتفى خلال الاجتماع الثنائي المنفرد بتوجية النصح لمرسى بتوسيع دائرة الحكم لكى تشمل القوى الثورية الاخرى التي شاركت في ثورة يناير، وانه أسر له برغبته في التوسط للعفو عن تنفيذ الاحكام القضائية ضد صديقه المهندس رشيد محمد رشيد رجل الاعمال المصري والوزير السابق للتجارة والصناعة في مصر (2005-2011) والعضو السابق في المجلس الاستشاري الاقتصادي التركي الذى استعان به جول وبابا جان عام 2002 لاتباع اجراءات الاصلاح الاقتصادي التي اوصى بها صندوق النقد الدولى عند وصول حزب العدالة والتنمية للحكم على أنقاض الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد التركي في نهاية القرن العشرين مطلع الواحد وعشرين. وسوف أفرد قسما لاحقا من هذه المذكرات للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا سوف يكون للمهندس رشيد جانب كبير منها، فلا شك انه كان أحد أهم مهندسي تلك العلاقات خلال سنوات توليه وزارة التجارة والصناعة.

واود إن اسجل هنا إن اجتماع الرئيسين والوفدين كان من النوع الإحتفالي وساده شعور بالانتصار من الجانبين، بل إن الرئيس التركي ومساعديه كانوا أكثر تفاؤلاً بما ينتظر مصر من نجاحات وانجازات في عهد الرئيس مرسى. وكان المسئولون الاتراك أكثر استعداداً لطرح تصوراتهم عن الاوضاع في المنطقة من حولهم وحولنا وتقديم روشتة نصائح لنا عن كيفية معالجة مشاكلنا وكان الجانب المصري مستمعاً في معظم الأحيان، وحتى الوزراء غير السياسيين المصريين كالمالية والتعاون الدولي ومدير المخابرات لم يقدموا اسهاما يذكر في هذه الاجتماعات وكانوا جميعاً مهتمين بتسجيل النقاط التي يثيرها الجانب التركي. وكان التصور التركي يقوم على إن الشرق الأوسط الجديد سوف يكون مرتكزاً على تعاون مصري-تركى يدعم ثورات الربيع العربي في سوريا وليبيا واليمن وأي دولة أخرى تتجه شعوبها نحو الثورة.

وكان الجانب المصري مثقلاً بالمشاكل الداخلية التي تواجه الاقتصاد وانقسام المجتمع السياسي المصري. وأكاد أجزم إن غياب اى تصور لدى جماعة الإخوان المسلمين لما سوف تكون عليه سياستهم الخارجية والداخلية أدى إلى فشلهم في اقتناص فرصة تاريخية ربما لن تسنح لهم مرة

ثانية، ولكنهم تعاملوا مع اردوغان وبدرجة أقل مع جول على انهم اخوة أكبر لهم يقدرون مساعداتهم ويستمعون لنصحهم ولكنهم واثقون- كما ابلغنى الرئيس مرسي نفسه- إنهم سوف يصبحون التلميذ الذى تفوق على استاذه. وربما شاركهم ذلك الشعور بعض الاسلاميين الأتراك في حزب العدالة والتنمية التركي، فقد أسرّ لي أحدهم يوما إن محمد علي عندما حكم مصر واختلف مع الدولة العثمانية وحاربها، كان يمكن إن يحتل اسطنبول ولو فعل لكانت الامبراطورية العثمانية قائمة الى اليوم لان المصريين ما كانوا ليسقطوا في مكائد الغرب !!! كما إن احد وزراء اردوغان نفسه أعرب لوزير من الإخوان في زيارة لاحقة عن التهنئة بإزاحة المشير طنطاوى والفريق عنان بقرار واحد خلال شهور بعد تولى الإخوان دون اى مقاومة من صفوف الجيش أو انقسام داخله وان ذلك النجاح فاق كل توقعات القيادة التركية التى لم تكن تتوقع طبعاً الخطوات التالية التى سوف يتخذها لاحقاً الجيش المصرى أيضاً دون اى انقسام داخل صفوفه.

ويهمني أن أسجل هنا أن الرئيس التركي جول كان دائماً ما يردد خلال اجتماعاته معنا إشادته بالجيش المصري ومساندته لإرادة الشعب المصري خلافاً لتجارب تركيا المريرة إزاء تدخل الجيش في السياسة في الماضي، ولكنه كان يتبع ذلك دائماً بالنصح إن يتم التعجيل بإجراء التحول الديمقراطي الذى يجب إن يشجع مشاركة كل الطوائف السياسية وان ذلك أهم ضمانات الاستقرار .

وفى السيارة في طريقنا للعودة الى الفندق سألني الرئيس مرسى عن رأيي في الاجتماع فأجبته بصراحة أننا لم نطرح من جانبنا تصوراتنا للعلاقة مع الجانب التركي ولا للأوضاع في المنطقة واقتصرنا على طرح بعض المطالب، فأوضح لي إن هناك العديد من الموضوعات التي مازالت محل دراسة داخلية في مصر. وعقّب بأنه في كل الأحوال " نحن مازلنا في مرحلة الاستماع لأنه ليس كل ما يعرف يقال ." والحقيقة اننى لم أفهم حتى الآن هذه العبارة وماذا قصد منها، ولكنني شعرت إن صراحتي لم ترح الرئيس الذى غير الموضوع فجأة وسألني إذا ما كنا متأخرين عن موعد الاجتماع مع اردوغان والذي كان مقرراً له موعداً مر منذ ساعتين، فأجبته بأن الجانب التركي ابلغني إن الموعد تأجل لكى يكون على عشاء في السابعة مساءاً مما يترك لنا فسحة لعقد الاجتماعات المقررة مع أحزاب المعارضة، فسألني الرئيس مرسى بريبة وقلق هل يمكن إن يلغى اردوغان الاجتماع معه في زحمة اجتماعاته الحزبية، فرددت عليه إن اردوغان حريص جدا على الاجتماع مع رئيس مصر ليس فقط لاعتبارات السياسة الخارجية ولكن ايضاً للظهور مع الرئيس المصرى امام شعبه وحزبه وتوقيع اتفاق اقراض مصر ومساعدتها. وأضفت إن الرئيس مرسى قد أسدى خدمة سياسية كبيرة لاردوغان وحزبه بإتمام هذه الزيارة خلال مؤتمر الحزب، فرد على مرسى انه لهذا يتوقع إن يرد اردوغان الجميل ويساعد مصر ولا يؤجل اجتماعه معه مرة اخرى دون استشارته .

وطلب منى الرئيس مرسى إن أرتب له اجتماعاً مع راشد الغنوشى زعيم حزب النهضة الإخواني التونسى وهو ما فعلته فوراً من خلال الاتصال التليفونى مع صديقى السفير التونسى في أنقرة واتفقنا إن يحضر الغنوشى الذى يقيم في نفس الفندق الى جناح الرئيس مرسى في أعقاب اجتماعات الرئيس المصري مع المعارضة التركية. وقد لاحظت فعلاً خلال تلك الاجتماعات التي رتبتها لكي تتم في جناح الرئيس في الفندق مع السياسيين الأتراك من غير المسئولين الحكوميين إن مرسى كان يتعمد الإطالة لكى يصل متأخراً عن الموعد الذى حدده اردوغان ردا على تأخيره الاجتماع دون استشارتنا.

وخلال اجتماع مرسى مع زعيم حزب الشعب الجمهورى الاتاتوركى المعارض، وخروجاً عن صمته المعتاد فوجئت بالرئيس مرسى يخرج أيضا عن نقاط حديثه المعدة عن سوريا لكى يؤكد انه يجب نقل رسالة صريحة الى بشار الأسد بأنه لا مكان له في اية تسوية في سوريا وانه إذا لم يتوقف عن ذبح المعارضة فقد لا يجد مكانا يؤويه في العالم كله. ورد زعيم حزب الشعب الجمهورى انه يرجو ألا يكون الرئيس المصري يردد ادعاءات اردوغان إن حزب الشعب الجمهوري يؤيد الرئيس الاسد لانه ارسل وفداً لمحاولة التوسط معه نظراً لان أردوغان ومساعديه قطعوا كل الاتصالات مع الحكومة السورية، ولكن ذلك لا يعنى إن الحزب الجمهوري يؤيد الاسد أو انه ينقل رسائل سرية له. فضحك مرسى وأكد انه لا يقصد ذلك.

وقد أسّر لي رئيس الحزب الجمهوري في طريق خروجي معه لتوديعه انه متأكد إن ملاحظة الرئيس المصري تلك كانت مستوحاة من نقاط حديث أعدها له مساعدو اردوغان وانه ليس متفائلاً حول مستقبل العلاقة بين حزب الشعب الجمهورى ومصر نظراً لان الرئيس كرر أكثر من مرة خلال لقائه أنهم يجب إن يزوروا مصر وان يجتمعوا مع جماعة الإخوان ومع حزب الحرية والعدالة ولم يذكر الأحزاب المصرية الأخرى. وقد قللت من شكوكه التي ثبت لي فيما بعد صحتها. فرغم محاولاتي المتكررة لم انجح في الحصول على موافقة حكومة الإخوان على زيارة لمصر يقوم بها زعيم حزب الشعب الجمهورى ولم تتحقق زيارة نائب زعيم الحزب إلا بعد 30 يونيو 2013 ورحيل الإخوان وإنهاء مهمتى في تركيا وعودتى للقاهرة في نهاية عام 2013.

وبعد الانتهاء أيضاً من الاجتماع مع " الإخوة " زعماء حزب السعادة ورثة تركة " الأستاذ " أربكان كما يسمونه الإسلاميون المصريون، وجدت المتحدث الرسمى بأسم الرئاسة المصرية خالد على يهمس في أذني أن الرئيس يرغب في إن يكون اجتماعه مع " الشيخ الغنوشى " في حضور مجموعة الرئاسة فقط. فهمست له اننى سوف أغادر قبل دخول الغنوشي ولكن عليه إن ينقل ذلك للواء رأفت شحاتة رئيس المخابرات فأوضح إن الرئيس يرجو إن أبلغه أنا، فما كان منى إلا أن انتصبت واقفاً وبصوت مسموع للجميع خاطبت الرئيس بأننى قد تم ابلاغى برغبة سيادته في إن يحضر اجتماعه مع الغنوشى فقط " مجموعة الرئاسة " وانى واللواء شحاتة يجب أن نغادر القاعة

الآن لهذا السبب. فضحك مرسى محرجاً والتفت الى شحاتة قائلاً " ده اجتماع حزبى وليس فيه أسرار، وطبعاً يا سعادة اللواء حتى الأسرار تعرفونها بطرقكم " وهكذا رأيت امامى رئيس مصر يتحدث عن اجتماع حزبى يمتد عبر الحدود ويتوقع أن رئيس مخابراته سوف يتجسس عليه، وذلك على الرغم من إن شحاتة أصبح متهماً في الصحافة المصرية بعد رحيل مرسى انه كان مخلصاً للغاية له مما برر عزله وترددت إشاعات انه مغضوب عليه لهذا السبب.

وفى أعقاب تلك الاجتماعات وقبل التوجه للاجتماع مع اردوغان طلب الرئيس إن يجتمع منفرداً مع عصام الحداد لكي " يملى عليه" أهم النقاط التى دارت مع الرئيس جول، ولو انى اعتقد إن العكس كان صحيحاً وأن الرئيس كان يستمع من الحداد لما يجب عليه قوله لأردوغان.

وفى الطريق في السيارة سألنى الرئيس عن اقتراحى حول ما يجب إن يركز عليه خلال المؤتمر الصحفى مع أردوغان، فأوضحت له اهمية التركيز على الشراكة الاستراتيجية بين أكبر دولتين في الشرق الأوسط واهمية الدوائر التى تتحرك فيها مصر وتأثيرها على محيطها العربى والافريقى والاسلامى لكى تكون رسالة للرأى العام التركي والعالم الخارجى وخاصة في الغرب بأن تركيا هي التي تحتاج مصر كجسر للتواصل مع العرب والأفارقة، وان يشير الى اجتماعه مع احزاب المعارضة. والحقيقة إن مرسى استجاب لنصحى فيما عدا الاشارة لاجتماعه مع المعارضة، ولكنه أضاف إشارة الى تطابق المواقف المصرية والتركية إزاء القضايا الدولية وقضايا المنطقة وهو بالتحديد ما كنت احاول تجنب الاشارة له.

ولم يحضر أحد من جانبنا سوى عصام الحداد اجتماع اردوغان مع مرسى وحضره من الجانب التركي داود أوغلو والمترجم ومستشار داود أوغلو صفر توران الذى لم يبح لي لاحقاً بتفاصيل ما دار لأنه من كوادر الحزب من الإسلاميين ورغم انه تلقى تعليمه في الأزهر ولم يستطع الحصول على شهادة التخرج لرسوبه في مادة القرآن الكريم وقد حاولت مساعدته بأن طلبت من عصام الحداد إن يطلب من شيخ الأزهر إن يعاد امتحانه ولم أكن اقصد التدخل لإنجاحه. والغريب إن عصام الحداد طلب منى إن اتصل أنا بشيخ الأزهر لأنه سيفهم خطأ إذا ما أتى الطلب من الرئاسة، وطبعا لم أفعل ذلك.

وقد لعب صفر توران دوراً مهماً في تحقيق الاتصالات بين اردوغان شخصياً وجماعة الإخوان المسلمين قبل وبعد الوصول للحكم وبعد الخروج من الحكم وانتقل معه إلى رئاسة الجمهورية وانتزع لقب كبير مستشارى الرئيس لشئون الشرق الأوسط ويعد هو المصدر الأول لمقالات فهمى هويدى عن تركيا، وكان يقوم بالترجمة في كل مقابلات اردوغان مع المسئولين العرب، وكان اردوغان قد عينه عام 2010 رئيساً لمحطة تليفزيون TRT التركيز باللغة العربية عند افتتاحها، وبسبب دراسته في مصر

قام بتعيين العديد من المذيعين المصريين في القناة واضطر بعضهم للاستقالة بعد الهجوم الذى شنته القناة على النظام السياسي في مصر بعد يونيو 2013.

وقد أدرك توران منذ تولى الإخوان الحكم في مصر إن السفير المصرى في أنقرة لا يجب إن يعرف كل ما يدور بين قيادات البلدين، وكان علىّ إن أسعى لمعرفة ذلك من مصادر أخرى أقل دراية بتفاصيل ما يدور في الاجتماعات الثنائية، ولكن اعتماد القيادة التركية على مؤسسات الدولة أتاح للخارجية ومسئوليها دوراً ودراية أكثر مما كان متاحاً للخارجية المصرية ومسئوليها مما وفر لي في معظم الأحيان نافذة كافية للإطلاع علي ميدور من اتصالات بين إردوغان والقيادة المصرية ونقل تفاصيلها للخارجية وبقية أجهزة الدولة المصرية وتقديم توصياتي وأعضاء السفارة حولها وفقا لما تقضي به واجباتي كسفير لمصر لدي تركيا ولاأنتمي لأي توجه سياسي بعينه.

و انتقلنا بعد المؤتمر الصحفى في عجالة الى مقر اتحاد غرف الصناعات والتجارة لكى يلتقى الرئيس مرسى مع رجال الأعمال من البلدين، والطريف إن هذا الاجتماع تأجل اكثر من اربع ساعات وطبعاً كان رجال الاعمال المصريين " الاخوان " وغير الاخوان الموجودين ومنهم عدد كبير ممن يدّعون الان انهم كانوا ضد الاخوان المسلمين ولم يتعاونوا معهم، ولكن الغريب اننى وجدت القاعة ممتلئة بالاتراك رغم اننى تلقيت رسائل عديدة على التليفون من رجال أعمال اتراك كبار تفيد اضطرارهم للمغادرة لاسطنبول التى يقيمون فيها والتي كانت ستستضيف في صباح اليوم التالي اجتماعات كبيرة لمنظمة رجال الاعمال الاسلاميين Independent Industrialists' and Businessmen's Association (MÜSİAD) **. وحين بدأ الاجتماع حضرت شابة صغيرة لتحيتي هامسة انها طالبة في جامعة أنقرة واستمعت لمحاضرة لي في الجامعة وان والدتها هي أحد موظفى اتحاد الصناعات والتجارة التركي وان معظم الحاضرين من الموظفين واقاربهم لملء مقاعد القاعة الكبيرة التي فرغت بمغادرة العديد من رجال الأعمال الاتراك.**

ومع ذلك بقى حاضراً العديد من رجال الاعمال الاتراك الذين لهم استثمارات في مصر ويواجهون مشاكل يرغبون إن يتدخل الرئيس لحلها، والمؤسف إن الرئيس رغم وعده لهم لم يتمكن من حل اى من هذه المشاكل قبل مغادرته الحكم بل إن كل المشروعات التى طرحها الاتراك علينا للتعاون الاقتصادي خلال حكم الاخوان لم تخرج للنور لانها كانت ما زالت تحت الدراسة حتى انتهى حكم الاخوان في مصر.

وقد حصلت مصر بالفعل على القرض النقدى بقيمة مليار دولار وكانت مازالت تقوم بسداد اقساطه حتى بداية كتابتي لهذه المذكرات، اما التسهيلات الائتمانية بقيمة مليار دولار اخرى التى وافق الاتراك على منحها لنا وطرحوا عشرات البدائل للاستفادة منها فقد ظلت محل دراسة وتنافس بين اجهزة الدولة حتى 30 يونيو2013، وذلك بالإضافة إلي مبلغ 200 مليون دولار اضافية اقترحت على

الرئيس السيسى وقت إن زار اسطنبول كوزير للدفاع في مايو 2013 أن يطلبها من اردوغان الذى وافق على منحها لنا كخط ائتماني إضافي واتفق السيسى على أوجه الاستفادة منها مع الشركات التركية ولكن الإستفادة منها تجمدت ايضاً بعد 30يونيو.

وفي ختام زيارة الرئيس مرسى وقعت حادثة مراسمية طريفة للغاية ولكنها كاشفة لطبيعة التغيير الذي كان النظام السياسي في مصر يمر به في تلك الأيام. وموجز الواقعة إن عصام الحداد كان يستقل سيارة مخصصة له طوال تنقلاتنا خلال الزيارة ولكن الرئيس طلب إن يستقل معه سيارته من رئاسة الوزراء لاتحاد الصناعات وعند مغادرتنا الاتحاد في الطريق إلي المطار طلب منى الحداد العودة للركوب مع الرئيس سيارته وقد شكرت له ذلك لانه كان سيتيح لي الاستماع من الرئيس عما دار في اجتماعه مع اردوغان الذى لم أحضره، ولكنى فوجئت بنائب رئيس الوزراء التركي يقفز داخل سيارة الرئيس لكى يوصله للمطار ويكون في وداعه هناك، فاسقط في يدى وعدت الى سيارتى دون إن أدرى إن عصام الحداد لم يجد سيارته فركب أول سيارة أمامه وكانت تلك المخصصة لوزيرى المالية والتعاون الدولى . وتحرك السائق التركي دون إن يسأل عن سر هذا التغيير، وتحرك الموكب الى المطار تاركاً الوزيرين المصريين.

وتلقيت مكالمة من رئيس الاتحاد والغرف التجارية المصري احمد الوكيل يبلغني بذلك وبأنه سوف يرسل سيارته لتوصيل الوزيرين للمطار ولكنهما سيصلان بعد موكب الرئيس بحوالى نصف ساعة لأن سيارتهما لن يرافقها سيارة شرطة مصاحبة لتسهيل سير المرور. واتصلت بالحداد الذى اعتذر عن خطئه وأوضح انه سوف يعالج الموقف، فأشرت له اننا لن يمكننا الانتظار نصف ساعة لان نائب رئيس الوزراء التركي الذي يودع الرئيس مرسي يحتاج للمغادرة فوراً إلى اسطنبول وقد قاربت الساعة على منتصف الليل، فأجابني الحداد إنني يجب إن اقنع نائب رئيس الوزراء التركي بالمغادرة بعد أن يستقل الرئيس الطائرة وألا ينتظر إقلاعها، وانه سوف يطلب من الرئيس مرسي دخول غرفته والنوم الى إن يحضر الوزيران. وحين أبلغت ذلك لمسئول مراسم الرئاسة المصري لم يصدق أن ذلك ممكنا وتذكر أيام الرئيس مبارك وكيف انه كان حتما ليفقد وظيفته إذا ما حدث ذلك وان الوزيرين يمكن أن يسافرا على طائرة تجارية ولا يمكن إن ينتظرهما الرئيس ويدخل ينام حتى يحضرا. ولم أخطر أحد من أعضاء السفارة بما دار بينى وبين عصام الحداد ووقفنا جميعاً في صف واحد أمام الطائرة حتى حضر الوزيران مهرولين ووعدت الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي وشريكي في العديد من مشروعات التعاون مع تركيا اننى سوف اكتب هذه الواقعة في مذكراتي يوماً ما وها أنا افى بهذا الوعد .وتحركت الطائرة بعد منتصف الليل ولوحت وزملائي بالوداع للرئيس الذي كان نائماً .

الفصل الثامن

العشوائيات التركية ودور الديمقراطية واللامركزية في حلها

أشعر بالحاجة الشديدة لان أقفز بذكرياتي في تركيا الى مارس 2013 مدفوعاً بما حدث مؤخراً علي جزيرة الوراق في نيل مصر حيث فوجئ سكانها الذين يزيد عددهم عن مائة الف نسمة الاسبوع الماضي بقوات من الشرطة والجيش تهبط على الجزيرة وتبدأ في هدم بعض بيوتها بعد إخلاء سكانها بالقوة دون تمهيد أو اتصالات أو حتى صدور احكام قضائية نهائية بهذا الاخلاء. ونشبت اشتباكات عنيفة بين سكان الجزيرة وقوات الشرطة والجيش وأدت الى مقتل مواطن مدنى وجرح عشرات من المدنيين ومن قوات الشرطة والجيش التي اضطرت في النهاية للانسحاب من الجزيرة والتى أوشك سكانها على مهاجمة أقسام الشرطة في إمبابة.

وطبعا استغل الإخوان تلك الفوضى للخروج في مظاهرات أيضاً اشتبكت مع قوات الأمن التى اضطرت في النهاية لتهدئة الموقف .وهكذا انتهت الحملة العسكرية التى بدأت بتلميح من الرئيس الى الحاجة لفرض هيبة الدولة وإنهاء وضع يد بعض الأفراد على أرض الدولة في جزيرة لم يذكر اسمها وأدت الحملة الى توضيح هشاشة الدولة وعدم صحة الإدعاء بأن ارض الجزيرة كلها من أملاك الدولة وظهر للعيان إن غالبية أرضها مخصصة من قبل الدولة نفسها لمزارعين وملاك بالإيجار وبعضها بالتمليك بل ويحتل قصر كبير لأحد كبار رجال الأعمال مساحة كبيرة من هذه الجزيرة .

وشعرت بألم شديد وغصة في حلقي حينما قارنت بين هذا الاسلوب السلطوي الفظ في التعامل مع مشكلة العشوائيات في بلادي مع الأسلوب السياسي الديمقراطي الراقي الذى طورته تركيا للتعامل مع ذات المشكلة والتي كانت تتجاوز في حجمها في منتصف التسعينات في تركيا حجم نظيرتها في مصر. فوقتها كان عدد سكان تركيا لا يتجاوز سبعين مليون نسمة وكان حوالي ثلثهم_يعيش في عشوائيات على حدود المدن يسمونها في لغتهم GeceKondu وتعنى " ما تم بناؤه ليلاً " وفى مدينة اسطنبول كان ربع سكانها يعيشون في تلك العشوائيات يوم إن تم انتخاب اردوغان عمدة لهذه المدينة الكبيرة في منتصف التسعينات التى كانت وقتها تشبه الى حد بعيد قاهرتنا الحبيبة اليوم للأسف الشديد .

فقد زحف المهاجرون الأناضوليون من الأرياف والمدن الصغيرة الأخرى بحثاً عن فرص العمل واستوطنوا في التلال المحيطة بالمدينة الأوروبية المطلة علي البوسفور منذ التحول الاقتصادي في الثمانينات إلى نظام اقتصاد السوق الحر في تركيا وهو ما بدأناه نحن قبلهم في السبعينات ولكن الفروق الجوهرية بيننا وبينهم إن بلادهم استمرت في انتخاب حكامها ومحاسبتهم ديمقراطياً رغم تعدد

الانقلابات العسكرية. وظلت تركيا تنتخب مسئوليها المحليين مثل العمد ورؤساء البلديات من أحزاب قد لا تكون مسيطرة على الحكومة المركزية. وقد كان مثال ذلك الواضح انتخاب اردوغان عام 1994 كعمدة لمدينة إسطنبول.

كما إن الدولة التركية استمرت بعد الخصخصة في الاحتفاظ بوظائفها في التخطيط لكل المجالات الحيوية ومن بينها التخطيط العمراني وتقديم الخدمات الاجتماعية ومن بينها التعليم والصحة والإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل .وأخيرا فإن الدولة استمرت في فرض القانون على كل أفرادها دون تمييز، ولهذه الأسباب مجتمعة كانت الحلول التركية لمشكلة العشوائيات التي كانت تتطابق مع مشكلتها عندنا جد مختلفة عن حلولنا التي لم تحل شيئاً.

وقد بدأ رئيس الوزراء التركي تورجوت أوزال في منتصف الثمانينات في تحويل تركيا لاقتصاد السوق والسعى لانضمامها للاتحاد الاوروبى وتطبيق المعايير الأوروبية على الاقتصاد والسياسة والإنتاج والمحليات. كما بدأت تركيا أيضا في نفس التوقيت في تطوير سياسة لحل مشكلة العشوائيات تستلهم هذه المبادئ وتروج لها ولو إنها لم تلق نجاحاً واستجابة على الأرض إلا بعد إن تولى اردوغان منصب عمدة اسطنبول ثم بعد إن تولى حزبه حكم تركيا عام2002. ونجح في خمسة عشر عام في تخفيض نسبة سكان العشوائيات إلى اجمالى عدد السكان إلى أكثر من النصف .

واود أن أشرح هنا طريقة التعامل التركية الراهنة مع مشكلة العشوائيات لأنها تمثل تطويراً جذرياً لأسلوب التعامل مع هذه المشكلة التاريخية التي كانت غالباً ما تعجز كل الحكومات التركية المتعاقبة عن معالجتها وتكتفى إما بتقنين أوضاع ساكني تلك العشوائيات أو إضفاء وضع قانوني على ملكيتهم لها كما كنا نفعل نحن وهو ما حدث حوالى عشر مرات في العقود الثلاثة السابقة على تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا. أما أسلوبنا المفضل في مواجهه سكان تلك العشوائيات باستخدام القوة فلم تلجأ له اية حكومة تركية إلا لغرض تنفيذ أحكام قضائية نهائية ضد بعض الذين احتلوا مساحات تعوق إنشاء مشروعات الخدمات العامة مثل الطرق أو مبانى الخدمة العامة .

وقد تبنت حكومة العدالة والتنمية منذ عام 2002 إستراتيجية قوامها:

1. **وضع خطة للتطوير العمراني للمدن الكبرى المحاطة بالعشوائيات لمدة خمس سنوات**
2. **وضع خطة خمسية مكملة لتطوير مناطق العشوائيات وتحويلها إلى مناطق سكنية مجمعة مع تحويل أكثر من نصف مساحتها إلى مساحات خضراء ومراكز رياضية ونواد اجتماعية لسكان تلك المنطقة .ويقوم أعضاء المجالس المحلية في تلك المدن بالترويج لتلك الخطط لدى سكان العشوائيات كجزء من حملاتهم الانتخابية ويتم محاسبتهم على تنفيذها بعد انتخابهم.**
3. **دعوة شركات المقاولات الخاصة الى تقديم عروض للمحليات للحصول على حق تطوير كل منطقة بشرط إن يحصل كل صاحب مبنى عشوائي على شقة تتناسب مساحتها مع مسطح**

دور واحد من مبناه العشوائي في المبنى متعدد الطوابق الحديث الذى سوف يشترط إن يستغرق بناؤه وتطوير المنطقة كلها عامين فقط . ويتم تخيير ساكنى العشوائيات بين الخروج من مبانيهم العشوائية والانتظار حتى الحصول على تلك الشقة أو الحصول فوراً على ثمنها بالسعر التجاري الذى سوف تطرحه الشركة لنظير تلك الشقة في السوق.

4. تقوم المحليات اولاً بحصر سكان العشوائية وتسجيل ادعاءاتهم بملكية مبانيها أو أراضيها وتوثيق من لهم حق التفاوض مع الشركة العقارية التى سوف يرسى عليها عطاء تطوير المنطقة ويشارك مسئولو المحليات في تلك المفاوضات التى تقوم المحليات والدولة المركزية بفرض تنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات موثقة.
5. تقوم المحليات بالحصول على نسبة من قيمة مبيعات الشركة لبقية الشقق كما تحصل على عائد رسوم الترخيص للمباني المختلفة وكلها تمثل عائد جعل بعض المحليات الفقيرة التى تحيط بمدينة أنقرة مثلا أغنى من بلديات يسكنها الأغنياء . ويتم انفاق عائد هذه الرسوم على الخدمات التعليمية والصحية لتلك المدن الصغيرة وتتحول نصف مساحة العشوائيات إلى حدائق غناء وممرات للجرى والتريض ومراكز عامة لممارسة الرياضة وكلها تتأكد المحليات من استلامها من الشركة العقارية وفق مقاييس عالمية مثلها مثل الشقق الفاخرة التى يسكنها بعض غلابه العشوائيات الذين عوض ربنا صبرهم خيراً.

وتشارك الشركة الحكومية التركية للإسكان TOKI في تحديد تلك المقاييس العالمية للشركات الخاصة ويتولى مهندسوها مع مسئولي المحليات مهمة التأكد من مطابقة المدينة السكنية الجديدة لتلك المقاييس وللقوانين وخطط التطوير العمراني التي وضعتها حكومة العدالة والتنمية منذ عام 2002 والتي يشيد بها الباحثون الغربيون في هذا الموضوع الذي تعالجه تركيا الان بشفافية وديمقراطية ولا مركزية مع الاحتفاظ بسلطات التخطيط والخدمة الاجتماعية وفرض القانون في يد الدولة.

وهنا أعود إلى مارس 2013 وبعد حوالى 9 شهور من حكم الإخوان المسلمين وصلني طلب من رئاسة الجمهورية أن أعد لزيارة وفد مصري يضم وكلاء وزارات التخطيط والتعاون الدولي والتنمية المحلية والبيئة والتنمية الإدارية ومحافظة القاهرة ويرأسه الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي وقتها للاطلاع على التجربة التركية التي ملّوا من تلقى تقاريري حولها في معالجة مشكلتي العشوائيات وجمع وتدوير القمامة في العاصمة التركية. وكم كانت سعادتي بهذا التكليف خاصة وأن رئيس الوفد د .أشرف العربي صديق عزيز ورجل احترمه وتعاونت معه في مفاوضات القرضين واللذين أملت أيضاً إن تستخدم بعض أموالهما

في استثمارات تركية لمساعدتنا في حل هاتين المشكلتين المعقدتين في العاصمة المصرية وحولها.

وكعادة المسئولين الأتراك الذين لا يجيدون في معظمهم أي لغات اجنبيه، فقد استضافنا (عمدة) أو الرئيس المنتخب لأحدى المدن الصغيرة التي تحيط بأنقرة وكانت مليئة بالعشوائيات وبدأ اجتماعه معنا بعرض فيديو باللغة الانجليزية لمنطقة عشوائيات قبل التطوير وخلال البناء ثم بعد التطوير وعند استلام بعض سكانها الأصليين لشققهم الفاخرة التى تطل على حدائق رائعة وحمامات سباحة وملاعب تنس وأماكن للمشى والرياضة . وما أن وصل الفيديو إلى هذا الجزء إلا وضجت القاعة المظلمة بتعليقات أعضاء الوفد المصرى المحترمين الساخرة من قبيل "ايه ياسيادة السفير أنت جايبنا نشوف القطامية هايتز التركية وتفهمنا إن دى كانت عشوائيات " أو ما إحنا برضة نعرف نضرب أفلام زى دى عن عزبة الهجانة وعزبة القرود"، ولشدة إحراجى لم أتمكن من منع المترجم من الهمس في أذن العمدة بترجمة التعليقات المصرية الساخرة فما كان من الرجل الا إن أوقف عرض الفيديو بأدب، واقترح إن ننتقل فوراً إلى الجولة الميدانية في أتوبيس يضمنا جميعاً.

وطاف بنا المسئول التركي (المنتخب) اولاً منطقة بها المراحل الثلاثة من تطوير العشوائيات ففيها الجزء الذى لم يتم تطويره والذي يعد في حال أسوا بكثير من عزبة الهجانة المصرية والتى يسكنها حالياً حوالى نصف مليون مصرى علي حدود مدينة نصر، ورأينا أيضاً الجزء الذى تم إخلاؤه ويجرى فيه هدم مباني العشوائيات وبناء المبانى الحديثة وتخطيط الحدائق والشوارع ومناطق الخدمات العامة، ثم انتهت الرحلة بالجزء الذى انتهى تطوره وسكنه أصحابه والذي رأيناه في الفيديو وكان محل سخرية مسئولينا الذين صمتوا تماماً عن الكلام ولم يسأل احدهم اى سؤال الا واحد فيهم استفسر عما إذا كان هذا الرجل الذى ظهر في الفيديو من السكان السابقين للعشوائيات يصلح اجتماعيا رغم فقره أن يختلط بجيرانه الذين دفع الواحد منهم نصف مليون ليره في شقته الفاخرة .وقد كانت إجابة العمدة التركي تعبيراً واضحاً عن اختلاف الواقع السياسى والاجتماعي بين بلدينا وواقع الحال فيهما.

فقد أوضح العمدة التركي الذى يبلغ من العمر أربعين عاماً إن والده نفسه كان من سكان هذه العشوائيات وانه نجح في تربيته وإرساله للتعليم في احدي الجامعات العامة التركية وأن هذا الأمل في الارتقاء الاجتماعى هو الذى يجعل أغلبية الشعب التركي يصوت لصالح مرشحى حزب العدالة والتنمية وانه هو نفسه قد تم انتخابه عام 2004 وتمت إعادة انتخابه مرتين بعد ذلك بسبب نجاحه في حل تلك المشكلة في مدينته التى تمثل جزء من مدينة أنقرة الكبرى وكانت غالبية سكانها من الفقراء منذ عشرين عام .

وعندما دعانا العمدة للعشاء في المساء في مقر مكتبه داخل مدينة " الفقراء " وصلنا إلى قمة تلة عن طريق تليفريك يمر بنا فوق بحيرة جميلة في وسط حديقة بمساحة كبيرة لاستمتاع الفقراء .وعلى العشاء سألت العمدة عن النسبة التي تتقاضاها البلدية من شركات العقارات التي يرسو عليها العطاء، أجابني ضاحكاً انه يتعجب من أن يأتى هذا السؤال من السفير المصري وليس من ممثلى المحليات المصرية وأضاف انه في كل الأحوال لا يستطيع الكشف عن تلك النسبة التى تختلف من مدينة إلى اخرى وتمثل سراً من أسراره الانتخابية التي يعرفها فقط المسئولون في بلديته وفكرت ربما لم يصدر هذا السؤال من احد أعضاء الوفد المصري لأنهم غير منتخبين.

الفصل التاسع

انهيار أسطورة النموذج التركي

قامت الدعاية للنموذج التركي في العالم الغربي على عناصر النجاح الاقتصادي والتمسك بالديمقراطية العلمانية والانفتاح على الشرق الأوسط في نفس الوقت الذى استمرت فيه تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية في القيام بدور نشط في حلف شمال الأطلنطى وفى السعى للانضمام للاتحاد الاوروبى وفى الترويج للديمقراطية العلمانية وسط حلفائها الاسلاميين الذين وصلوا الى سدة الحكم في مصر وتونس وكادوا إن يسيطروا في ليبيا واليمن من خلال ثورات الربيع العربى، واقتربوا من ذلك الهدف من خلال الانتخابات في كل من المغرب والاردن. وحتى في الدول لم تشهد ثورات الربيع العربى، حاولت حركة الاخوان المسلمين قلب نظام الحكم هناك لصالحها مثلما حدث في الامارات كما حاول حكم المرشد في إيران قلب نظام الحكم في البحرين لصالح الاغلبية الشيعية ولكن المحاولتين تم احباطهما بتدخل سعودى ودعم غربى.

وهكذا كانت خريطة الشرق الأوسط بنهاية عام 2012 مطابقة تماماً لتوقعات أحمد داود أغلو في كتابه العمق الاستراتيجي ومقاله عن الزلازل الثلاثة التى هزت العالم ومنطقة الشرق الأوسط واللذين وصف فيهما منطقة تلعب فيها تركيا دوراً رئيسياً بالتعاون مع كل من مصر وإيران، وتقود فيها تركيا ثورات الربيع العربي نحو إنشاء نظم سياسية ديمقراطية علمانية مشابهة للنظام التركي دون وجود أي تعارض مع حقيقة إن الأحزاب الحاكمة في تلك الدول سوف تكون تابعة للإسلام السياسي بل وللإخوان المسلمين بدرجة أو بأخرى .

ولا شك إن الدعم الغربي لهذه الرؤية الاستراتيجية التركية كان واضحاً وصريحا في الوقت الذي احتاجت فيه روسيا إلى حوالي ثلاث سنوات لإدراك إن تكرار امتناعها عن التدخل في ليبيا سوف يؤدى إلى سقوط آخر حلفائها في سوريا وربما يلى ذلك انهيار النظام في إيران بحيث يمتد تيار الإسلام السني السياسي ليهدد روسيا نفسها بالانقسام. ولم يكن خافياً إن مئات من المقاتلين في سوريا ضد بشار الأسد أتوا من الجمهوريات السوفيتية الإسلامية السابقة وبل وان كثير منهم من الشيشان .

وهكذا بدأت التطورات المحلية في تركيا وفى دول الربيع العربى والتفاعلات الإقليمية في دول مثل السعودية والإمارات وإيران ، والتحركات الدولية المتمثلة في تغير موقفيّ روسيا

والولايات المتحدة تلعب دورها في إسقاط الهيبة والإحترام عن النموذج التركي وفقدانه الجاذبية التي سبق أن تمتع بها في الشرق الأوسط ولدي الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية.

ويعن لي هنا إن اذكر اننى في سبتمبر 2012 وحين كنت أجلس مع كليشدار أوغلو زعيم الحزب الجمهورى المعارض في انتظار إن ينتهى الرئيس المصرى وجماعته من صلاة العصر التى استغرقت حوالى نصف ساعة سألت الرجل عن رؤيته لأسرار نجاح أردوغان وحزبه فقضى محدثى حوالى ربع ساعة لكى يؤكد لي إن السبب الأول هو انقسام السياسيين الأتراك من غير الإسلاميين – كما هو الحال في مصر– أو عدم مبالاتهم بتنظيم أنفسهم، ولكنه فأجأنى بإضافة إن كل ما نراه من تمسك اردوغان وحزبه بمبادئ الديمقراطية العلمانية هو مجرد غطاء كاذب لما يسمى بدكتاتورية الأغلبية وقريباً ما سوف نراه لا يسمح بأى رأى معارض ويستخدم أغلبيته البرلمانية لتحويل تركيا الى دولة الرأى الواحد، وأضاف أنه سوف يسعى لإضفاء_الصبغة الدينية على حكمه ولكنه كمناور ماهر يدرك انه يحتاج لمزيد من الوقت للقضاء على العلمانية الاتاتوركية التى سادت تركيا لمدة ثمانين عام ولكنه لايختلف عن الإخوان المسلمين المصريين في تفضيله لنظام حكم إسلامي سني خاصة وانه يتيح له إحياء تراث الإمبراطورية العثمانية.

ودلل لي محدثي على صحة ما يقول بعدة محاولات قام بها اردوغان لتقييد استهلاك الخمور عن طريق عدم السماح ببيعها بعد ساعات محددة في المساء أو خارج الأماكن السياحية أو على طائرات الخطوط التركية القصيرة أو في فترات راحة الغداء للموظفين وأشار إن فشله في فرض ذلك يعود إلى معارضه غير الإسلاميين الذين مازالوا يصوتون لصالح اردوغان لأسباب اقتصادية. وتوقع الزعيم التركي المعارض وقتها أن يلجأ أردوغان في مرحلة لاحقة لمحاولة استقطاب أتباع الحركة القومية وان ينقلب على الأكراد الذين حاول إن يبيع لهم فكرة الحياة المشتركة تحت سلطة العثمانيين الجدد بدلاً من حلم الاستقلال .وقد أثبتت الأحداث اللاحقة إن تنبؤات كلشيدر أوغلو تحققت بالفعل بدرجة كبيرة، بل وربما لأسباب محلية تركية وإقليمية تجاوز أردوغان كل ما توقعه زعيم الحزب الجمهوري العلماني .

وقد شاءت المصادفات إن اشهد قبل مغادرتي منصبي في تركيا في نوفمبر 2013 بداية النهاية لأسطورة النموذج التركي التي يجب إن اعترف إنني نفسى قد ساهمت في الترويج لها لاقتناعي وقتها بأن اتخاذ تركيا مثلاً يحتذي قد يساعد على التطور الديمقراطي في بلداننا العربية الاسلامية وخاصة في مصر . ولم أكتشف سوى في الشهور الستة الاخيرة لي في تركيا حقائق مثل التى اشرت لها سلفاً ومن أمثلتها أن اقرب مساعدى أردوغان بل وأصدقائه مثل وزير الخارجية وقتها ثم رئيس الوزراء بعد ذلك أحمد داود أوغلو وظافر_

تشارليان وزير التجارة وشريك ابن اردوغان في التجارة لا يجرؤان على مصارحة اردوغان برأيهما في قضايا إستراتيجية مثل أهمية المحافظة على حد ادني من التواصل مع الإدارة الجديدة في مصر بعد يوليو2013 ، وأنهم غلّبوا اهتمامهم بالاحتفاظ بمناصبهم وبتماسك الكتلة التصوتية الإسلامية في تركيا علي ما كانوا يرون أنها مصالح استراتيجية عليا لبلادهم.

وقد اتضح لي فيما بعد حين بدأت احضر رسالتى لنيل درجة الدكتوراة من جامعة تشارلز في جمهورية التشيك وأكتب هذا الكتاب حول نفس الموضوع إن هذا الاهتمام بالشئون المحلية السياسية قد أعمى أردوغان عن إدراك العديد من التطورات الإقليمية والدولية التى هددت مكانه تركيا وقللت من فعالية سياساتها الخارجية وأفقدتها تأثير القوة الناعمة الذى كانت تتمتع به. وربما كان هذا أحد الأسباب وراء الإطاحة بداود أوغلو الذي أخفقت تنبؤاته بالوصول إلى صفر مشاكل مع كل جيران تركيا وتكوين محور تركى – مصرى – إيراني وسيطرة الإسلام السياسي على الشرق الأوسط.

واذا ما كان لي إن أحاول اليوم تشخيص النكسات الأكبر التي تسببت في تحطم أسطورة النموذج التركي منذ عام 2013 وحتى تاريخ كتابة هذه السطور عام2018 ، يمكننى تلخيصها في:

1. **انهيار التحالف السياسي المؤيد لاردوغان داخلياً وإعادة بناء التحالفات في ظل توجه اردوغان للتحالف مع حزب الحركة القومية بدلا من الأكراد وحركة جولن لدعم حكمه المطلق بتأييد من أغلبيته البرلمانية.**
2. **فشل الإسلام السياسي في الحكم في مصر وتونس وانكشاف المحاولة الانقلابية في الإمارات واستمرار الحرب الأهلية في سوريا واليمن دون حسم، وظهور خطر الإرهاب الديني المتمثل في داعش وروافدها واتضاح ذلك الخطر للعالم الغربي من خلال عمليات إرهابية في قلب أوروبا. وتغير أولوية السياسة الأمريكية من مناصرة وصول الإسلاميين للحكم عن طريق الإنتخابات إلي مكافحة الإرهاب بالإستعانة بأنظمة الحكم القائمة في الشرق الأوسط.**
3. **التدخل الروسي في سوريا وإعادة الولايات المتحدة ترتيب أولوياتها لتركز على محاربة داعش كأولوية أولى تسبق وتفوق دعم الإسلام السياسي للوصول للحكم عن طريق الانتخابات وسقوط نظرية الفوضى الخلاقة.**

<u>فعلى المستوى المحلى</u>

- **لعبت الأصول العقيدية والإيديولوجية لاردوغان وانصاره في حزب العدالة والتنمية دوراً كبيراً في المراهنة علىّ الإخوان المسلمين وأنصارهم في كل دول الربيع العربي. فأستاذ أردوغان نجم الدين اربكان كان وثيق الصلة بالإخوان المسلمين وبتنظيمهم الدولى . ويُحكى إن أربكان**

عندما تولى رئاسة الوزارة التركية لفترة قصيرة انتهت بانقلاب 1997 الصامت حاول إن يوسط العقيد القذافي لدى الرئيس مبارك للأفراج عن الاخوان المسلمين المسجونين في مصر. وقد رد مبارك علي القذافي وقتها أن اربكان يمكنه إن يستضيف كل اخوانه المسلمين المصريين في تركيا إذا اراد وأن يرسل لهم طائرات لحملهم من مصر وسوف يسعد مبارك التخلص منهم بهذه الطريقة. ومن سخريات القدر إن الربيع العربى اطاح بمبارك واتى بالاخوان للحكم وحين اطاحت بهم انتفاضة شعبية ساندها الجيش ايضاً عام 2013 انتهي الأمر بالعديد من زعماء الاخوان إما في السجون أو هاربين في تركيا.

- **واثرت هذه الرابطة المعنوية بين اردوغان وانصاره وبين قيادات الاخوان المسلمين ونجاح الاسلام السياسى في الانتخابات في دول الربيع العربى وخاصة تونس ومصر في خلق حلف قوى بين حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم واحزاب الإخوان وأنصارها في مختلف الدول العربية سواء التي قامت فيها ثورات الربيع العربي أو غيرها.**
- **وكذلك استغل اردوغان ذلك التحالف وتطلع حركات الإسلام السياسي العربي للتجربة التركية كمثال يحتذي – ولو مرحلياً – وذلك لتوطيد أركان حكمه في تركيا واكتساب مزيد من التأييد حتى داخل الأوساط العلمانية الاتاتوركية التى رأت هناك فرصة إستراتيجية واقتصادية كبيرة نحو قيادة الشرق الأوسط بتشجيع غربى ومباركة أمريكية.**
- **وللأسف تسبب هذا التركيز على الاعتبارات السياسية المحلية في غمام الرؤية أمام اردوغان عندما تطورت الأمور إقليميا ودولياً في غير صالح الإسلام السياسى والإخوان المسلمين الذين ظل أردوغان متمسكاً بتأيدهم حتى كتابة هذه السطور في انتظار نتيجة انتخابات يونيو2018 التى عجل بها أردوغان عاماً كاملاً قبل إن يفقد مزيداً من الشعبية بسبب سياساته الخارجية التي ثبت فشلها وانفراده بالحكم الذى بدأ بالتخلى عن احد أهم شركائه فتح الله جولن .**

وفتح الله جولن هو زعيم حركة دينية اجتماعية تهتم بنشر التعليم في تركيا وخارجها في دول اسيا الوسطى ذات الاغلبية التركية .وقد طور جولن افكار الصوفية النورسية لكى يجعل منها دعوة اسلامية لقبول الاخر والتسامح والحوار وايجاد القواسم المشتركة مع الأديان والحضارات الاخرى، ولذا سمحت له السلطات التركية الاتاتوركية بفتح مزيد من المدارس في السبعينيات والثمانيات من القرن الماضى وكانت تفضله على اربكان الذى ينادى بتطبيق الشريعة .

وقد أدي انقلاب 1997 الصامت على اربكان الى ملاحقة كل الحركات الاسلامية والاجتماعية في تركيا وقد اصاب ذلك جولن بتوجية اتهام له بانتقاد النظام السياسى التركي بالتطرف في العلمانية مما اضطره عام 1999 الى الهرب للولايات المتحدة حيث يقيم في ولاية بنسلفانيا ويؤلف عشرات

الكتب التى تركز على تسامح الاسلام والتقارب مع الاديان الاخرى وظلت جماعته تفتح عشرات المدارس في مختلف قرى ومدن تركيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى الاسلامية السابقة وامتد نشاط تلك المدارس الى الدول العربية والافريقية منذ مجئ حزب العدالة والتنمية للحكم نظراً لان العديد من قيادات الحزب كانوا من أتباع جولن وخاصة اولئك الذين انتموا ايضاً للحركة القومية وكونوا تحالفاً مع اردوغان وجول .

ويقوم نموذج الدعوة الجولنية على الاعتماد على رجال الاعمال المؤمنين بالدعوة وقيامهم بتأسيس مدارس يدرس فيها اعضاء الحركة المناهج العلمانية التركية وفى غيرها من الدول الى جانب الدين الاسلامى بشكل مبسط ومعتدل ودون محاولة نشر أى رسالة سياسية سوى التسامح مع الاخرين، وتعتمد الحركة على تمويل من تبرعات رجال اعمالها فقط لبناء المدارس وتطوير المراكز التعليمية.

والحقيقة اننى منذ وصولى لتركيا قوبلت بترحاب وتعاون كبير من اعضاء حركة جولن سواء من رجال الاعمال وجمعيتهم لرجال الأعمال الاسلاميين MUSIAD أو من الاعلاميين منهم سواء في قناتهم التليفزيونية وجرائدهم التي حملت أسم " زمان " وقد كان لهم نشاط اقتصادى وتعليمى هام في مصر ولتطوير التعاون بين البلدين ومازالت مدرسة صلاح الدين التي أسستها الحركة في مصر قائمة في القاهرة الجديدة ولو إن اشتراك بعض أعضاء الاخوان المسلمين المصريين في ادارتها ربما تسبب في اخضاعها للمراقبة والاشتباه الأمني لبعض الوقت .

وكان عبدالله جول وقت رئاسته للجمهورية التركية واحمد داود أوغلو كوزير للخارجية متحدثين دائمين أمام اجتماعات المؤسسة الاعلامية للحركة " زمان " والتى كان يحضرها دائماً كل السفراء الاجانب وخاصة الغربيين الذين كانوا يشجعون هذا التحالف بين اردوغان وجولن ويعتبرونه ضماناً لعدم تحول حزب العدالة والتنمية الى شبيه للحركات الاسلامية المتطرفة في العالم العربى .

وحين حقق حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2011 لثالث مرة على التوالي اغلبية برلمانية تمكنه من الحكم منفرداً وحصل على 49% من الاصوات وحده، شعر اردوغان ورفاقه إن المعارضة الاتاتوركية والجيش لم يعد باستطاعتهما الاطاحة بحزب العدالة والتنمية سواء عن طريق الانتخابات لتماسك كتلة الاسلاميين ومن بينهم أتباع جولن أو عن طريق الانقلاب العسكري الذى لن تسمح به الدول الغربية والولايات المتحدة. ووصل الامر بأحد قادة حزب العدالة والتنمية المقربين من أردوغان إن إدّعي أن ثورات الربيع العربى انما قامت بإلهام من التجربة الناجحة لحزب العدالة والتنمية في تركيا والشخصية الكاريزمية لأردوغان وشعبيته في العالم العربى.

وقد كانت هذه الثقة المطلقة في حكم أردوغان سبباً في ظهور العديد من المشاكل مع حركة جولن التى انتقد زعيمها محاولات أردوغان لاكتساب شعبية في العالم العربى عن طريق الهجوم على

اسرائيل أو ارسال سفن تحمل مواد الاغاثة لغزة دون موافقة إسرائيل. والمح جولن انه كان يفضل إن تستمر تركيا في القيام بدورها الذي كانت تقوم به كوسيط نزيه بين العرب والاسرائيلين للوصول الى سلام .

وكذلك قام العديد من القضاه ووكلاء النيابة المنتمين لحركة جولن بالتحقيق في والكشف الإعلامي عن دعاوى وتحقيقات قضائية بالفساد طالت كبار رجال حزب العدالة والتنمية واقاربهم ومنهم ابن اردوغان نفسه. كما قام بعضهم باعتراض وتفتيش شاحنات تابعة للدولة تحمل سلاحاً ومعدات عسكرية للمعارضة المسلحة في سوريا في وقت كانت الحكومة التركية تنفى انها تفعل ذلك. والمح جولن الى أن أردوغان يؤيد حركات متطرفة في سوريا سوف تكون خطراً على تركيا نفسها . وكانت تلميحات جولن كلها متناغمة ومتوافقة مع التغيير الذي طرأ علي تقييم الولايات المتحدة لفعالية الدور التركي وجدوى سياساته الطموحة في تأييد الإسلام السياسي وتمكينه من الحكم في دول المنطقة.

وكان رد فعل اردوغان عنيفاً حيث بدأ بالإطاحة بكل اعضاء الحركة من رجال القضاء ونقلهم الى اماكن نائية ثم انتقل الى القبض على بعض رجال الاعلام الجولنيين من بينهم واحد من أعز اصدقائى . وأخيراً اتهم اردوغان الحركة بالقيام بمحاولة الانقلاب العسكرى عليه عام 2016 والقى بكل قيادات الحركة في السجون وتقدم بطلب للولايات المتحدة لتسليم جولن لمحاكمته.

وكذلك شهد عام " 2013المشئوم لاردوغان " مظاهرات شعبية ضد الحكم المطلق لحزبه الحاكم وانفراده بالسلطة باستخدام أغلبيته البرلمانية. وبعدها بشهور قامت مظاهرات أخرى ضد تقاعس تركيا عن الدفاع عن مدينة كوبانى السورية ضد داعش مما ممكن الأكراد من القيام وحدهم بصدهم .

واخيراً اظهرت نتائج الانتخابات العامة عامة 2015 تراجُع التأييد لحزب العدالة والتنمية الذي خسر الأغلبية البرلمانية المطلقة في حين دخل المجلس لأول مرة الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد أن تخطى لأول مرة نسبة ال 10% من الأصوات المطلوبة للتمثيل الحزبي داخل البرلمان التركي منذ عهد اتاتورك. ورغم إن اردوغان استعاد الأغلبية في انتخابات اخرى في نهاية 2015 الا إن كل هذه التطورات أدت الى حرمانه من الاستقرار السياسي والنجاح الداخلي اللذان كانا من اسباب جاذبية النموذج التركي لدى دول الربيع العربى وخاصة مصر.

وأذكر إنني في مطلع عام 2013 استقبلت في السفارة في أنقرة أحد أعضاء البرلمان المصري من قيادات الإخوان المسلمين ودعوت مجموعه من الإعلاميين الأتراك من مختلف الاتجاهات السياسية للقائه على غداء عمل في مقر دار سكن السفير المصري في أنقرة. وفاجأني الرجل بأن توجه الى صديقي الصحفي رئيس تحرير جريدة زمان باللغة الانجليزية وسأله عن سبب خلاف

اردوغان مع جولن والذي لم يكن قد ظهر بعد للعلن، وهو ما أتاح الفرصة للصحفيين العلمانيين الذين حضروا اللقاء لكتابة مقالين حول اهتمام الإخوان المسلمين المصريين بالخلاف بين اردوغان وجولن والتساؤل عن اى فريق سوف يناصره الإسلاميون المصريون.

وقد تلقيت عتاباً بعد ذلك من صديق مقرب من أردوغان متساءلاً عما إذا كنت انا الذى أحطت هذا النائب الإخوانى بالخلاف المستعر بين أردوغان وجولن أم قام بذلك صديقي رئيس تحرير زمان الإنجليزية. ونفيت لصديقى الأمرين تماماً وأكدت له انه لو كان النائب المصري قد سألني لأحطته علماً بما أعرفه ولأوصيته بعدم طرح هذا الموضوع الشائك على الإعلاميين. فأجابنى المسئول التركي انه يعرف إن للإخوان المسلمين قنوات مفتوحة مع كل الإسلاميين الأتراك من مختلف التوجهات ولكنهم يعتبرون طرح مثل هذه التساؤلات من جانب برلمانى مصرى على إعلاميين أتراك بعضهم له موقف معاد للحكومة يعد بمثابة تحريض وأنهم سوف ينقلون شكواهم لقيادات حزب الحرية والعدالة في مصر من هذا البرلماني.

ويجعلني ذلك أذّكر القارئ بما أشرت إليه سلفاً من أن النموذج التركي كان مثار إعجاب العلمانيين المصريين أكثر بكثير من الإخوان المسلمين المصريين الذين كانوا يستعينون بتركيا الناجحة المتقدمة والمقبولة في الغرب كمرحلة أولي للوصول للحكم بمساندة غربية ويعتقدون أنهم بعدها سوف يؤسسون هم نموذجهم الذى كانوا يتوقعون إن يحكم العالم العربي والإسلامي.

ويهمني أن أسجل هنا أنني تلقيت طلبا من الدكتور محمد أبو الغار لزيارة تركيا علي رأس وفد من أعضاء الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي للتعرف علي التجربة التركية وبناء علاقات تعاون مع حزب أردوغان. ولم أستطع حتي اليوم إبلاغ أبو الغار أنني نقلت طلبه للمسئولين في الحكومة التركية والحزب الحاكم ولم يرد عليّ أحد منهم وحين سألت مستشار أردوغان عن سبب عدم الرد أجابني بسؤال عما إذا كان أبو الغار هو فعلا صاحب فكرة إنشاء جبهة الإنقاذ بغرض إيجاد بديل للإسلاميين. وفهمت الرسالة التي أخترت ألا أنقلها حتى الآن.

<u>وعلى المستوى الاقليمى</u>

جاءت الضربة القاصمة لطموحات أردوغان من مصر حين قامت ثورة شعبية اخرى ضد حكم الإخوان المسلمين بعد إن ثبت فشلهم ومحاولتهم الإنفراد بالحكم وساند الجيش مرة ثانية الإرادة الشعبية وتخلص من الرئيس المنتخب محمد مرسى وولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة الجمهورية ليبدأ فتره انتقالية انتهت بانتخاب السيسى رئيساً للجمهورية.

وأذكر إن مستشار أردوغان للشئون الخارجية في رئاسة الوزراء والذي انتقل معه لرئاسة الجمهورية واسمه إبراهيم كالين اتصل بى ليسألنى عن مكان اعتقال محمد مرسى وكان ذلك يوم 7

يوليو وبعد أحداث الحرس الجمهورى . وكنت عائداً لتوى من أستوديو تليفزيون CNN TURK ومعى سكرتيرتى المترجمة التى أوضحت لي إنهم أذاعوا حديثى كاملاً وترجموه بدقة للغة التركية ولكن الفيديو الذى أذاعوه كخلفية لكلامى كان من تصوير وإعداد الإخوان وحزب الحرية والعدالة المصري وقناة الجزيرة القطرية ويركز على الضحايا المدنيين لمحاولة الإخوان المسلمين اقتحام نادى الحرس الجمهورى اعتقاداً منهم إن محمد مرسى مازال معتقلاً هناك .

وقد أجبت مستشار أردوغان بأننى طبعاً لا اعرف مكان اعتقال مرسي ولكنى لو كنت اعرف لما أبلغته كالين لأنه يبدو لي إن الإخوان المسلمين يديرون أجهزة الإعلام في تركيا .ونصحته بأن يوصي المسئولين الأتراك بفتح الباب للاتصال مع الإدارة الجديدة في مصر بالإسلوب الذي يرونه، على الأقل لإدارة العلاقات الاقتصادية والثقافية القائمة بين البلدين، وألا يستجيبوا لصيحات العقائديين من الاسلامين .وفوجئت إن الرجل الذى حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من الولايات المتحدة وكنا نعتبره أكثر براجماتية من داود أوغلو وكأن عقرباً لدغه وأخذ يصرخ في التليفون " عبد الرحمن، لا تحاول فلن نعترف ابداً بهذا الانقلاب ولن نكف عن التشهير به حتى تنجح الجهود الدولية لاسقاطه ." فأكدت له اننى اسمعه بوضوح ولا حاجة للصراخ الا إذا كان يريد أن يُسمع اخرين غيري مايقول أيضا. واوضحت له انهم واهمون فليست هناك حملة دولية ضد النظام الجديد في مصر، وان العالم كله قد اعترف بالتغيير الذي طالب به الشعب المصري وسانده الجيش عام 2011 وسيفعل نفس الشيء عام 2013 وكانت هذه اخر مكالمة بيني وبين كالين حتي يومنا هذا.

وزاد الطين بلة إن حزب النهضة الاخوانى التونسى فشل ايضاً في توفير الامن والاستقرار في تونس ببداية تولى الحكم، وانتشرت الاحداث الارهابية وزاد عدد التونسيين والتونسيات الذين يصلون سوريا " للجهاد " هناك واخيراً أضطر الحزب للتخلى عن الحكم وعن حلم تقليد أردوغان الذى كان كثيراً ما يردده زعيم الاخوان التونسى راشد الغنوشى.

وأضيف الى ذلك إن الميليشيات الاسلامية في ليبيا ايضاً خسرت الانتخابات هناك ولكنها رفضت تسليم الحكم واستمرت الحرب الاهلية في شرق وغرب ليبيا واستمرت تركيا وقطر في إمداد الاسلاميين بالسلاح و العتاد وفي تحريضهم ضد الوصول لحل وسط لتشكيل حكومة تسيطر علي كامل الإقليم الليبي الذي أصبح مقسما الي ثلاث أقاليم مختلفة علي الأقل مما فتح أبواب الهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح وتهريب الممنوعات وإيواء الإرهابيين والسماح لهم بحرية الحركة تحت حماية الميلشيات.

وقبل إن أغادر تركيا دعانى سفير المانيا في أنقرة لغداء مع سفراء كل من بريطانيا وليبيا وكان من الاسلاميين وقطر لمناقشة تطورات الربيع العربى .وأشرت خلال الغداء إلي أن المخابرات البريطانية اكتشفت امام السواحل الليبية سفينة تركية تنقل صواريخ تُحمل على الكتف مضادة للطائرات

ولا تحتاج لتوجيه لأنها تتتبع الحرارة الصادرة من محرك الطائرة وان الصفقة كانت ممولة من قطر وأن بريطانيا اثارت ذلك الموضوع مع الأمير القطرى. وفوجئت إن سفير بريطانيا وقطر التزما الصمت تماماً ولم يعلقاً وأوضح سفير ليبيا انه ليس لديه معلومات حول هذه الصفقة بالذات ولكنه لا ينفى إن هناك صفقات تركية قطرية لليبيا من هذا النوع، فأشرت للجميع إن مثل هذه الصواريخ يمكنها إن تسقط طائرة مدنية ولا يمكن الدفاع ضدها وأن هذه الطائرات يمكن إن تحمل ركاباً من مواطنيهم فساد الصمت بين الحاضرين.

ولعل اكتشاف الامارات لمحاولة انقلاب اخوانية وتورط الاخوان في الاردن والمغرب في محاولات لاثارة مظاهرات لجأ بعضها للعنف في محاولة لاطلاق ربيع عربى اخر في هذه الدول الملكية العربية قد اثار ايضاً حفيظة السعودية التى بدأت قناة الجزيرة في نشر تقارير حول امكانية تقسيمها هي الأخرى الى ثلاث دول إذا ما تعرض استقرارها للتهديد. ولذا كانت السعودية والامارات من أشد مناصري التغيير في مصر وأمدت النظام الجديد بعد 30 يونيو 2013 بالمساعدات المالية والدعم الدولى لمواجهة التحديات الداخلية والدولية الناجمة عن التغيير ومكنته من تثبيت دعائم حكمه .وأعلنت الدولتان اعتبار جماعة الاخوان المسلمين منظمة ارهابية، وهو ما سبب فوراً خلافاً بدأ مستترا ثم تفاقم بين الدولتين من ناحية وبين تركيا وقطر من ناحية أخري.

وبرز أكبر تطور اقليمى حينما ظهر ان التدخل الروسى لمناصرة الأسد في سوريا قد بدأ يؤتى ثماره في حين ظهرت المخاطر الأمنية علي استقرار المنطقة وأوروبا لتهديد داعش والمنظمات السورية المتحالفة معها مثل جبهة النصرة ومشتقاتها .وبدأت الولايات المتحدة والدول الغربية اعتبار ذلك الخطر الارهابى أكثر تهديداً لأمنها من استمرار بشار في الحكم خاصة وان بعض افراد تلك المنظمات عاد من سوريا ليقوم بعمليات ارهابية في العواصم الاوروبية الغربية.

ورغم إن تركيا تنفى اليوم انها تحالفت يوما ما مع جبهة النصرة وأمدتها بالسلاح والمعدات أو مع داعش و أنها بادلت أسراها لديهم بأموال وسلاح وأفرجت عن سجنائهم ، الا أن كثيراً من الصحف التركية المعارضة فضحت تلك العلاقة وانتقدتها وساعدتها الادلة التى كشف عنها رجال التحقيق من اتباع جولن . كما إن إنضواء بعض منظمات المعارضة السورية الأصغر التى تدعمها تركيا تحت وحدات الجبهة الاسلامية وتعاونها مع جبهة النصرة أدي في النهاية إلى تزايد الضغوط الغربية على تركيا لقطع تلك الصلات خاصة وأن الموضوع تحول إلى مشكلة سياسية محلية في كل الدول الغربية التى بدأ مواطنوها يفقدون حياتهم على ايدى اولئك الارهابيين الذين تدربوا وتسلحوا في سوريا بمساعدة تركية وخليجية وغربية ولكن السياسة وخاصة الدولية بطبعها متقلبة وليس فيها حلفاء دائمون أو اعداء للأبد. وهذا ما لم يفهمه اردوغان أو تعمد تجاهله بسبب اعتماده على الكتلة الاسلامية للبقاء في الحكم المنفرد في بلاده.

الفصل العاشر

السيسى في اسطنبول

جاءني ملحق الدفاع في السفارة في نهاية شهر ابريل 2013 منفعلاً حيث اتته اخبار من قيادته إن وزير الدفاع وقتها الفريق عبد الفتاح السيسى سوف يزور اسطنبول يوم 5 مايو ولمدة خمسة ايام لكى يحضر معرض اسطنبول الدولى لشركات السلاح ولكي يجتمع مع نظيره التركي ورئيس الأركان .وكانت تلك الأخبار مثيرة وغريبة بالفعل فالسيسي لم يقم قبل ذلك ومنذ تعيينه وزيرا للدفاع سوى بزيارة خارجية واحدة والأوضاع في مصر متوترة للغاية بسبب الحشد الجماهيرى لمظاهرات يوم يوم 30 يونيو الذى وصفته حركة تمرد وجبهة المعارضة كموعد أخير لكى يوافق الرئيس محمد مرسى وجماعة الاخوان المسلمين على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة تكون بمثابة استفتاء على رفض الشعب لحكم الاخوان الذى اثبت فشله خلال عام واحد من الحكم. وكانت هتافات المصريين في الشوارع ضد الاخوان تدعو الجيش ايضا للتدخل لمساندة المطالبة الشعبية وتنحية الاخوان عن الحكم كما سبق إن حدث مع مبارك عام 2011. وكان جميع المراقبين المحليين والدوليين يتوقعون إن يلعب الجيش والسيسى على رأسه دوراً حاسماً في تلك المواجهة التى توقع البعض أن تحدث حتى قبل 30 يونيو . ولهذا كان تعجبى من سر توقيت هذه الزيارة الغريب.

وقد أرسلت للخارجية في القاهرة لإبلاغهم بما عرفته بشكل شفوي من ملحق الدفاع واقترحت إن أرتب ايضاً لوزير الدفاع لقاءات مع كل من رئيس الجمهورية عبد الله جول ورئيس الوزراء أردوغان، وفوجئت إن الرد جاءني مساء نفس اليوم بالموافقة مع تفضيل السيسى إن تتم كل اللقاءات في اسطنبول التي يرغب في إن يظل فيها فترة زيارته كلها دون إن يغادرها الى أنقرة. وقد تعذر لذلك ترتيب لقاء له مع الرئيس جول وكاد اجتماعه مع أردوغان الا يتحقق لانه كان خارج تركيا حتي يوم سفر السيسى ولكن اردوغان قرر العودة يومها مبكراً إلى اسطنبول للقاء وزير الدفاع المصرى الذى لم يكن معروفاً بعد لدى الدوائر التركية.

ونتيجة قصر المدة المتبقية لإجراء كل الترتيبات اللوجستية للإعداد للزيارة، وقع خطأ إداري أدى الى أن تم الحجز للسيسي ووفده من كبار الضباط في فندق بجانب مطار اسطنبول قريب من مكان المعرض العسكرى ولكن بعيد للغاية عن مقر رئيس الوزراء في قصر دولما بهجة (ومعناها الحديقة المحشوة في البحر لانه مبنى داخل خليج البوسفور وكان اخر مقار حكم السلطان العثمانى) وكذلك يبعد عن كل المناطق السياحية التى كنت ارغب إن اصطحب وزير الدفاع لزيارتها مما اضطرني لان اجمع في يوم واحد من برنامج الزيارة كل هذه الزيارات مع غداء استضافته القنصل العام المصرية

السفيرة وفاء الحديدي في مقر القنصلية المصرية في منطقة بيبك، وهو المبنى التاريخي الذى نفتخر نحن المصريين بامتلاكه منذ عهد الوالدة باشا أم الخديوي عباس حلمى الثاني وزوجة الخديوي توفيق .

وتشغل القنصلية المصرية العامة أحد قصور عديدة كان يملكها امراء ونبلاء مصريون في اسطنبول التي اعتادوا أن يقضوا فيها شهور الصيف ويستضيفون خلالها في قصورهم حفلات على الطراز الأوروبي. وكانت تلك الحفلات تحضرها العائلة المالكة ونبلاء السلطنة العثمانية ليطّلعوا على اخر تصميمات الأزياء الأوروبية وأفضل انواع النبيذ الفرنسي والإيطالي في قصور تطل علي البوسفور صممها وبناها أكبر المهندسين الاوروبيين على أحدث طراز . فمثلا تم تركيب اول مصعد كهربائى في اسطنبول في مطلع القرن العشرين في قصر الخديوى عباس حلمى الثانى في الجهة الاسيوية المقابلة لقصر الولدة باشا ومقر القنصلية الحالي والذي انفقت عليه الدولة ملايين الدولارات لإعادته إلى حالته التي كان عليها قبل مائة عام. وظل الرئيس عبد الله جول كلما قابلته وحتى غادر منصبه يعدني بأن يزور هذا المبنى الذى يعتبره أجمل مبنى على البوسفور واوافقه على ذلك.

وحين وصل وزير الدفاع الفندق من المطار وجلست معه في الجناح المخصص لإقامته والذي يطل على المدخل الشمالى البعيد للبوسفور ولا يرى منه سوى معالم الجانب الاسيوى من اسطنبول اعتذرت له عن الخطأ الإداري الذى تسبب في الحجز في هذا الفندق وأشرت إن التعويض تمثل في أننا حصلنا على الجناح الأكبر في الطابق الأخير من الفندق وان الأمن اشترط ألا يقيم أحد في نفس الدور وبالتالي سوف يستمتع الضيف المصرى بهدوء تام ما كان يستمتع به في اى فندق في وسط مدينة إسطنبول الصاخبة وفنادقها المزدحمة. وانفرجت أسارير السيسى وشكرني لأنه كان يرغب فعلاً في بعض الهدوء الذى لا ينعم به في القاهرة. واليوم أعتقد أنه كان يحتاج لهذا الهدوء والانعزال ليحسم قراره بشأن أمر جلل.

ووجدت وزير الدفاع مهتما بالاستماع منى لتفاصيل العلاقات مع تركيا ومقترحاتي لتطويرها في المجال العسكرى فأشرت إلى إن الأتراك مستعدون لتخصيص 200 مليون دولار من قرض المليار دولار المخصص لمصر لتمويل صفقات سلاح ومعدات عسكرية_منتجة في تركيا . وأضفت اننى أرى إن استقطاع جزء من قرض مخصص للأغراض الاقتصادية لشراء سلاح سوف يكون له أثر سلبى لدى الرأي العام في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية التي تواجها مصر وإنني اقترح لذلك إن يطلب السيسي من نظيره التركي إن يكون هذا القرض إضافيا ولكن بنفس شروط تمويل قرض المليار دولار أي سعر الفائدة المنخفض وفترة السماح الطويلة وكذلك مدة السداد. فوافق السيسى فوراً على اقتراحي وطلب منى نقاط حديث مكتوبة قبل مقابلته مع وزير الدفاع ووعدته بذلك وأشرت اننى أتوقع إن تتم مقابلته مع رئيس الوزراء قبل سفر السيسى واننى اعتقد إن اردوغان هو الذى يمكنه حسم الموافقة على طلبنا

إذا ما تم الاتفاق خلال زيارة السيسى على أنواع السلاح والمعدات التي نحتاجها. فوجه السيسى كبار الضباط المرافقين له للانتهاء من ذلك خلال الأيام القليلة المقبلة وقبل انتهاء الزيارة و قبل الاجتماع مع أردوغان.

والحقيقة اننى أُعجبت بسرعة استجابة السيسى لاقتراحاتي ومطالعته بدقه لكل ما قدمته له من مذكرات للمعلومات ونقاط حديث خلال الزيارة والتزامه بها، وذلك على الرغم من اننى لم أره سوى خلال يومين من الأيام الخمسة التي قضاها في اسطنبول لإجراء المباحثات وزيارة المعرض والقنصلية والأماكن السياحية ودعوته على العشاء مع أعضاء الوفد ولكنه لبي الدعوة وحده مع ملحق الدفاع لتناول الكباب والمشويات والحلوى التركية التي أعجبته جداً وأصر إن يطلب لأعضاء الوفد على نفقته الشخصية منها غداء في اليوم التالي لأنهم لم يتمكنوا من تلبية دعوتي للعشاء معه لأنه كان اليوم الوحيد المتاح لهم للنزول إلى اسطنبول للتسوق والسياحة وقد سمح لهم بذلك. واختار السيسي أن يبقي طوال ثلاثة أيام حبيس الجناح الذي يقيم فيه في أطراف إسطنبول، وهو ما فسرته بعد شهرين بأنه كان يحتاج لفترة من التفكير الهادئ والراحة قبل الأيام العصيبة التي سوف يواجهها بعد ذلك والقرارات المصيرية التي سوف يحتاج لاتخاذها.

ولكننى كنت انا الذى دفع ثمن بُعد الفندق عن منتصف المدينة، فقد اضطررت أن انتقل في أخر ليلة الى فندق اخر وسط المدينة سوف يقيم فيه وفد رئيس الوزراء المصرى هشام قنديل الذى سوف يصل اسطنبول في نفس توقيت مغادرة السيسى لها. وبسبب كثافة المرور في اسطنبول احتجت إلى ساعة ونصف لأصل من وسط المدينة الي فندق إقامة الفريق السيسي لاصطحابه للعشاء مما اضطرني للتوجه للحمام فور وصولى ولكنى عدت لأجد وزير الدفاع ينتظرني داخل السيارة ويبدو أن بعض معاونيه كان ينتظر في مدخل الفندق لابلاغ الوزير بوصولي. وعندما ركبت بجانبه وبادرته بالتحية كان على التليفون مع مدير مكتبه في القاهرة وظل يتحدث معه لمده طويلة وكان مقطب الجبين ولم يسترد بشاشته سوى عندما أبلغته انى أشرب كميات كبيرة من المياه واحتاج للذهاب لدورة المياه تقريباً كل ساعة وان مساعديه ما كان يجب إن يطلبوا منه النزول من غرفته الا بعد أن يتأكدوا من وجودي في انتظاره. وقد رد علىّ ضاحكا بأن العسكريين لا يعترفون بالحاجات الطبيعية للبشر والاولوية عندهم للضبط والربط.

وتكرر الموقف نفسه تقريبا مع ملحق الدفاع وهو رجل فاضل ومهذب ومنضبط للغاية. ففي اليوم الاخير للزيارة تأخر موعد اجتماعنا مع أردوغان بسبب تأخُر وصوله لاسطنبول مما اضطرنا الى تأجيل كل المواعيد ساعتين كاملتين. فاقترحت على وزير الدفاع إن يتم تأجيل موعد اقلاع طائرته ساعتين لاننى لا اضمن حالة المرور في طريق العودة للفندق ولكي اترك لملحق الدفاع مهلة كافية لترتيب لوجستيات المغادرة خاصة وانه كان معنا في كل المقابلات ولم يكن باق في فندق الإقامة،

فتلقيت رداً حاداً من السيسى بأن المغادرة يجب إن تكون في موعدها ورجانى ابلاغ ملحق الدفاع والجانب التركي بذلك حتى لو اضطررنا لإرسال الحقائب في طائرة تجارية لاحقاً. ولما سألته عن السبب خاصة وانه يستخدم طائرة خاصة ويمكننا تأجيل الإقلاع، فوجئت به يبتسم ويقول لي أنه ليس هناك سبب سوى انه لا يحب التأجيل ولما وجدني ابتسم تأدبا دون اقتناع ، قال لي إنني ربما لن أفهم لأنني لم أقض وقتاً كافياً في خدمة القوات المسلحة.

وقد لاحظت أيضاً إن السيسي متدين باعتدال ومهتم جداً بدور المرأة التركية في مجتمعها وأبدى إعجابه بنظافة الشوارع والمساجد والمتاحف في اسطنبول رغم انها مدينة كبيرة ومزدحمة وأخذ يسألني عن كل مبنى نمر به وكنت اعجز أحيانا عن الإجابة فيسأل مرافقينا الأتراك وكان مهتماً بالاستماع لرأيي في سياسة أردوغان الخارجية بالتفصيل قبيل اجتماعه مع اردوغان.

ووجدته خلال الاجتماع مع رئيس الوزراء التركي يستخدم كل نقاط الحديث التي اقترحتها عليه حول العلاقة الاستراتيجية التي يمكن بناؤها بين البلدين، ولكنه أضاف تعبيره عن الإعجاب بالشخصية الكاريزمية والشعبية التى يتمتع بها أردوغان في العالمين العربي والإسلامي وانه يعتقد إن مصر تتطلع لتطوير العلاقة معه والاستفادة من مكانته لدى العالم الغربي ايضاً ووجدت وزير الدفاع التركي الذى حضر اللقاء يشير بإبهامي يديه علامة الاستحسان ويهمس في أذن أردوغان بطلبنا للقرض الإضافي بمبلغ 200 مليون دولار لشراء اسلحة ومعدات عسكرية تركية، فرد أردوغان فوراً انه يسعده الموافقة فوراً على منح هذا القرض الإضافى ويشيد بأهمية التعاون العسكري بين أهم دولتين في الشرق الأوسط، فتدخلت مقترحاً إن يتم الإعلان عن ذلك كأحد نتائج هذا الاجتماع فوافق أردوغان فوراً على ذلك ووجه وزير دفاعه بأن يتفق معي على صياغة بيان مشترك لهذا الغرض. وقضيت فترة انتقالنا بالسيارة للفندق ثم المطار لإعداد مشروع البيان والحصول علي موافقة الفريق السيسي عليه وإرساله إلكترونيا بالتليفون لوزير الدفاع التركى الذي وافق عليه أيضا ثم أرسلته لمعاوني وزير الدفاع المصري لكي يصدر كبيان إعلامي مشترك وحيد عن تلك الزيارة الأولي والناجحة للسيسي لتركيا.

وقد سردت تلك القصة لتوضيح إن الاجتماع الأول والأخير حتى الآن بين أردوغان والسيسي كان ودياً للغاية بل ومثمراً جداً وهو ما أضحكني عندما سمعت بعض مؤيدي الإخوان المسلمين في البلدين لاحقاً يدّعون أن أردوغان حذر مرسى من السيسى بعد لقائه به لانه بحاسته السياسية السادسة اكتشف مايضمره السيسى من خطط للإطاحة بمرسى بعد عودته من اسطنبول بشهر ونصف شهر . ولابد أن أذكر إن انطباع السيسى الذي ذكره لي في السيارة بعد اللقاء عن أردوغان كان أيضاً ايجابيا للغاية واعتقد إن ذلك كان ومازال يمثل جزءاً من السبب في إن السياسة المصرية لم تحاول الرد على الهجوم البذئ الذى تعرضت له مصر من اردوغان وأعوانه بعد 30 يونيو 2013.

ولابد وأن أذكر هنا أيضاً بعض ما جرى في اجتماع السيسى مع أعضاء القنصلية المصرية في اسطنبول والذين انطلقوا بصراحة شديدة يطلبون منه تخليص الشعب المصرى من حكم الإخوان. وكان رده هادئاً وردد بعض ما جاء بتصريحاته العلنية من التحذير من عواقب تدخل الجيش لصالح أحد الأطراف السياسية ضد أطراف أخرى. ولما ذكّره أحد الدبلوماسيين بما حدث في عام 2011 إزاء مبارك أشار السيسي إن الأمور وقتها كانت واضحة حول أين يقف الشعب المصرى وكان لابد للجيش من الوقوف في صفه، وحين سألوه وماذا إذا تكرر الموقف في 30 يونيو أجاب بأنه لابد من الانتظار للحكم على ما سوف يحدث وقتها وان لكل مقام مقال .

وحين انفردت بالسيسي في السيارة في طريق عودتنا الطويل للفندق اعتذرت له عن الصراحة المبالغ فيها التي تحدث بها زملائي أعضاء القنصلية ولكنه رد علىّ بأنه يسمع نفس الآراء داخل نطاق عائلته ومن معارفه الشخصيين فسألته عما إذا كان قد اتخذ قراره إذا ما تكرر سيناريو2011 ، أجابني إنه يحتاج الى معرفة العديد من المدخلات والتطورات التي قد تحدث قبل 30 يونيو، ثم وجدته يغير الموضوع ليسألني عن الوقت الذى احتاجه أردوغان لكى يطور اسطنبول لتتحول لتلك المدينة الجميلة التي نراها بعد أن كنت قد ذكرت له أنها كانت أقذر وأكثر تخلفاً من القاهرة حتى مطلع التسعينيات ثم ظل السيسى صامتاً لحوالى عشر دقائق، واليوم اعتقد انه كان طوال هذه الرحلة يفكر في خطواته اللاحقة والتى نعرف الآن تفاصيلها.

ولابد أن أذكر هنا أن أردوغان خلال مقابلته مع السيسى أشاد عدة مرات بدور الجيش المصرى في مساندة الإرادة الشعبية المصرية في يناير 2011 واحترامه لتلك الإرادة المتمثلة في نتيجة الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة للرئيس المنتخب محمد مرسى .وألمح أردوغان عدة مرات إن لديهم في تركيا تجارب سلبية للغاية لتدخل الجيش التركي في السياسة ضد الإرادة الشعبية وإزاحة مسئولين منتخبين عن طريق انقلابات عسكرية عنيفة ودموية أو صامتة ومستترة، وأنهم في تركيا معجبون بالانجاز المصرى في مجال احترام الجيش لارادة الشعب المصرى والذي تحقق خلال فترة قصيرة بعد الثورة المصرية عام 2011 في حين انه احتاج لوقت طويل في تركيا لكى يستقر ويتأصل ومازال محل شد وجذب. كما لو كان أردوغان يتنبأ بأنه بعد ثلاث سنوات سيواجه محاولة انقلاب جديدة!!!

وقد كان السيسى حريصاً جداً في رده بالتأكيد على إن الجيش المصرى طوال تاريخه كان مؤيداً لإرادة الشعب المصرى ومعبراً عن تلك الإرادة وانه سوف يظل كذلك وانه جيش محترف وطنى وغير مسيس ولا يسمح لجنوده وضباطه بممارسة السياسة أو التحيز لاتجاهات سياسية ولهذا ينظر له الجميع بدون استثناء على أنه أحد اهم ضمانات الاستقرار ودعائم الدولة الوطنية .ولم يكن ممكنا

لاى مستمع لهذا الحوار إن يصدق إن أردوغان سوف يخرج بعد اقل من شهرين ليسب الرجل الذى كان يستمع لحديثه بكل الإعجاب والتقدير .

الفصل الحادي عشر

قنديل في اسطنبول

وبمجرد أن انتهت مراسم التوديع وتنفست الصعداء أنا وملحق الدفاع بعد أن غادرت طائرة وزير الدفاع مطار اسطنبول، هرعت إلى فندق إقامة الوفد المرافق لرئيس الوزراء هشام قنديل والذي كان سيصل في اليوم التالي، وقد طلبت من السيدة السفيرة وفاء الحديدي إن تستقبل الوزراء أعضاء الوفد فى المطار، وتوالت مكالماتها لي تشكو من أن بعض الوزراء لم يصلوا على الرحلات المبلغة للسفارة من رئاسة مجلس الوزراء وبعضهم الاخر لم يقبل عرض القنصل العام إن يستقل معها سيارتها وفضل أن يصطحب معه ممثل جهاز المخابرات العامة في القنصلية في السيارة المخصصة له من مراسم رئاسة الوزراء التركية .وقد خففت من غضب القنصل العام وأرجعت ذلك الى قلة خبرة الوزراء السياسيين.

وقد دعوت على العشاء عمرو درّاج وزير التعاون الدولي والمشرف على برامج التعاون مع تركيا وخاصة الإستفادة من قرض خط ائتمان المليار دولار الثانية مع عدد من كبار رجال الأعمال المصريين الذين حضروا لمرافقة الوفد في زيارة رئيس الوزراء وفعلوا نفس الشيء خلال زيارة الرئيس مرسى وتصرفوا مثل سفراء ودبلوماسيي وزارة الخارجية بحياد كامل وايجابية في التعاون مع حكومة الإخوان المسلمين ومسئوليها.

والجدير بالذكر إن أولئك الذين رفضوا التعاون مع تلك الحكومة كانوا من بعض الفنانين. فقد كان من ضمن برنامج قنديل في اسطنبول حفل عشاء للترويج السياحى لمصر تتحمل نفقات أقامته هيئة تنشيط السياحة التي استقدمت فرقة رقص شعبي بالتنورة والتي تلقى قبولاً في تركيا لتشابه أصولها الصوفية مع رقصات المولوي الصوفية التركية المنسوبة إلى جلال الدين الرومى وشمس الدين التبريزي وغيرهما من أباء الصوفية التركية. وقد فكرت في دعوة مغنية ناشئة مصرية سمعتها قبل ذلك تغنى باللغة العربية والتركية في اسطنبول في افتتاح قناة TRT التركية باللغة العربية والتى حضرها أردوغان عند وصولى ولما اتصلت بها طلبت منى مهلة لتسأل وكيل أعمالها ولكنها عادت وأبلغتني انها لا تود أن تغنى لمسئولين من هذه " الجماعة " . ولما ذكرتها أنها سوف تغنى من أجل الترويج السياحى لمصر، فوجئت بردها أنها ترى إن أعضاء تلك الجماعة يكرهون الفن والفنانين وخاصة النساء منهم بل ويعتبرون صوت المرأة عورة فلماذا يسعون الان حين وصلوا للحكم إن يحضروا ويقيموا حفلة غنائية لإظهار أنهم قد تطوروا وتغيرت أراؤهم الى حين يمكنهم منع الغناء وخاصة بأصوات المطربات كما تملى عليهم عقيدتهم. والحقيقة إن الفكرة كانت فكرتي وقد عرضتها

على مكتب رئيس الوزراء فلم يعترض ولم أبلغهم طبعاً رد المطربة ولكنني أدركت حجم وقوة المقاومة التي تلقاها جماعة الإخوان المسلمين من بعض قطاعات المجتمع في مصر دون الحديث عن بعض مؤسسات الدولة مثل جهاز الشرطة.

وقد وجدت هشام قنديل رجلاً متواضعاً وراغبا في الاستماع منى لكل ما اقترح عليه طرحه على المسئولين الأتراك قبل لقائه بهم. ولاحظت انه تجنب الاجتماع بى في غرفته في الفندق نظراً لانه يكون هناك في صحبة أعضاء الإخوان من الوزراء مثل يحيى حامد وزير الاستثمار والذي أعرف انه أحد أعوان خيرت الشاطر حيث سبق أن زار أنقرة وهو مشرف على " المتابعة " في رئاسة الجمهورية وقبل إن يتولى وزارة الاستثمار واكتشفت انه يستمد نفوذه من صلته المباشرة مع مكتب الإرشاد أو "المقطم" كما كانوا يصفون مركز السلطة في مصر .

وكان قنديل يفضل إن يستفيد من الوقت الطويل الذي أمضيه معه منفرداً في السيارة للانتقال بين المقابلات والاجتماعات المختلفة لكي اشرح له خلفية الموضوعات التي سوف يناقشها وتوصيتي بشأنها. وأذكر أننا كنا فى طريقنا لأول اجتماع لقنديل في اسطنبول وكان مع الرئيس التركي عبد الله جول. وفى الطريق ذكرت لرئيس الوزراء المصرى إن الرئيس التركي صديق شخصي لرجل الأعمال المصري ووزير الصناعة والتجارة السابق رشيد محمد رشيد وإنني لمست بنفسي عمق هذه الصداقة خلال زيارات رشيد المتعددة لتركيا خلال الشهور الستة الأولى لي في تركيا والتى قدمني فيها للعديد من المسئولين ورجال الأعمال الأتراك ومن بينهم الرئيس جول الذي كنت قد التقيته مرة واحدة فقط عند تقديم أوراق اعتمادي .

ولابد وأن أكتب يوماً عن رشيد محمد رشيد و دوره البارز في تطوير علاقات مصر الإقتصادية مع تركيا خلال هذه الشهور القليلة قبل خروجه من مصر عام 2011 قبيل صدور عدد من الأحكام بالسجن والغرامة المشددة عليه لاتهامه بمخالفة القانون واستغلال منصبه وإضاعة أموال على الدولة. وأوضحت لقنديل إن جول قد يطرح عليه طلب العفو عن رشيد والسماح له بالعودة لمصر وأوصيته إن يسأل عن رأى الرئيس مرسى في هذا الموضوع قبل أن يدخل الاجتماع حتى تكون إجابته ذات مصداقية، فاتصل قنديل امامى بعصام الحداد مستشار مرسى للشئون الخارجية وأبلغه ما قلته له فرد الحداد بأن الرئيس مرسى سوف يعفو عن رشيد بعد انتهاء جلسات المحاكمة وصدور أحكام نهائية، وبالطبع لم يتح لمرسى تنفيذ وعده لأنه نفسه دخل السجن بعد شهرين من إبلاغ قنديل لجول هذا الوعد.

كما أتذكر هنا إن الرئيس جول حاول محاولة مماثلة للتوسط بين حكومة الإخوان المسلمين وبين رجل الأعمال نجيب ساويرس الذى فرضت علي أسرته تلك الحكومة دفع ضرائب تزيد عن 6 مليار جنية مستحقة عن صفقة بيع أحدى شركات الأسرة عن طريق البورصة لتجنب دفع ضرائب على عائد

البيع. ولما رفضت عائلة ساويرس دفع الضرائب المستحقة أصدر النائب العام أمراً بمنع السفر على الوالد وأبنائه الباقين في مصر في حين كان نجيب ساويرس قد نجح قبلها في السفر للخارج. وفوجئت بمستشار الرئيس جول للشئون الخارجية وصديقى العزيز أرشد هورموزلو يتصل بى مساء أحد الأيام قبل سفر جول لحضور مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامى في القاهرة في مطلع 2012 ويطلب مني تعريفه بطريقة للتواصل مع نجيب ساويرس لان جول يرغب في الوساطة بينه وبين الحكومة المصرية للوصول لحل وسط، ويرجو أن يعود ساويرس للقاهرة لمقابلته هناك ويتعهد له بأنه في حالة عدم التوصل لاتفاق فسوف يحصل على تعهد من الرئيس مرسى بأن يسمح له بمغادرة مصر على طائرة الرئيس التركي .

وكنت بالمصادفة قد سبق لي أن تواصلت مع نجيب ساويرس بناء على طلب صديقي العزيز الوزير أحمد ابو الغيط للوساطة بينه وبين السلطات الجزائرية وقت إن كنت مساعداً لوزير الخارجية للشئون العربية أيضاً حول نزاع له موضوع مماثل عندما فرضت السلطات الجزائرية ضرائب باهظة على شركة اتصالات يملكها ساويرس في الجزائر لإجباره على بيعها بسعر بخس لأحد المستثمرين "الواصلين باستخدام العامية المصرية" .

واتصلت اولاً بوزير الخارجية المصري لأستأذنه في الاتصال بساويرس لنقل رسالة الرئيس التركي له فأحالني وزير الخارجية لرئيس الديوان السفير رفاعة الطهطاوي الذي أكد لي إن الرئيس مرسى مستعد للتوصل لحل وسط، ولكنه لا يستطيع قبل التوصل لذلك الحل التدخل في الأحكام القضائية بما فيها الحكم علي أفراد أسرة ساويرس بالمنع من السفر .

اتصلت بساويرس الذي ألقى عليّ محاضرة في عدم تصديقه لأي وعود يقدمها الإخوان وحكومتهم وأنه لا يمكن إن يعود إلى مصر طالما ظل المنع من السفر مسلطاً على رقاب أسرته، وطلب منى إبلاغ الرئيس جول انه يمكنه أن يصل لإسطنبول على متن طائرة خاصة في الوقت والتاريخ الذي يرغب الرئيس جول في اللقاء به أو في لقائه في دولة ثالثة ولكنه لن يعود لمصر تحت اى ظرف قبل التوصل لاتفاق مع الإخوان. وقد نقلت تلك الرسالة لهورموزلو وأعطيته رقم تليفون ساويرس لكي يتصل به مباشرة لترتيب ذلك اللقاء في اسطنبول لاحقا وهو ما حدث فعلاً ولكن ساويرس لم يبلغني ولم يطلب مساعدتي في هذا الشأن.

وعلمت من هورموزلو إن جول أثار الموضوع مع مرسى في القاهرة وأن الإخوان راعوا تدخله في التوصل لاتفاق لتقسيط المبلغ المطلوب من ساويرس على ثلاثة سنوات ووافق ساويرس ووقع على الاتفاق ودفع بالفعل أول قسط. والغريب انه بعد 30 يونيو 2013 وسقوط حكم الإخوان الذي كان ساويرس ينتقده ويحاربه وتولى نظام سياسى يتيح لساويرس وشركاته العمل في مختلف مجالات التنمية وخاصة العقارية، فإذا بساويرس يمتنع عن سداد بقية الأقساط لخزانة الدولة التي تعاني من

عجز فادح في ميزانيتها، والأغرب أن الدولة لم تستصدر حتي الآن حكماً قضائياً ضده لإجباره على السداد.

وأعود لزيارة قنديل لتركيا والتي كانت مليئة بغرائب الأمور بالنسبة لي في طريقة تعامل بعض الوزراء السياسيين الجدد مع رئيس الوزراء ومع بعضهم البعض، فحين كنا في طريقنا لقصر دولما بهجة لمقابلة رئيس الوزراء أردوغان حذرت قنديل أنه على الرغم من أن المراسم التركية لم تبلغنا بأن اللقاء سوف يكون ثنائياً ومنفرداً بين رئيسي الوزارة إلا إن السوابق تشير إلى إن أردوغان يرغب في الانفراد بالمسئولين المصريين في حين يحضر الإجتماعات من الجانب التركي كل المسئولين المختصين. وأوضحت لقنديل انه يستطيع إن يطلب في تلك الحالة حضور وزرائه وحضوري فوعدني قنديل بذلك إذا احتاج الأمر.

وبالفعل حين دخلت سيارة رئيس الوزراء المصري التي كنت أستقلها معه القصر احتجز الأمن بقية الموكب، وحين نزلت من السيارة وسلمت على أردوغان مع قنديل طلب منى مستشاره إن اسمح لهما بالتقاط صورة تذكارية منفردين فتنحيت وهمس لي المستشار إن أردوغان يرغب في إن يكون اللقاء ثنائياً منفرداً أولاً ثم ينضم الوفدان بعد ذلك فطلبت منه إن يجتمع معنا الوفد التركي، فلم أجد في الصالون المخصص لانتظارنا إلا صديقي السفير التركي احمد بيجالى الذي كان يعمل ممثلاً للخارجية في رئاسة الوزراء ولا يحضر أبداً مثل هذه الاجتماعات الهامة . واتى الوزيران المصريان اللذان كان من المفروض إن يحضرا الاجتماع وكان وزير التعاون الدولي عمرو دراج هادئاً ومتفهما عندما شرحت لهما ما حدث وأنه أمر معتاد لدى الأتراك وأوضحت لهما إن رئيس الوزراء المصري يعرف انه يمكن إن يطلبنا للمشاركة في الاجتماع حين يريد.

وعلى خلاف رد فعل عصام الحداد عندما وقع موقف مماثل خلال زيارة مرسى لأنقرة، أنفجر وزير الاستثمار منتقداً سكوتي على هذه "الجليطة" التركية وأصر على أن يدخل الاجتماع. فألقيت عليه درساً في أصول التخاطب مع سفراء مصر الذين يعرفون واجبهم ويوضحون لزوارهم من المسئولين المصريين قواعد التعامل في الدولة المضيفة وما يمكنهم وما لا يمكنهم عمله. وأكدت له أن رئيس الوزراء المصري يعرف جيداً إن بإمكانه إن يطلب مشاركتنا في الاجتماع وانه يمكن إن ينقل له من خلال السفير التركي الموجود معنا إي رساله يرغب فيها ولكنى لا أقبل الطريقة التي تحدث بها معي ولن اسمح له بتكرارها دون إن أشكو للقاهرة تجاوزه غير المقبول .

وفوجئت بالرجل ينام على الأريكة التى يجلس عليها أمام السفير التركي الذى يجلس معنا ويضع يده على رأسه ويقول إن لديه صداع شديد نتيجة ارتفاع ضغط الدم فطلبت من السفير التركي استدعاء طبيب لفحصه ولكن قبل إن يأتى الطبيب أتى مدير المراسم ليدعونا للانضمام لرئيس الوزراء فوجدت ذلك الرجل الذي يُدعي يحيى حامد يقفز من الأريكة ويسبقنا لغرفة الاجتماع التى وجدنا فيها

قنديل وأردوغان يقفان أمام النافذة لالتقاط صور تذكارية مع خلفية البوسفور وطلبوا مننا إن ننضم إليهما في الصورة، فقدمت الوزيرين لأردوغان الذى غمغم قائلاً " ما شاء الله " ما شاء الله ." وظهرت صورنا مع رئيس الوزراء في الجرائد المصرية والتركية ليعتقد من يراها أننا شاركنا في اجتماع هام تقرر على أساسه مستقبل العلاقات بين الدولتين ومستقبل المنطقة والحقيقة غير ذلك تماماً .

وهنا لابد وأن أوضح إن حكومة هشام قنديل لم تأت بخطة عمل جديدة لطرحها على الجانب التركي لطلب مساعدته وإنما جاءت بقائمة من المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لتطلب من حكومة أردوغان المساعدة في حلها عن طريق المساعدة المالية وتقديم الخبرة والمشورة الفنية والإشراف أيضاً على تنفيذ تلك الحلول . وقد تسبب ذلك في تعجب الجانب التركي الذى كانت لديه تعليمات مشددة من أردوغان بالتجاوب بقدر الإمكان مع طلبات المساعدة المصرية.

وقد وصل الأمر خلال محادثات أجراها صلاح عبد المقصود وزير الإعلام الاخوانى مع بولنت_ ارينتش نائب رئيس الوزراء التركي والمشرف على الإعلام في تركيا إن نقلت لارينتش ما قاله لي قبلها الوزير المصري بأن التليفزيون المصري يحتاج كل شيء من تركيا من استوديوهات وكاميرات وإضاءة وتدريب مذيعين ومخرجين ومنتجين وان يتم تنفيذ تمويل كل تلك المساعدات فى صورة منح لا ترد. ولما أبدي لي أرينتش عدم قدرة بلاده علي تقديم تلك المساعدات كلها فخرجت من غرفة الاجتماع لأنفرد بالوزير المصري وانصحه بأن يحدد ما هى الأولوية الأولى التي يرغب في الحصول على مساعدة الاتراك حولها لكى يمكن الحصول على رد ايجابي تركى، أجابني إن كل ما ذكره هو أولوية مطلقة لان التليفزيون المصري منهار تماماً وقد تم الاتفاق داخل الحكومة المصرية على إن يطلب عبد المقصود كل شيء دون تحديد أولويات.

والطريف إن زميلي السفير علاء الحديدي الذى كان يعمل مستشاراً لرئيس الوزراء وقتها ابلغني إن عبد المقصود نفسه سافر لتركيا دون إن يحصل على موافقة رئيس الوزراء ودون إخطاره وان قنديل علم بالزيارة من الصحف، ففهمت إن سياسة الجزر المنعزلة التي كنا نشكو منها ايام مبارك قد زادت واستفحلت أيام حكومة الإخوان . وطبعاً حين رددت لنائب رئيس الوزراء التركي ما قاله لي الوزير المصري خارج غرفة الاجتماع أجابني انه سوف يرسل وفداً من التليفزيون التركي لدراسة أوضاع التليفزيون المصري واحتياجاته وتقرير ما يمكن لهم تقديمه من مساعدة وخاصة في غياب أية دراسات أو أرقام أو أولويات محددة مقدمة من الجانب المصري. وطبعاً تكرر هذا الموقف مع بقية الوزراء الذين حضروا كمقدمة لزيارة هشام قنديل وانتهى الأمر بأن قرر الأتراك إيفاد لجان عديدة لدراسة المشاكل المصرية على أرض الواقع.

وانهمرت الوفود المصرية الراغبة في التعرف على ما يسمى " بالتجربة التركية " في كل المجالات من خصخصة المصانع إلى حل مشاكل المرور عن طريق إنشاء حارات للمواصلات العامة

وزيادة عدادات الانتظار في شوارع وسط القاهرة وإصلاح مصر للطيران وحل مشكلة العشوائيات وجمع وتدوير القمامة وتخطيط المدن الجديدة وتطوير النقل النهرى والبحرى على غرار اسطنبول وتحديث القطارات والمترو والترام وإنتاج الأتوبيسات التركية في مصر.

وقد أسفر افتقار الجانب المصري للإعداد والدراسة وعدم وجود تصور مصري للحلول المطلوبة ان أصبح الامر متروكاً للجانب التركي الذي أبدى استعداده للمساعدة في كل المجالات رغم إدراكه إن التمويل المتوفر لا يتجاوز المليار دولار قيمة خط الائتمان الذي أتاحته الحكومة التركية لمصر لشراء معدات ومواد ومشروعات تركية وهى لا تكفى لتمويل المشروعات التى يرغب فيها الجانب المصرى في مجال واحد من تلك المجالات المتعددة. كما أسفر أيضاً عن تطبيق حلول تركية لا تتلاءم مع الواقع المصرى بل وان بعضها لم يأخذ في الحسبان اختلاف الظروف بين البلدين وأوضح تلك الأمثلة كان تطبيق نظام حارة المرور المخصصة للأتوبيسات العامة في ساعات الذروة والتى كانت في الحالة التركية خطوة انتقالية نحو إنشاء خط ترام أو مترو سريع في تلك الحارة وكهربتها والغريب إن الجانب المصري بدأ بنزع قضبان خطوط مترو مصر الجديدة ومدينة نصر المكهرب لتخصيص مكانها لحارة مرورية بدلاً من تحديث هذه القضبان وعربات المرور والترام لتصبح وسيلة سريعة للنقل على تلك الخطوط المكهربة التي كانت موجودة بالفعل في مصر لأكثر من نصف قرن.

كما واجه الجانب المصري مشكلة غياب الانضباط وتراجع سلطة الدولة في فرض القانون من أجل تطبيق بعض الحلول التي نجحت في تركيا لحل بعض المشاكل مثل مشكلة الأحياء العشوائية، فقد كانت الدولة التركية هي الضامن لتنفيذ أي اتفاق بين المحليات والمقاولون وساكنى العشوائيات حول تعويضهم كما سبق الشرح وضمان التزام كل الأطراف بما تم الاتفاق عليه ومطابقته لمقتضيات القانون التركي وهي سلطة كانت غائبة في مصر قبل عام 2011 وتفاقم غيابها بعدها وحتى الآن إلى حد كبير.

الفصل الثاني عشر

سفير أربعة عهود في مصر لدى السلطان التركي

حين عدت وزوجتي ورفيقة مسيرتي ثريا الخضراوى إلى أنقرة لجمع حاجاتنا وشحنها للقاهرة كانت تنتابنا مشاعر متصارعة ومتناقضة. فلأول مرة طوال فترة عملى الدبلوماسي التى زادت عن ثلاثة عقود أغادر دولة الاعتماد التى أخدم فيها قبل نهاية مدتى بسبب أزمة حادة فى العلاقات مع بلادي ولأول مرة يكون أمامنا فقط أربعة أيام لشحن أمتعتنا ولإنهاء متعلقات فترة عمل امتدت لأكثر من ثلاث سنوات. واخترنا الاكتفاء بقبول ثلاث حفلات توديع في الليالي الثلاث التي كانت باقية لنا في أنقرة قبل مغادرتها صباح اليوم الرابع.

وكان الاحتفال الأول لتوديعنا من السفراء العرب والمسلمين فى دار سكن وضيافة سفير فلسطين نبيل معلوف والسيدة حرمه وهما من أنشط وأكرم وأذكى الدبلوماسيين العرب الذين التقينا بهم في عملنا الدبلوماسي. وطبعاً تحول الحفل الذى كان قاصراً على السفراء العرب والمسلمين وزوجاتهم الى فرصة سانحة لي لعرض كافة المحاولات التي قمت بها للحفاظ على حد ادنى من العلاقات بين البلدين وشرحت ان معظم كبار المسئولين الأتراك الذين التقيت بهم بمن فيهم الرئيس عبدالله جول ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو كانوا يشاركوني هذه الرغبة ولكن أحدا منهم لم يجرؤ أو ينجح في تغيير رأى أردوغان أو حتى إقناعه بالصمت الإعلامي الذى اقترحته والإمتناع عن التحريض ضد القيادة الجديدة في مصر والكف عن استضافة الهاربين من قيادات الإخوان ووقف دعم محاولاتهم من أجل شن حملة دولية ضد مصر.

ولما ذكر لى سفراء قطر وليبيا والسودان إن داود أوغلو ذكر لهم ما يناقض روايتي وأدعى لهم أنه مازال يقوم بمحاولات للوصول لحل سياسي في مصر التي قررت تخفيض العلاقات وطرد السفير التركي هناك، وأدعى لهم انه أبلغني بجهوده في منتصف يوليو حين التقى بي في مطار أنقرة قبل سفري للقاهرة. فما كان منى إلا أن اتصلت بزميلي في السفارة محمد عاطف وطلبت منه أن يرسل لي فوراً الكترونياً صورة لمحضر اجتماعي ذلك مع داود أوغلو، وخلافاً للعرف الدبلوماسي قمت بإطلاعهم علي أهم ما دار بيني وبين وزير الخارجية التركي، واليوم انشر هنا موجزا لأهم مادار خلال مقابلتي مع أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي في مطار أنقرة في 19 يوليو 2013 لاعتقادي بأهمية تسجيل وقائع ذلك الإجتماع الهام للتاريخ ولمطالعة الأجيال الأصغر من الدبلوماسيين والباحثين.

1. **بادر الوزير التركي بتوضيح أن كافة البيانات الصادرة من قبل الجانب التركي تعليقاً على تطورات الأوضاع في مصر بعد 30 يونيو تأتي لتأييد إرادة الشعب المصري واحترامها، مؤكداً على أن تركيا تعني في مواقفها بالشعب المصري بأكمله، وأن موقفها لا يعتمد على تأييد أي طرف سياسي بما في ذلك الإخوان المسلمين أو السلفيين أو حركة تمرد.**
2. **أضاف الوزير التركي أن هناك ثلاثة أسباب لعدم ترحيب تركيا بالتدخل العسكري في السياسة في مصر هي:**

- **إيمان تركيا بأن مصر كدولة كبيرة هامة فلابد أن يكون أي قرار يتخذ فيها للشعب المصري كله وليس لمؤسسة واحدة.**
- **تركيا لديها تجارب مماثلة في تاريخها أدت لنتائج أليمة، مشيرا إلى ما تعرض له شخصيا وكل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من آثار سلبية نتيجة الانقلابات العسكرية في تركيا. مع الإشارة إلى أن أي سياسي تركي لا يمكنه الترحيب بالانقلابات العسكرية، وأن هذا موقف مبدئي كان سيتم اتخاذه من قبل تركيا حتي في حالة ما إذا كان د. البرادعي (المدني العلماني) هو من في الحكم وليس د. مرسي.**
- **مصر تعد بمثابة العمود الفقري في المنطقة، وهناك تخوف من أن يؤدي ما حدث فيها إلى تأثير دومينو سلبي في باقي دول المنطقة حيث أنه إذا ما تم الترحيب بهذا التدخل العسكري في مصر فإن المؤسسات العسكرية في المنطقة ستمنح لنفسها نفس الحق.**

3. **واشار الوزير أن هناك مسئولية كبيرة ملقاة على عاتقي وعاتق نظيري السفير التركي في القاهرة، للحفاظ على العلاقات القوية بين البلدين خلال تلك المرحلة الحرجة المقبلة.**
4. **قمت من جانبي بتوضيح أنني في إطار ما ذكره الوزير التركي بشأن مسئوليتي عن الحفاظ على العلاقات، وكما فعلت عام 2011، من واقع حرصي على العلاقات المصرية التركية، فإنني أرغب في توضيح بعض الحقائق والملاحظات التي من شأنها التأثير سلبياً على تلك العلاقات على المدى الطويل.**
5. **أشرت إلى أن الأغلبية من الشعب المصري خرجت في مظاهرات بدءاً من يوم 28 يونيو 2013 تفوق مظاهرات ثورة 25 يناير 2011، للمطالبة بالتغيير في ضوء الأداء السيئ لإدارة الرئيس مرسي والذي حاول عدد من المسئولين الأتراك ومن بينهم وزير الخارجية داود**

أوغلو نفسه توجيه النصح لها في هذا الشأن، فضلا عن الاستحواذ السياسي الذي مارسه فصيل واحد خلال العام الماضي. وان الجيش المصري كما فعل في 2011 وبعد التأكد من مساندة أغلبية الشعب المصري لتلك المطالب وتصاعد احتمالات وقوع مصادمات دموية ما بين المتظاهرين ومؤيدي مرسي، قرر التدخل والانحياز لمطالب الشعب المصري.

6. وأضفت أن الرأي العام المصري ينظر بمرارة للموقف التركي من تلك التطورات خاصة في ضوء التصريحات شديدة السلبية التي صدرت عن مسئولين أتراك اعتمادا على معلومات مغلوطة وغير مدققة، ويعقد المقارنات ما بين موقف تركيا من ثورة 2011، وموقفها مما يعتبره أغلبية الشعب المصري ثورة أخرى في 2013 لا تختلف عن 2011 سوى أنها ضد الإخوان المسلمين هذه المرة، وأن نتيجة تلك المقارنة هي ترسخ الاعتقاد لدى الشعب المصري بأن تركيا في الواقع تنحاز إلي جماعة الإخوان المسلمين ضد غالبية الشعب المصري بما يؤثر بشكل سلبي للغاية على صورة تركيا في مصر، ويمثل خطراً حقيقياً على مستقبل العلاقات المصرية التركية بل وقد يمتد إلى صورة تركيا في الكثير من الدول العربية.

7. علق الوزير التركي بأنه من الصعب قياس الأغلبية والاقلية اعتماداً على تقدير الأعداد في المظاهرات، وأنه حتى في حالة إقرار أن الملايين من الشعب المصري نزلت في مظاهرات ضد الرئيس مرسي، فإن هناك ملايين مماثلة وقد تكون أكبر تتواجد في الشوارع المصرية الآن احتجاجاً على هذا التدخل العسكري.

8. واضاف الوزير أنه لم يصدر أي تصريح من أي من المسئولين الأتراك فيه إساءة أو محاولة للتدخل في الشأن المصري، وأوضح أنه يحرص خلال مقابلته معي على عدم استخدام وصف "الانقلاب العسكري" تقديراً لي، لكن ما صدر من تصريحات رسمية تركية كانت في إطار توضيح الموقف التركي، كما أن هناك تصريحات من دول أخرى ساندت فيها هذا التدخل العسكري في مصر، ولم تعتبرها الإدارة المصرية تدخلا في الشئون الداخلية، مشيراً إلى أن تلك الدول لم تقدم مساعدات لمصر خلال حكم مرسي فيما تسارع الآن بتقديم مساعدات لمصر.

9. أوضحت من جانبي أن أي تقييم موضوعي ومبني على الحقائق على الأرض يشير بوضوح إلى أن أغلبية الشعب خرجت للاحتجاج على سياسات مرسي، خاصة في ضوء عناده فيما يتعلق بالوصول إلى تفاهمات سياسية سواء من خلال تنظيم استفتاء على بقائه في الحكم أو إعلان الانتخابات المبكرة، وأنني أعلم أن الوزير التركي شخصياً طرح مبادرة للأخذ بحل

الاستفتاء على بقاء مرسي وهو ما قوبل بالرفض من قبل جماعة الإخوان المسلمين ومن مرسي نفسه.

10. **وأضفت أنه فيما يتعلق بالدول الأخرى فلم تصدر تصريحات لتأييد ما حدث في مصر، بل كانت في إطار احترام قرار الشعب المصري وهو الطرف الوحيد الذي لديه الحق في إقرار الوسيلة التي يتم التعامل بها فيما يتعلق بالعملية السياسية في مصر. واضفت أن أخطر مشكلة يمثلها الموقف التركي هو أنه يساعد على زيادة الاستقطاب في المنطقة حيث تعتبر العديد من الدول العربية أن الموقف التركي يأتي في إطار مساندة فصيل سياسي بعينه وهو ما سيدفعها لاتخاذ موقف مضاد. وأوضحت أنه فيما يتعلق بالدول الخليجية واتهامها بأنها لم تقدم مساعدات لمصر خلال حكم مرسي والتي أشار إليها الوزير التركي كما تمت الإشارة إليها أيضا في تصريحات لعدة مسئولين أتراك منهم رئيس الوزراء أردوغان، فإن بعض تلك الدول قامت بتقديم مساعدات مالية هامة لمصر في أعقاب ثورة 25 يناير.**

11. **وأشرت أنه في ضوء استمرار الموقف التركي، فإن الإدارة المصرية تواجه ضغوطا شعبية وإعلامية متزايدة لاتخاذ موقف في هذا الشأن، بل إن بعض تجمعات رجال الأعمال بدأت في المطالبة بمقاطعة البضائع التركية وتجميد العمل بالاتفاقيات التجارية بين البلدين. وإنني في هذا الصدد اقترح مبادرة شخصية من جانبي لتهدئة الأوضاع وحصر الأضرار التي قد تصيب العلاقات أن يتم اللجوء لفترة صمت من قبل المسئولين الأتراك عن التعليق على التطورات في مصر بما يكفل إتاحة الفرصة لحدوث تطورات إيجابية في مصر وأن تقوم تركيا بتقييمها والتعليق عليها بإيجابية، وأعدت التأكيد أهمية الحفاظ على صورة تركيا لدى الرأي العام المصري.**

12. **عقب الوزير أنه من الصعب أن يتم الالتزام بالصمت في ضوء استمرار حبس د. محمد مرسي الذي يعد أول رئيس مدني منتخب في مصر، بل وحتى عدم الإفصاح عن مكان احتجازه، وكذلك استمرار حبس قيادات جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، حيث أن ذلك يشير إلى أن هناك اتجاه لإقصاء هذا الفصيل من العملية السياسية في مصر بما يخالف مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.**

13. **أوضحت من جانبي أن تركيا طالما ما عارضت تعليق الدول الأخرى حول أوضاعها الداخلية خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أو حبس الصحفيين أو التعامل مع المظاهرات،**

ومن ثم فإن إصرار تركيا على التعليق على الشئون الداخلية المصرية يعد أمرا مستغربا، إلا أنه في ضوء العلاقات الوثيقة ما بين البلدين فإنني أؤكد أنه لا توجد نية لإقصاء أي طرف من العملية السياسية، أو اتخاذ إجراءات استثنائية تجاه أي شخص أو طرف، مشيراً إلى أن السلطات المصرية كانت قد أعلنت أن تحديد إقامة د.مرسي يأتي في إطار الإجراءات القانونية والقضائية المتخذة ضده من السلطة القضائية، مع التأكيد على حسن معاملته والحفاظ علي سلامته الشخصية وأنه سوف تتم محاكمته أمام القضاء المصري.

14. **وأضفت أن مبادرتي الشخصية ترتكز على إتاحة الفرصة والاقتصار على تبادل الاتصال والرسائل من خلال القنوات الدبلوماسية للمساعدة في الحفاظ على العلاقات وعدم التورط في تصريحات من الصعب معالجة آثارها، كتلك الخاصة بادعاء رفض رئيس الوزراء التركي لطلب من د. محمد البرادعي نائب رئيس الجمهورية الاتصال به، وأوضحت أنني أعلم أن مبادرة تحقيق الاتصال جاءت من قبل السفير التركي في القاهرة وأن د. البرادعي أبدى عدم ممانعته في إتمام الاتصال، مشيراً إلى أنه بغض النظر عن صحة ما صرح به رئيس الوزراء التركي فإن تناول هذا الموضوع بالشكل الذي تم به علانية وإهانة مسئول مصري كبير، سوق يُلحق ضررا كبيرا على العلاقات في المستقبل.**

15. **شدد الوزير على حرص تركيا على العلاقات مع مصر، وأن الموقف التركي لم يتم اتخاذه تحيزا لأحد الأطراف السياسية بل في إطار ما سبق أن ذكره، وأن تركيا تأمل في سرعة إجراء انتخابات ديمقراطية في مصر بمشاركة كافة الأطراف، بما سيتيح مزيد من توثيق العلاقات ما بين الدولتين.**

16. **في أعقاب انتهاء المقابلة والتي عُقدت في مطار أنقرة قبيل توجه وزير الخارجية التركي لإسطنبول واستمرت لأكثر من ساعة ، انتحي داود أوغلو بي جانباً حيث أوضح أنه سيكون من الصعب اقناع رئيس الوزراء التركي بالتوقف عن التعليق علناً على الاوضاع في مصر، في ظل استمرار احتجاز د. محمد مرسي وعدم الإعلان عن مكانه، خاصة للعلاقة الوثيقة التي تجمع بينهما، مضيفاً أنه يسعى للتخفيف من حدة تصريحات رئيس الوزراء حتى أنه قام بشطب عدة فقرات من كلمته أمام حفل الإفطار السنوي الذي نظمه حزب العدالة والتنمية للسفراء أمس الخميس، إلا أنه بالرغم من ذلك قام إردوغان بإعادة إضافتها.**

17. أشرت من جانبي أن وضع شرط الإفراج عن د. محمد مرسي لتهدئة نبرة الخطاب التركي، يعد أمرا غير مقبولً بل وبمثابة انغماس تركي في الشأن السياسي المصري، موضحاً أنني قررت الاعتذار عن حضور إفطار الحزب أمس تجنباً لقيام رئيس الوزراء بتضمين كلمته لما يمكن اعتباره تدخلا في الشأن المصري أو إساءة للإدارة المصرية الحالية مما كان سيدفعني لمغادرة حفل الإفطار اعتراضاً على ذلك وهو ما كان سيمثل تصعيداً أرغب كما ترغب الإدارة المصرية في تجنبه، وقد أكد وزير الخارجية التركي أن هذا القرار بعدم المشاركة كان حكيماً ويعد تلافيا بالتأكيد للتصعيد.

18. واوضح وزير الخارجية أنه لم يقصد وضع شرط لتهدئة الخطاب التركي، بل رغب فقط في توضيح المصاعب التي يواجها في التعامل مع هذا الشأن، مشيراً إلى أن اتخاذ قرار بالإفراج عن مرسي وقيادات جماعة الإخوان المسلمين يمكن أن يمثل فرصة لوساطة تركية في الازمة السياسية في مصر. وفيما يتعلق بموضوع الاتصال ما بين نائب رئيس الجمهورية المصري، ورئيس الوزراء التركي، اشار وزير الخارجية التركي إلى ترجيحه بأن العرض على أردوغان قد تم بشكل خاطئ فهم منه أنها مبادرة من البرادعي، وهو ما عقبت عليه بأنه في كافة الاحوال فإن تصريحات أردوغان العلنية في هذا الشأن لا تمثل الأسلوب الامثل أو الحريص للحفاظ على العلاقات المصرية التركية.

19. أوضحت من جانبي أنني على يقين من أن كافة الأطراف المصرية لا ترغب في أي وساطة خارجية بعد أن أصر الإخوان علي رفض أي حلول وسط، موضحاً أن مبادرتي بانتهاج فترة صمت لضمان عدم تأثر العلاقات الثنائية، خاصة في ضوء أن المحاولات التركية لدى الدول الأوروبية بل ولدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتصعيد ضد مصر، قد بلغت القاهرة بكافة تفاصيلها، إلا أنه على الرغم من ذلك فقد انتهجت الإدارة المصرية منهج عدم التصعيد حفاظا على العلاقات. واضفت أنه في حالة استمرار الخطاب التركي المتشدد وما سيصاحبه من ضغوط شعبية على الإدارة المصرية فقد تجد نفسها مضطرة لاتخاذ موقف ضد تركيا.

20. أعاد الوزير التركي التأكيد على حرص بلاده على العلاقات ما بين البلدين، بل واستمرار كافة أشكال التعاون بما في ذلك حزمة المساعدات المالية التي قدمتها تركيا لمصر، بما في ذلك الخط الائتماني بقيمة مليار دولار، والتعاون في مجال التصنيع العسكري المشترك، ومختلف أوجه التعاون الأخرى.

وعودة للعشاء العربي والإسلامي لتوديعنا في أنقرة، فقد أكدت للسفراء العرب ان مصر صبرت لمدة حوالي خمسة شهور عن تجاوزات وسباب أردوغان ضد قياداتها الجديدة ودعمه لمحاولات استصدار إدانة دولية من مجلس الأمن لمصر وفرض عقوبات عليها ومطالبته للدول الأوروبية أن تفعل نفس الشيء وإيوائه لقيادات من الإخوان المسلمين متهمين بالقتل فى مصر بل ونقل بياناتهم وأحاديثهم عبر وسائل الإعلام التركية الناطقة بالعربية سواء وكالة الأناضول للأنباء او تليفزيون TRT باللغة العربية والذي بدأ مسئولوه في مساعدة الإخوان لإنشاء محطات تليفزيونية موجهة لمصر في اسطنبول. وكان السفراء العرب يكتبون بدقة كل ما أقول لأنه يكشف لهم حقائق مخالفة تماماً لما ظل المسئولون الأتراك يرددونه لهم طوال الشهور الخمسة الماضية منذ 30 يونيو وحتى مساء ذلك اليوم يوم 25 نوفمبر 2013.

وكان عشاء التوديع الثانى باستضافة عميد السلك الدبلوماسي في أنقرة والذي كان وقتها هو أيضا سفير الكويت وأحد اعز الأصدقاء وهو والسيدة حرمه. وقد طلبت منه – رداً على استفساره – أن يدعو فقط سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن وعميد السفراء الأفارقة والاتحاد الأوروبي وكل كبار المسئولين الأتراك في وزارات الخارجية والتجارة الخارجية والدفاع والذين كنت أعرف سلفاً إن تعليمات مكتب رئيس الوزراء قد صدرت لهم بعدم حضور أى حفل لتوديعى.

وتلقيت قبل العشاء مكالمتين تليفونيتين من السفير الأمريكي فرانك ريتشاردونى وزوجته د.مارى اللذين طلبا الحضور لتوديعنا في منزلنا في اليوم التالي للعشاء لانشغالهما بارتباط سابق سوف يحول دون حضورهما التوديع. وقد حضرا فعلاً بصحبته ابنتهما التى تعيش كاليفورنيا وصديقها وجلسنا جلسة عائلية تذكرنا فيها جلساتنا المشتركة في منزلنا (دار سكن السفير المصري) في أنقرة ومنزل السفير الأمريكي المجاور لنا ولقاءاتنا المتعددة. فقد كان فرانك وزوجته من أقرب أصدقائنا وسبق لهما العمل في مصر ويحبانها ويعشقان ثقافتها ولعل ذلك كان السبب وراء اختيار فرانك فيما بعد لكي يصبح رئيس الجامعة الأمريكية في القاهرة. ولم يخرج حديثنا في تلك الليلة عن حديث الأصدقاء دون التطرق للسياسة ولكن فرانك همس لي قبل توديعنا مؤكدا إنني قد بذلت جهدي للحفاظ على تلك العلاقة ولكنني كنت أصطدم بجدار تركي صلب من التصميم علي نصرة الإسلام السياسي وانه يرجو إن تنتهي فتره عمله كسفير الولايات المتحدة في أنقرة قبل إن يصطدم هو الآخر بنفس الجدار الذى أصبح معظم السفراء الغربيين يواجهونه ولا يعرفون ماذا يفعلون إزائه. واعتقد انه كان يشير إلى اتجاه اردوغان للانفراد بالسلطة وعدم قبوله لأى رأى آخر وخاصة في مجال السياسة الخارجية.

وكانت المكالمة الثانية من الصديق العزيز أرشد هرموزلو مستشار رئيس الجمهورية الذى اعتذر أيضاً عن حضور عشاء التوديع وطلب أيضاً إن يأتي وزوجته العزيزة السيدة صفا بعد مغادرة السفير الأمريكي للقائي وزوجتي، ولما أعفيته من الحرج بأنني اعرف تعليمات رئاسة الوزارة ولا أريد إن تتسبب زيارته لنا في أية مشاكل له، فوجئت به يجيبني على التليفون بصوت عال كما لو انه يرغب في إن يسمع المتصنتون انه استشار الرئيس عبدالله جول الذى طلب منه أن يأتي لزيارتي وأن ينقل لي رسالة منه هو شخصياً ومن زوجته بأنهما سوف يعتبرانني وزوجتي دائما من أصدقائهما المرحب بهما في تركيا، وأنى كنت من أفضل السفراء الذين التقى بهم سواء كرئيس لتركيا أو كوزير خارجيتها وأنه يرجوني أن أنقل للمسئولين في مصر إن الرئيس التركي سوف يستمر في العمل لإصلاح العلاقات بين البلدين لأنه يعتقد أنها علاقات تاريخية واستراتيجية وأن الصدع الحالي فيها هو أمر طارئ ومؤقت.

وحين حضر الصديق الوفى أرشد هورموزلو وزوجته لمنزلنا كان اللقاء مؤثرا للغاية وبكت السيدة حرمه فأخذنى الرجل من ذراعى وخرج بى إلى شرفة الحديقة مشيراً إلى الثريا التي تضئ الصالون (في إشارة لأجهزة التصنت) وهمس لي انه يرجو إن أنقل للقاهرة كل كلمة في رسالة الرئيس جول التي نقلها لي على التليفون لانه تعرض لمحاولات للضغط عليه لمنع هورموزلو من الحضور لمنزلى ولكن جول أصر على رأيه. فأكدت له إن الرسالة قد تم إرسالها بالفعل منذ ساعتين للقاهرة وأننى كنت دائماً انقل رسائل الرئيس جول للسلطات في مصر في محاولة لموازنة أثر الرسائل الإعلامية السلبية وأحيانا البذيئة التى تصدر من أردوغان عن مصر وقياداتها.

وحكيت لهورموزلو كيف رفض الإخوان المسلمون كافة محاولات الوصول لحل وسط سياسي وأصروا على العودة للحكم وبالتالي تسببوا في إجهاض كل محاولات الوساطة الأوروبية والعربية والتركية بما في ذلك محاولات ومبادرات جول التي نقلتها بنفسي للسلطات المصرية وظلت موضع دراسة حتى أغلق الإخوان الباب أمام اى مبادرة اعتقاداً منهم أنهم كانوا في موضع قوة وأن تركيا وغيرها من حلفائهم يمكنها تأليب المجتمع الدولي للضغط على مصر لإعادتهم للحكم، ولعلهم لم يستوعبوا درس يناير 2011 من أن القوى الدولية سوف تعترف وتتعامل مع القيادة المصرية التي تستتب لها الأوضاع في مصر ويؤيدها الشعب المصري. وأكد لي هورموزلو إن هذا اللقاء لن يكون الأخير. وقد ظللنا نتبادل المكالمات والرسائل الالكترونية في المناسبات بالإضافة الى المقالات والأحاديث التي يكتبها كل منا في وسائل الإعلام دون إن يتطرق الحديث لما يمكن إن يضر بهذا الأخ الكريم الذى ولاشك تخضع كل كلماته لرقابة صارمة وشديدة البأس.

كما تلقيت مكالمات عديدة ورسائل إلكترونية من العديد من الأصدقاء الأتراك من رجال الإعلام والأعمال ومراكز البحوث والجامعات والذين ما زلت على اتصال مع العديد منهم حتى الآن والتقى

بالعديد منهم في القاهرة وعواصم أخرى ومنهم كل الدبلوماسيين الأتراك الذين عرفتهم وخاصة السفير حسين عونى بوتصالي وزوجته أنجى اللذين مازالا على اتصال مستمر بنا والسفير احمد بيجالي الذي كان يعمل مستشارا دبلوماسيا لإردوغان وزوجته جولنور اللذان فوجئنا بأنهما سبقانا للانتقال للعمل في براج وسعدنا بزمالتهما وصداقتهما وأصرا على إقامة حفل لتوديعنا عندما غادرنا براج ولكنهما ادّعيا أن الحفل مقام أيضا لتوديع سفيرين آخرين حتى لا يضر ذلك بهما إذا ما بلغ ذلك أنقره.

وكان الحفل الثالث والأخير لتوديعنا عاطفياً للغاية فقد استضافه زملاؤنا في السفارة ورغم إن العديد منهم لم يعمل معي سوى لمدة شهور قليلة إلا إن طاقم سفارة أنقرة طوال فترة عملى هناك كان أكثر من مثالي. وقد تناوب على السفارة نائبين للسفير هما السفيران الآن أمل سلامة وحسين السحرتى، وثلاثة مستشارين هم جورج عازر ونادر سعد الذى تولى الشئون الداخلية التركية وكان صديق صغار السياسيين والسياسيات الأتراك، وإيهاب سليمان الذى كان يتولى تغطية قضايا الشرق الأوسط وخاض معى مغامرات مرمرة الزرقاء والمساعدات لغزة كما كان يتولى الأعمال القنصلية بإخلاص وتفان نادرين في أداء واجبنا القنصلي لتقديم الخدمة العامة للمواطنين المصريين، وسكرتير أول محمد موسى الذى حل محل إيهاب في تغطية قضايا الشرق الأوسط واستفدت جداً من اتساع نشاط اتصالاته مع الدبلوماسيين الغربيين ولغته الانجليزية الممتازة لصياغة خطبى وبياناتي ومقالاتي قبل ترجمتها للتركية.

وكنت سعيد الحظ بمجموعة ممتازة من رؤساء المكاتب الفنية فقد تناوب على مكتب الدفاع عميدين وهما لواءان الأن طارق سعودي وأيمن الجنيدي الذي كان مثالاً للالتزام والكفاءة والإخلاص ودماثة الخلق وكذلك كان نائبه الهميد صالح الحديدي، وفي المكتب التجاري كل من الوزير المفوض التجاري منجى والوزير المفوض مصطفى مكاوي وكان كلاهما نعم العون لي من خلال تواجدهما في اسطنبول لتغطية العلاقات التجارية والاقتصادية خاصة وأن مقار معظم الشركات التركية والعالمية كان هناك. وكان معى صديق عمرى حسام الدين لبيب عبد الفتاح الذى رشحته بنفسي مستشاراً إعلامياً دون محاباة أو محسوبية لأنه بالفعل من أفضل من اختارتهم الهيئة العامة للاستعلامات للعمل كمستشارين إعلاميين وكنت أعتمد عليه فيما يتجاوز نطاق عمله، فمثلاً كلفته بمرافقة وفود السياسيين الإسلاميين المصريين الذين توافدوا على زيارة تركيا لأن زميلى الشاب الذى كان يختص بذلك كانت له مواقف سياسية حادة في رفض توجهاتهم. وكذلك كان على رأس مكتب الاتصالات بين الأجهزة الأمنية المستشار محمود الشريف الذى كان مثالاً للنشاط والالتزام والكرم. والحمد لله مازالت تربطني بهم جميعاً وبزوجاتهم وزوجتى أطيب الصلات وأحياناً يتجمع بعضنا في القاهرة لتذكر أيام السفارة في أنقرة الجميلة.

وكان الزميل الملحق الإداري هشام دهشان نعم العون لي في ضبط حسابات السفارة وأرشيفها وكم سهر معي ليال طوال لكتابة التقارير العاجلة التي كنا نوافي بها القاهرة أحيانا بعد منتصف الليل. وكما سبق إن ذكرت كانت السفيرة وفاء الحديدي وقبلها السفيرة إيمان مصطفى عبده في اسطنبول يحملان، بالإضافة لمسئوليات العمل القنصلي الكبيرة والهامة، عبئاً ثقيلاً في استقبال الوفود المصرية التي كانت لابد وان تتوقف في اسطنبول حتى لو لم تكن محادثاتها الرسمية تتم هناك بسبب عدم وجود خط طيران مباشر بين القاهرة وأنقرة.

وفى مقدمة طاقم العاملين المحليين الأتراك في السفارة كانت سكرتيرتي تونا هورموزلو التركية المتزوجة من مصرى وتجيد العربية باللهجة المصرية لأنها نشأت في جدة بالسعودية ودرست اللغة العربية حتى نالت فيها درجة الدكتوراه، وكنت أعتمد عليها اعتماداً كبيراً انا وزوجتى بسبب عائق عدم درايتنا باللغة التركية التي لا يتحدث بسواها معظم الأتراك وبسبب ثقتنا في إخلاصها وحبها لمصر والصداقة الشخصية والمحبة التى نشأت بيننا. ولم تكف تونا عن البكاء حتى غادرنا أنقرة وكانت في وداعنا مع السفير السحرتى حتى باب الطائرة.

وطبعاً كنت اعتمد على تونا في الترجمة لي خلال مقابلاتي مع كبار المسئولين الأتراك الذين كانوا يندهشون من طلاقة حديثها باللغة العربية وثقافتها التركية الرفيعة ووصل الأمر بنائب رئيس الوزراء إن عرض عليها باللغة التركية في وجودى وخلال أول مقابلة لي معه أن يعطيها ضعف ما تحصل عليه في السفارة من مرتب إذا ماقبلت العمل مترجمة بمكتبه فاعتذرت بلباقة وتعللت بأنني كنت سفيراً جديداً لا يمكنني الاستغناء عن خدماتها، والحقيقة إنني وزوجتي كنا أحياناً كثيرة نتصل بها بعد أوقات العمل لتساعدنا بالترجمة على التليفون ونحن نشترى أغراضنا الشخصية من المراكز التجارية أو ونحن مسافرون في المطارات التي كنا لانجد فيها من يتحدث الإنجليزية إلا بصعوبة بالغة.

ومن الأخطاء الشائعة في الثقافة الشعبية المصرية تصور أن الشعب التركي يجيد الحديث باللغة العربية الفصحى لأنهم مسلمون وهناك نكتة شائعة عن صعيدي مصري (ربما مثلى من أسيوط) وصل مطار اسطنبول وركب أتوبيس للنقل العام وسأل السائق بلغة عربية تعمد إن تكون فصيحة لكى يفهمها التركي المسلم " هل يمكن إن تدلني يا أخي العزيز على الأتوبيس الذى يوصلني لميدان تقسيم " فأجابه التركي بخشوع شديد " صدق الله العظيم ".

ولا شك إن هناك عدداً متزايد من الأتراك يدرسون اللغة العربية منذ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم بل ومنذ إن انفتح الرئيس التركي تورجوت أوزال في الثمانينيات على العالم العربى وخاصة في الخليج وليبيا لتشجيع زيادة الصادرات والعمالة التركية لتلك الأسواق. وكانت إحدي المشروعات التي بدأتها في أنقرة ولم تكتمل هو تنظيم السفارة المصرية بالإستعانة بالمدرسين المصريين المقيمين في

أنقرة دروس خاصة لتدريس اللغة العربية لكبار المسئولين الأتراك الذين رحبوا كلهم بالفكرة التي أجهضها رحيلي المبكر عن أنقرة.

ولابد إن أذكر هنا الدور المتميز الذى قام به أستاذ للغة التركية اسمه سليمان سيزر الذي رشحه لي السفير التركي في القاهرة بوتصالى ليعطيني دروساً خصوصية في اللغة التركية في مكتبي في وزارة الخارجية مطلع عام 2010 قبل سفري لاستلام عملي كسفير في أنقرة. واكتشفت إن سليمان هو أيضاً خبير في الثقافة والفنون والتاريخ المصرى ومترجم متمكن بين اللغتين العربية والتركية، فأوصيت عند وصولى أنقرة ومقابلتى لرئيس هيئة يونس إمره للثقافة التى تتبعها المراكز الثقافية التركية في أنحاء العالم إن يتم تعيين سليمان سيزر مديراً للمركز الثقافى التركي في القاهرة. وظل سليمان حافظاً لي جميلي ذلك ومحافظاً على حبه وترويجه للثقافة المصرية في تركيا والتركية في مصر، فاستجاب لطلبى بترجمة العديد من الأفلام المصرية بترجمة مطبوعة بالتركية Subtitles مما أتاح عرضها في تركيا.

وحظي أسبوع الفيلم المصرى في مهرجان اسطنبول للكتاب بإقبال كبير لدرجة احتجنا إن نعرض الفيلم الواحد أكثر من مرة في اليوم الواحد وسعدت إن الجمهور التركي يتجاوب مع أفلام كوميدية تعتمد على الحوار وليس فقط المواقف الضاحكة مثل معالى الوزير والكيت كات، كما وجدت الجمهور التركي المثقف متابع للكتاب المصريين الذين اتى عدد منهم لحضور الافتتاح مع الوزير المتنور المثقف عماد الدين ابو غازى نظراً لان مصر كانت هى ضيف شرف المعرض لهذا العام. كما ساعد سليمان سيزر من خلال المكتب الثقافى التركي في إعطاء عدد كبير من الطلاب المصريين منح دراسية للدراسة في تركيا وللأسف تسبب تدهور العلاقات السياسية في إغلاق المركز. واضطرا سليمان للعودة لتركيا وتلقيت منه رسالة مؤثرة جداً في نهاية مهمته.

ويهمني إن أشير هنا الى إن غالبية الأتراك والمصريين لديهم توجه ايجابي نحو العلاقات الثقافية والتجارية بين البلدين ويفصلان بينها وبين العلاقات السياسية التي يتأثر بها فئة قليلة من الناشطين السياسيين على الجانبين، ولكن إصرار أردوغان على تأييد الإخوان المسلمين، في الوقت الذى أدي فشلهم في الحكم واصرارهم علي عدم التخلي عنه إلي كراهية الشعب المصري لهم، قد أثر سلباً على الصورة التركية لدى المواطن المصري العادي وأرجو إن يتغير ذلك في المستقبل القريب. وأعتقد أنه أمر ممكن إذا ماتم الإستماع للعقلاء من داخل حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم ومن أحزاب المعارضة التركية والذين يدركون أهمية عودة علاقات التعاون بين تركيا ومصر.

الفصل الثالث عشر

عروض باللجوء السياسى لتركيا

وطبعاً حرصت قبل مغادرتى تركيا أن ارتب الإدلاء بعدد من الأحاديث الصحفية والتليفزيونية (بعضها مرفق نصوصه في ملاحق هذه المذكرات) لشرح وجهة النظر المصرية ومحاولة موازنة الدعاية المضللة لجماعة الإخوان المسلمين المصرية التى كانت تسيطر على ماتبثه وسائل الإعلام بتوجيه من حكومة اردوغان.

ولم يكن لدىّ مشكلة في ترتيب حديثين صحفيين مع جريدتى جمهوريات الاتاتوركية النزعة وحريات اليوميتين باللغة الانجليزية واشترطت على إدارة الجريدتين– نشر كل ما أقول أو عدم نشر الحديث كله وقبلا ذلك لأن سيطرة أردوغان لم تكن حينها قد اكتملت بعد كما هو الحال الآن بعد انقلاب 2016 . أما الحديث التليفزيونى فقد كان ترتيبه أصعب فلم تقبل CNN Turk ولا التليفزيون التركي الحكومي TRT طبعاً شرطي، ولكن قبلته شبكة NTV ولكنها اشترطت علىّ شرطين في المقابل الأول أن يكون حديثي التليفزيوني لمدة 45 دقيقة كاملة وان يغطى كل فترة عملي في تركيا من مارس 2010 وحتى نوفمبر 2013 بحيث يكون متوازناً ولا يركز فقط على فترة الأزمة الأخيرة، والشرط الثانى إن امتنع عن الإدلاء بأى حديث تليفزيونى اخر حتى مغادرتى تركيا. وقد قبلت الشرطين اللذين ناسبا جداً رغبتي وظروفى.

لم أكن ابداً راغباً في مجرد النيل من سياسة الحكومة التركية ورئيس وزرائها وإنما كنت أكثر حرصاً على توضيح الجوانب الاستراتيجية والتاريخية للعلاقة وأهمية تجاوز الأزمة الراهنة، وجلّ ما كان يهمني هو توضيح موقف غالبية الشعب المصري والتى كانت خافية على غالبية الشعب التركي بسبب التضليل الإعلامي وحساسية الأتراك لأسباب تاريخية تجاه دور الجيش فى السياسة. وسوف يجد القارئ المهتم ترجمة لأهم ما دار في ذلك الحديث التليفزيوني في ملاحق هذا الكتاب.

والطريف إن محطة CNN Turk أرسلت كاميراتها لتسجيل سفرى من صالة كبار الزوار في مطار انقره وتوديع أعضاء السفارة وزوجاتهم لي ولزوجتى وحاولت المراسلة الحصول على اى كلمة منى فقلت لها بصراحة اننى سجلت حديثاً لقناة اخرى ولن أدلى بأي حديث تليفزيوني آخر. فما كان من المراسلة الماكرة إلا أن سلّمت عليّ وقبّلتنى وقالت لي إن تركيا تأسف لمغادرتى وكذلك الأتراك الذين يحبون مصر ويحبونك، فقلت لها وكذلك أنا أسف لمغادرتى لتركيا والأتراك الذين أحبهم كما يحبوننى. وبعد عشرة دقائق جاءتني سكرتيرتي تونا تهرول قبل دخولى باب الطائرة لتقول لي إن CNN Turk نشرت خبراً عاجلاً على لسان مراسلتها بأن السفير المصرى يصرح بأنه آسف لأنه

مضطر لمغادرة تركيا التى يحبها. وقد كلفنى ذلك حذف جزء من حديثى لقناة N-TV الذى انتقدت فيه أردوغان بالاسم.

وقد اختارت قناة NTV ووافقتها من جانبي علي ان يكون موضوع حديثي التليفزيوني " سفير أربعة عهود من مصر لدى تركيا " وهو تقريبا نفس العنوان الذي اخترته لهذه المذكرات، وكان السؤال الأول يدور حول المشاكل التي سببها لي استمراري كسفير لمصر بدأ عمله في أنقرة في عهد الرئيس مبارك الذى حملت أوراق تفويضي توقيعه ثم بعد تسعة شهور بدأ عهد رئاسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمصر ثم بعدها بسنة بدأت رئاسة محمد مرسى وبعدها بسنة ترأس عدلى منصور الجمهورية خلال الفترة الانتقالية.

وطبعاً لن يجد القارئ في الحديث الذي تمت إذاعته بالكامل ماعدا خمس دقائق كنت انتقد فيها أردوغان، ونشرت نصه صحيفة جمهوريات العلمانية المعارضة، لن يجد شرحاً وافياً للمصاعب التى يواجهها السفير المحترف في مثل هذه الظروف الاستثنائية، ولن استطيع إن أذكر كل تفاصيلها الآن لأن بعضها مازال سريا ويتعلق باعتبارات للأمن القومي. ولكن يكفى لتوضيحها إن أقول أن سفراء كل دول الربيع العربى ماعدا مصر(تونس- ليبيا- سوريا – اليمن) في أنقرة قد تم تغييرهم قبل نهاية عام 2011.

والطريف اننى قابلت في مطلع مارس 2011 في احد مطاعم أنقرة بالصدفة وزير الشباب والرياضة التركي وقتها وهو أحد أعضاء حزب العدالة والتنمية وكانت تربطني به صلة طيبة جداً منذ استضفته وبعض الوزراء الآخرين على إفطار رمضاني مع السفراء العرب والمسلمين عام 2010. ووجدت الرجل الذي لا يعرف سوى اللغة التركية ينادى أحد العاملين بالمطعم ويطلب منه إن يترجم لي عرضه الكريم بأن يستضيفني في بيته إلى حين تستقر الأوضاع في مصر خوفاً من أن أتعرض للمحاكمة أو السجن في مصر باعتباري كنت سفيراً لمبارك، وأضاف الرجل التركي الشهم انه لا يتحدث بصفته الحكومية أو الحزبية ولكن كصديق شخصي يحبني ويقلقه ما قد أتعرض له من مصاعب في بلادى. فشكرته وشرحت له إن الدبلوماسيين المصريين محترفون وغير مسموح لهم بممارسة السياسة الحزبية ولا يمكنهم التحيز لحكومة ولا لرئيس، ولهذا فإنني لا أخشى اى انتقام سياسي خاصة وأنني احترم تلك القواعد، وسوف يراني على التليفزيون في اليوم التالي عندما أتوجه للقاهرة لاستقبال الرئيس جول عندما يصل زائراً مصر رغم إن الحكومة المصرية يمكن إن تتغير كلها غدا وهو ما حدث فعلاً قبل وصول الرئيس التركي مباشرة.

والطريف اننى التقيت بنفس الوزير التركي بعد عام من هذه المحادثة في مطار اسطنبول وكان قد ترك الوزارة بعد تغيير الحكومة واخذ يمازحني إنني ما زلت باق وإذا ما كنت سأعرض عليه اللجوء إلى مصر. فأجبته إنني أرجو ألا نحتاج لذلك ولكنني أرجو إن يعتبر بيتي مثل بيته، وقد أرسلت له

رسالة باللغة التركية يوم مغادرتي إنني أخيراً أنهيت فترة عملي في تركيا واشكره على صداقته وأرحب به في القاهرة ولكنني لم أتلق رداً منه حتى الآن.

ويهمني هنا أن أوضح أهمية الطبيعة الاحترافية وغير السياسية التي تغلب علي العمل الدبلوماسي في كل دول العالم والتي لا يفهمها كثير من العامة وحتى المثقفين لأنهم يرون ويسمعون السفراء يتحدثون في السياسة ويدافعون عن سياسات حكومات بلادهم وأحياناً يكون السفير من غير المحترفين من السياسيين المؤيدين للحكومة أو الأعضاء في حزب معين أو من العسكريين، ومن هنا جاء الخلط مع الدبلوماسي المحترف غير السياسى في كل تقاليد العمل الدبلوماسي.

وكثيراً ما سألني أبنائي عما إذا كانت طبيعة وظيفتي تقتضي أن أردد كالببغاء تعليمات حكومتي بغض النظر عن اقتناعي بها. وطبعاً لا يعرف كثيرون إن السفراء يمكنهم أن يعبروا عن أرائهم ومقترحاتهم مباشرة لحكوماتهم من خلال مراسلات سرية يشرحون فيها ما يرونه من مثالب وسلبيات سياسات بلادهم والطرق والأدوات التي يقترحونها لتطويرها وينقلون ردود الفعل الدولية لتلك السياسات لإثبات ما يرونه وما يقترحونه. والمفروض ألا يعاقَب سفير على ما يقترحه على بلاده طالما استخدم القنوات السرية في مراسلاته ولم يكشف عن هذه الاختلافات علناً.

وطبعاً يحدد السفير متى وصلت تلك الخلافات بين قناعاته وسياسات بلاده إلى أمور جوهرية لا يقبل على نفسه ان يستمر في تمثيل السياسات المعبرة عنها فيمكنه الاستقالة مثلما حدث في حالة الوزيرين إسماعيل فهمى ومحمد رياض وقد كانا قبل تولي الوزارة دبلوماسيين محترفين عندما لم يوافقا على مبادرة الرئيس السادات لزيارة القدس عام 1977 ولم تتم استشارتهما حولها مسبقاً أو الوزير محمد إبراهيم كامل حين استقال بعد إن توصل السادات لاتفاق كامب دافيد الإطاري للسلام دون إن ينص على الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية التى احتلتها إسرائيل عام 1967 كما رأى كامل ومجموعة سفراء الخارجية المشاركين في المفاوضات والذين أطلق عليهم السادات بعدها "أفندية الخارجية الذين يفتقدون للرؤية الاستراتيجية". وقد طلب بعض السفراء الذين شاركوا في اجتماعات كامب دافيد إن يتم نقلهم للخارج لكيلا يشاركون في مفاوضات الحكم الذاتي التي كانوا يرون وقتها أنها لن تؤدى إلى قيام دولة فلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد بدأ ظهور مشاكل التعارض بين الآراء الشخصية للدبلوماسيين المصريين وبين سياسات حكوماتهم بل وشرعية تلك الحكومات مع نجاح ثورة يناير في إجبار الرئيس مبارك علي التخلى عن الحكم. فقد شارك في مظاهرات يناير العديد من الدبلوماسيين الموجودين في الخدمة في ديوان الوزارة في القاهرة وقتها وخاصة بعد أن اتضح لهم إن الجيش يحمى المتظاهرين ولن يسمح بالتعرض لهم.

وتم اختيار ثلاث وزراء خارجية من الدبلوماسيين السابقين الذين كانوا يتفاخرون علناً بأنهم تظاهروا في ميدان التحرير للمطالبة بإسقاط مبارك وهو نفس الرئيس الذي وقع أوراق تفويضهم قبل

ذلك كسفراء يمثلونه ويدافعون عن سياسات حكومته ولكنهم بعد يناير 2011 أصبحوا ينتقدون سياسات حكومته وتعليماته.

وقد نجم عن ذلك لبس كبير لدى شباب الدبلوماسيين المصريين وبعض القدامى منهم وربما السفراء. فقام بعضهم بالتوقيع على مطالبات سياسية علنية وقام آخرون بنشر أرائهم على شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة داخل المجموعة الخاصة بالدبلوماسيين المصريين والتي كانت تحمل اسم اللوتس (نسبة لشكل مبني وزارة الخارجية المطل علي النيل في منطقة ماسبيرو ويشبه وردة اللوتس). وطبعاً كانت الحوارات المنشورة علي هذه المجموعة مصدر تسريب لوسائل الإعلام وأجهزة الأمن مما فتح الباب أمام اتهام بعض الدبلوماسيين بانتهاك قواعد عملهم في جهاز سيادي يتعامل مع الأمن القومى وليس كل ما يعرف فيه يقال. وفي المقابل رأى بعض الزملاء أن مصر تمر بظروف استثنائية وانتقالية لها طبيعة ثورية تتيح لهم الانحياز السياسي ورأى آخرون أنهم قد يحصدون مزايا لاحقة لهذا الانحياز ودفع بعضهم ثمناً لذلك الإختيار غاليا رغم أنهم جميعا وطنيون وغالبيتهم العظمي لاتنتمي إلي اتجاه سياسي بعينه.

وكنت ومازلت اعتقد إن الدبلوماسي يجب إن يستمر في التمثيل والدفاع عن سياسات بلاده إلى حين يصل عدم اقتناعه بتلك السياسات الحد الذى لا يمكنه بعده من الاستمرار في عمله دون خيانة مبادئه وعندها يمكنه إن يستقيل من وظيفته. ولكن مشكلتى خلال الثورة وخلال معظم السنوات الثلاث التى قضيتها في تركيا كانت مختلفة نظرا لأن السياسة المصرية لم تكن واضحة أو حتى مقررة إزاء العديد من الموضوعات التى تهم العلاقات المصرية – التركية ولا القضايا الإقليمية التى لنا فيها تعاون أو تنافس مع تركيا. والطريف إن التعليمات الوحيدة التى وردت السفارة في أنقرة من 30 يناير وحتى 18 فبراير 2011 كانت تدور حول حظر نشر الدبلوماسيين لاى أراء شخصية تخرج عن السياسة العامة إزاء المظاهرات الشعبية التي انتهت بالمطالبة بإسقاط النظام.

وظهرت المشكلات عندما بدأ زملائي من الشباب في السفارة بمطالبتي بأن يكون لنا موقف لأن هناك شباباً مصريين يموتون في الشوارع خلال المظاهرات. وأذكر إن عشية تنحى الرئيس مبارك كان هناك تخوف من أن يتم استخدام العنف ضد المظاهرات إذا ما اتجهت لقصر الاتحادية وكان احد زملائى يسكن أهله قرب القصر فانفجر وهو يحادثني على التليفون قائلاً إننا لا يمكننا الاستمرار في العمل الروتينى للسفارة من إصدار جوازات وتأشيرات دخول وشهادات ميلاد وان نكتب تقارير عن الصحافة التركية والسياسة التركية واتصالاتنا مع المسئولين الأتراك في حين أن أهلنا في خطر وبلادنا تشتعل. فهدأت من روعه وطلبت منه إن يحصل على بقية اليوم أجازة ويرتاح في بيته، ولكنى فوجئت به بعد ساعتين يتصل بى من مكتبه ليطلب تصديقي على أوراق خاصة بشهادات ميلاد وجوازات سفر عائلة مصرية أتت من مدينة بعيدة عن أنقرة. ولما سألته عن سبب بقائه، ذكّرني اننى قلت له عندما

كلفته بالأعمال القنصلية انى اعتقد منذ فترة عملى قنصلاً عاماً في سان فرانسيسكو إن العمل القنصلي وخدمة المواطنين المصريين ورعاية مصالحهم هى أهم أنواع العمل الدبلوماسي خاصة وان السلك الدبلوماسي المصرى هو سلك دبلوماسي أو سياسي وقنصلي في نفس الوقت. وأضاف زميلى الشاب انه فكر إن هذه العائلة المصرية لا ذنب لها في انه أصبح لا يحتمل الضغوط الناجمة عن تطور الأحداث في مصر.

وتمثلت المشاكل الأخرى في غياب التوجيهات الصادرة من القاهرة ففى معظم الأحيان كان علىّ الاعتماد على الاتصال التليفونى برؤسائي وغالباً ما كنت لا أحصل على إجابة شافية وأنا بصدد الإدلاء بحديث إعلامي أو مقابلة مسئول تركي كبير. وللأسف أو لحسن الحظ فإنني لا انتمى للمدرسة التى يؤمن أتباعها بأن السلامة تقتضى الامتناع عن أى عمل إذا ما كان اتجاه الريح غير واضح ولعل هذا كان الحال في معظم سنواتى الثلاثة في تركيا.

واليوم وهاقد وصلت لشاطئ التقاعد أحمد الله إن التزامي بتمثيل ما اعتقدت إنه سياسة بلادى وما يحقق مصالحها لم يتعارض بشكل جوهرى مع ما تقرر فيما بعد من سياسات على مدار العهود الأربعة لتغيير القيادة في مصر خلال تلك السنوات الثلاث. وذلك علي الرغم من أن كل تنبؤاتي بما سوف يحدث في مصر وبقية بلاد ثورات الربيع العربي منذ يناير 2011 لم تتحقق مما كان مثار سخرية من أولادي وبعض الشباب من زملائي.

فمثلاً لم يعجب حكومة حزب العدالة والتنمية التركية تصريحاتي الإعلامية خلال الثورة وقبل تنحى مبارك التى كنت أطالب فيها كل الدول بالامتناع عن التدخل في الشأن المصرى وتعقيبي على تصريحات اردوغان التى نصح فيها مبارك بالاستقالة بأن اختيار من يحكم مصر هو شأن داخلى للشعب المصرى ولا يجب إن يمليه عليه أحد. ونقلت بعض دوائر حزب العدالة والتنمية لوفد شباب الثورة المصرية الذى زار تركيا في منتصف مارس 2011 إن السفير المصرى أدلى بتصريحات معادية للثورة قبل تنحى مبارك. ولعلهم كانوا يتوقعون الإطاحة بي بعد عودة هؤلاء الشباب للقاهرة أو حين يتولى الإخوان المسلمون الحكم. والحقيقة إن كل سفرائنا بقوا في مناصبهم طوال السنوات الثلاث اللاحقة للثورة ما عدا اثنين أو ثلاثة أشرت لهم سلفاً.

وتعرضت لموقف محرج آخر حين وردتنا تعليمات اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات الرئاسية بألا نسمح للمراقبين في الانتخابات الرئاسية عام 2012 بالمشاركة في عملية فرز الأصوات في المرحلة الأولى من الانتخابات رغم السماح لهم بمراقبة عملية التصويت وتسليمهم صورة من النتيجة بل ومطالبتهم بالتوقيع عليها. والحقيقة اننى والعديد من زملائى السفراء في عدة دول أرسلنا نشكو من هذه التعليمات ونطلب تغييرها لعدم منطقيتها ولكن لم يتم ذلك التغيير إلا في المرحلة الثانية من الإنتخابات الرئاسية.

وخلال المرحلة الأولى من تلك الانتخابات الرئاسية عام 2012 أبلغني احد زملائي من القنصلية في اسطنبول إن مواطنا مصرياً من الإخوان المسلمين وهو هارب من حكم قضائي بالسجن من سنوات ويعيش في اسطنبول يوزع رسالة الكترونية على الجالية يشكو فيها من تعليمات السفير المصري في أنقرة التي تمنع مشاركة المراقبين في عملية فرز وعد الأصوات. وقد اوصانى هذا الزميل بعدم الالتفات لشكوى هذا الرجل لأنه يهاجم السفارة والقنصلية على اية حال بسبب عدائه لنظام الحكم وقت مبارك. وقد أوضحت للزميل إن واجبي كرئيس للجنة العامة للانتخابات في تركيا كلها يحتم إن أرد على هذا المصرى وأوضح له إن هذه تعليمات اللجنة العليا للانتخابات وأننى وبعض السفراء الآخرين اقترحنا على اللجنة تعديلها ولكن إلى أن يتم ذلك لا أملك مخالفة تلك التعليمات. وقد اتصلت بالرجل بالفعل ولم أجده فتركت رسالة مفصلة على بريده الصوتى ومع زوجته بهذا المعنى.

وتمر الأيام لأفاجأ بذلك الرجل ضمن وفد الرئيس مرسى كمدير لمكتبه خلال زيارة مرسى لأنقرة ويذكرني بنفسه وبأنه ابلغ الرئيس إن السفير وأعضاء السفارة كانوا مثال الحياد والنزاهة واحترام القواعد والقوانين خلال الانتخابات. وأكاد أجزم إن الغالبية العظمى من السفراء والدبلوماسيين قد اتبعوا تلك القواعد المهنية في أوقات ملتهبة سياسيا وممارسات كانت جديدة تماما علينا مثل التصويت في انتخابات تنافسية في سفاراتنا في الخارج. ولابد وأن أعترف اننى كان لي نصيب كبير من الحظ الطيب بفضل العناية الإلهية عندما كنت أراهن على ما يجب إن تكون عليه السياسة المصرية قبل إن يتم تقريرها أو إبلاغها لنا نحن السفراء في بعض الأحيان.

وأذكر إن المسئولين الأتراك والزائرين المصريين وبعض الإعلاميين كانوا كثيراً ما يسألونى عن السياسة المصرية إزاء قطاع غزة وتجاه إيران ونحو إسرائيل متأثرين بتصريحات نارية كانت تصدر من بعض السياسيين المصريين بعد يناير 2011. ونظراً لأني لم أكن قد تلقيت أي تعليمات جديدة حول هذا الموضوعات فقد كنت لا أتردد في نفى أي تغيير عن السياسات المصرية القائمة منذ عهد مبارك حول الموضوعات الثلاثة، وأبلغ القاهرة ذلك النفي –دون جدوى– عسى أن يرد لي تصحيح يفيدني في الرد على التساؤلات التركية.

وتكرر الأمر بعد تولى الإخوان المسلمين الحكم ولم يردنا أيضاً اى تغيير رسمى من القاهرة حول سياسات مصر إزاء تلك الموضوعات رغم ان المراقبين كانوا يلاحظون خطوات التقارب مع إيران والسماح بحرية الحركة عبر ممر رفح في الاتجاهين ولكن دون تغيير معلن في السياسات، وربما لإعطاء مهلة لاختبار أثار ذلك التغيير المحلية والإقليمية والدولية قبل الإعلان عنه. فمثلاً تم التراجع عن فكرة السماح للإيرانيين بدخول مصر كسياح ثم اتجه التفكير إلي قصر ذلك على القاهرة ثم إلغاء الفكرة كلها بسبب اعتراض السلفيين المصريين والسعودية. وكذلك ظلت قواعد تمرير المساعدات إلى

قطاع غزة عن طريق المخابرات العامة وبالإبلاغ المسبق عن محتوياتها وبالتنسيق مع إسرائيل سارية دون تغيير جذري.

وعندما تصاعدت المواجهة الشعبية ضد الإخوان ولجأ الرئيس مرسى إلى إعلان الجهاد في سوريا وأن مصر سوف تقاتل مع المعارضة لإسقاط الأسد وسألني المسئولون الأتراك عن خطوات ترجمة ذلك قبيل 30 يونيو 2013 فأوضحت لهم أنني لا أعلم اى تغيير عن السياسة المصرية التى تمتنع عن التدخل العسكرى في اى دولة عربية وتؤيد فقط المعارضة السلمية غير المسلحة في سوريا وتدعو للتوصل لحل سياسى سلمى للحرب هناك. وفى اليوم التالي صدر عن القوات المسلحة المصرية بياناً صريحاً يناقض دعوة الرئيس المصرى للجهاد والقتال في سوريا ويؤكد ما أبلغته للجانب التركي.

وأحياناً كانت مشكلتي لاتكمن فقط في عدم معرفتي بالتوجهات ولكن أيضاً عدم توفر معلومات حول ما يحدث ويدور في القاهرة ويخص العلاقات مع تركيا. فمثلاً في منتصف يوليو 2013 خرج اردوغان للصحافة أو الإعلام التركي ممسكاً بورقة ادعى أنها طلب وصله من نائب الرئيس المصرى المؤقت آنذاك د. محمد البرادعى يطلب فيها مقابلة (يقصد الحديث معه تليفونياً) وأن أردوغان رفض حتى إن يرد على هذا الطلب لأنه لا يتحدث مع انقلابيين. وانهالت علىّ مكالمات التليفون من الإعلاميين والسفراء الأجانب في أنقرة والذين اعتقدوا أنني انا الذى نقلت هذا الطلب والذى لم أعلم عنه شيئاً.

وأرسلت رسالة لوزير الخارجية المصري الذى رد علىّ انه أيضاً لا يعلم شيئاً واقترح إن أسال البرادعى الذي لم أكن أعرفه شخصياً، واتصلت بمدير مكتبه وهو زميل سابق وأديب مبدع وهو السفير عز الدين الدين شكرى فشير الذي نفى أيضاً علمه بأية مبادرة للبرادعى مع تركيا ووعدني بتحري الأمر وإفادتي.

وفى ظل توالى الاتصالات والاستفسارات لجأت للسيد السفير شكرى فؤاد ميخائيل وهو بمثابة الوالد لي منذ دخولي الوزارة وتربطه علاقة صداقة بالبرادعى، فسأله وعاد لي بأن الاقتراح كان من السفير التركي في القاهرة بوتصالي الذي عرض أن يرتب مكالمة بين البرادعى وأردوغان ولكنه رجاني ألا أعلن عن ذلك للصحافة وقتها ولكن يمكننى استخدام تلك المعلومة في اتصالاتي مع المسئولين في الحكومة التركية وهو ما فعلته فعلاً مع داود أوغلو كما سبق ذكره لكى أدفعه إلي وأد هذه الرواية إعلامياً خوفاً من أن أخرج وأنسب الاقتراح لسفيرهم وأتهم أردوغان علناً بالكذب.

ولكنى يجب أن اعترف إن الأزمات وغياب وضوح الرؤية وارتباك عملية صنع السياسة تفتح الباب أيضاً أمام السفير لاقتراح أفكاره ومبادراته وأحياناً تنفيذها بنفسه بل وتوجيه الوزارات في بلده حول ما تحتاجه من إجراءات لتنفيذها. وأزعم إن ذلك بالضبط هو ما قمت به وزملائي في السفارة في أنقرة ازاء أربعة مشروعات هامة على الأقل أولها اتفاقية قرض المليار دولار كما سبق شرحه، وثانيها

مشروع الخط البحرى لنقل الشاحنات RO-RO ، وثالثها زيادة خط الائتمان من مليار دولار بمقدار 200 مليون دولار لتمويل الصفقات العسكرية ولو أنه لم يتم الاستفادة منه حتى الآن لتدهور العلاقات، ورابعها توفير الحماية من الجيش والشرطة للمصانع التركية التى كانت تتعرض لاضطرابات من عمالها أو من بعض سكان المناطق المحيطة بها وفشل أصحابها والسفير التركي في القاهرة في التواصل مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لحمايتها والحقيقة إن السيد اللواء العصار وصداقته المخلصة قد ساعدتني على توفير تلك الحماية ثم على حل مشاكل تلك المصانع عندما عاودت الإنتاج والتصدير بعد الثورة.

الفصل الرابع عشر

قراءة في مستقبل العلاقات بين مصر وتركيا

اكتب هذا القسم الأخير من الكتاب الذي يضم ذكرياتي وأفكاري خلال فترة عملي سفيراً لدى تركيا وأنا مقدم خلال أيام على الوصول لسن الستين وهو عمر التقاعد في الخارجية المصرية لكي يتاح لشباب الدبلوماسيين تسلم الرواية وخدمة العلم. ومع التقاعد يتاح لي حرية أكبر في نشر أرائي وأفكاري حول سياسة مصر الخارجية وخاصة إزاء القضايا الحيوية والتي اعتقد إن العلاقات مع تركيا والتعاون أو التنافس الإقليمي معها من بين تلك القضايا التي تهم بلادنا.

واعتقد إن مصر في عهد الرئيس السيسي احتفظت بحد أدنى من العلاقات مع تركيا ولم تمس الجوانب غير السياسية أو العسكرية للعلاقة. فقد تم تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية الى مستوى القائم بالأعمال منذ مغادرتى لأنقرة وكذلك تم إيقاف رحلات الخط البحرى لنقل الشاحنات بين البلدين RO–RO لأسباب أمنية مفهومة نظراً لان الأتراك يساعدون الإخوان المسلمين على زعزعة الاستقرار في مصر فكيف يمكن استمرار السماح للشاحنات التركية وسائقيها الأتراك الانتقال بحرية بطول البلاد من الإسكندرية ودمياط إلى سواحل البحر الأحمر. وكذلك تم وقف المناورات البحرية المشتركة ووقف شراء معدات عسكرية من تركيا وتم إغلاق المركز الثقافى في القاهرة وفرض قيود على سفر المصريين وخاصة من الشباب الى تركيا عن طريق اشتراط حصولهم على موافقة أمنية.

ومع ذلك بقى حجم التبادل التجارى بين البلدين عام 2017 عند مستوى أربعة ونصف مليار دولار منها اثنان ونصف مليار دولار قيمة صادرات تركيا لمصر وهو ما يمثل انخفاض نسبة حوالى 10% فقط مما وصل إليه الميزان التجارى بين البلدين عام 2012. واستمرت المصانع التركية العاملة في مصر في الإنتاج بل وفى التوسع ولم يتم التضييق عليها. وبدأ عدد السائحين الأتراك في التزايد بعد أن كان قد انخفض للنصف عام2013 فأصبح يرتفع الآن بنسبة 25% سنوياً ليصل عام 2017 إلى 40 ألف سائح.

وقد حرص الرئيس السيسى وكل معاونيه طوال السنوات الخمس الماضية على الامتناع عن التعرض لتركيا بشكل سليى إعلاميا وترك الباب مفتوحاً أمام أردوغان لمراجعة سياساته وامتنع اردوغان من جانبه عن التعريض السلبى بمصر إعلاميا من بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة عام 2016 والتى تزامنت أيضاً مع اتضاح فشل سياساته الإقليمية كما سبق أيضاًحه وتناقص رصيده لدى الولايات المتحدة والعالم الغربي.

وأنطلق اردوغان في العامين الماضيين في اتخاذ إجراءات عنيفة لإلقاء القبض على عشرات الآلاف من معارضيه وخاصة من أتباع حركة جولن وإغلاق كل مؤسساتهم العلمية والتعليمية وفصل مئات الألوف من أتباعهم من مناصبهم في القضاء والتعليم والحكومة والجيش والشرطة ووضع غالبيتهم تحت المراقبة الدائمة. وكان يبرر تلك الإجراءات التى اتخذها كلها بمقتضى السلطات المخولة له وفق قانون الطوارئ الذي تم تفعيله وتشديده عام 2016 بعد محاولة الانقلاب. والطريف إن تلك الإجراءات كانت مماثلة بل ومطابقة لنفس الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية ضد الإخوان المسلمين في أعقاب الإطاحة بهم في 30 يونيو ولجوئهم لاستخدام العنف والإرهاب. وكان اردوغان ينتقد مصر ويحاول التشهير بها دوليا لإتخاذ نفس نوع الإجراءات التي يتخذها هو علي نطاق أوسع الآن ضد حركة جولن.

وبرر اردوغان لمؤيديه وأعضاء حزبه تلك الإجراءات وتحالفه مع حزب الحركة القومية ضد الأكراد واحتلاله أجزاء من شمالى العراق وسوريا بأنها كلها حرب ضد الإرهاب سواء كان مصدره أعضاء حركة جولن أو الأكراد. وقد ذكر لي بعض أساتذة العلوم السياسية الأتراك الذين مازالوا على اتصال بى أنهم يعتقدون إن اردوغان يستخدم تلك الإجراءات كلها بالإضافة إلى اتهامه الغرب بمحاولة هدم الاقتصاد التركي بسبب انهيار قيمة العملة التركية من أجل الحفاظ على تماسك الكتلة التصويتية المؤيدة له لكى يعاد انتخابه رئيساً للجمهورية ويتم تحويل النظام الجمهوري الى نظام رئاسي يعطيه سلطات مطلقة تدعمها أغلبية برلمانية يحصل عليها الائتلاف بين حزبه وحزب الحركة القومية وهو ما حدث فعلاً في انتخابات نهاية يونيو 2018. وتوقع هؤلاء المحللون إن اردوغان سوف يراجع بعد تلك الانتخابات العديد من سياساته المحلية والإقليمية والدولية ومن بينها علاقته مع مصر وتحالفه مع منظمات الإسلام السياسى العربى وعلى رأسها الإخوان المسلمين بعد أن ثبت فشلها في الحكم وفى المواجهة السياسية التى خسرت فيها التأييد الشعبي وخاصة في مصر.

وبدأ بعض العقلاء وعلى رأسهم صديقي العزيز ارشد هورموزلو الذى يعرف الجميع انه يعبر أيضاً عن أراء الرئيس السابق جول في طرح أفكار في مقالات علنية تشير إلى إن تركيا ما بعد الانتخابات يجب إن تعود إلى سياسة ما قبل عام 2011 من عدم التدخل في شئون الدول المجاورة والتخلي عما يسمى بالعثمانية الجديدة وقبول الاختلاف وبناء الجسور وكلها كانت مصادر القوة والإعجاب التى تمتعت بها تركيا في العالمين الغربي والعربي.

ويدعم بعض الأكاديميين الأتراك ذلك التوجه عن طريق الإشارة إلى الخسارة الإقليمية والدولية التى لحقت بتركيا بسبب تغليب الاعتبارات السياسية المحلية والحفاظ على تماسك الكتلة التصويتية الإسلامية على الاعتبارات الاستراتيجية ويدللون على ذلك بتحول مواقف دول الخليج من تركيا بعد وقوفها بجانب قطر واتجاه مصر لعقد صفقات واتفاقات تعاون عسكري ولاستغلال الغاز في شرق

البحر المتوسط بالتعاون مع اليونان وقبرص وباستبعاد تركيا وبترحيب وتعاون من إسرائيل. ويضاف إلى ذلك إن التعاون الروسى الإيراني التركي حول سوريا قد يثير حفيظة العديد من الدوائر السياسية في الولايات المتحدة وخاصة في الكونجرس دون الحديث عن الحساسية الإسرائيلية والسعودية.

وبدأ الآن أنصار أردوغان من الطبقة المتوسطة الأناضولية في المعاناة من آثار مواجهته مع ترامب بسبب التضخم، في حين استفاد منها كبار الصناعيين المصدرين من معارضيه بسبب الإنخفاض الكبير في سعر تحويل الليرة التركية. وطغت الإعتبارات السياسية لإردوغان وحزبه قبل الإنتخابات علي البديهيات الإقتصادية التي سار عليها الحزب بنجاح منذ عام 2002 والتي ضاعفت حجم الإقتصاد ومتوسط دخل المواطن التركي ثلاث أضعاف وكذا حجم الصادرات التركية لدول صناعية أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مما روج لما يسمي النموذج التركي في الإقتصاد الصناعي الحر وفي السياسة الديمقراطية القائمة علي الإنتخابات الحرة. وبدأ المراقبون بعد 2012 وخاصة بعد 2016 في ملاحظة تخلي أردوغان عن النموذجين واتجاهه لتجميع السلطات في يديه وتعيين أقربه وأعوانه والتخلي عن قواعد الإقتصاد الحر وتصوير أي فشل اقتصادي علي أنه نتيجة مؤامرة غربية تُحاك ضده شخصيا رغم أن أوروبا الغربية لها مصلحة في استقرار ونمو الإقتصاد التركي لمنع الهجرة ولارتباط الإقتصاديات الآوروبية بالإقتصاد التركي الصاعد.

ولهذا يؤكد عدد متزايد من الأكاديميين أن اردوغان واع بكل هذه الاعتبارات وانه سيعود إلى برجماتيته لأنه يرغب في الوصول إلى العيد المئوي لإنشاء الجمهورية التركية عام 2023 وهو على رأس الاقتصاد السابع أو الثامن في العالم والقوة العسكرية الأولى في أوروبا وأن يعود لكي يكون همزة الوصل بين الغرب والعالم الإسلامي، وأنه مدرك الآن أن سياساته الراهنة لن تحقق له كل هذه الأهداف. فإذا ما صدقت تلك التحليلات والتنبؤات، أثق في أن مصر سوف ترحب بمثل هذه المراجعة التركية. وسوف يسعدني انا وزوجتي وأولادي وزوجاتهم العودة لزيارة اسطنبول والسير على ضفاف البوسفور والاستماع لصوت الأذان من مسجد اورطاكوي وترديد مرحباً مرة أخرى تركيا العزيزة Merhaba yine sevgili türkiye.

براج في 9 يوليو 2018

الملحق الأول

اتفاق قرض ميسر بقيمة مليار دولار من تركيا لمصر

30 سبتمبر 2012

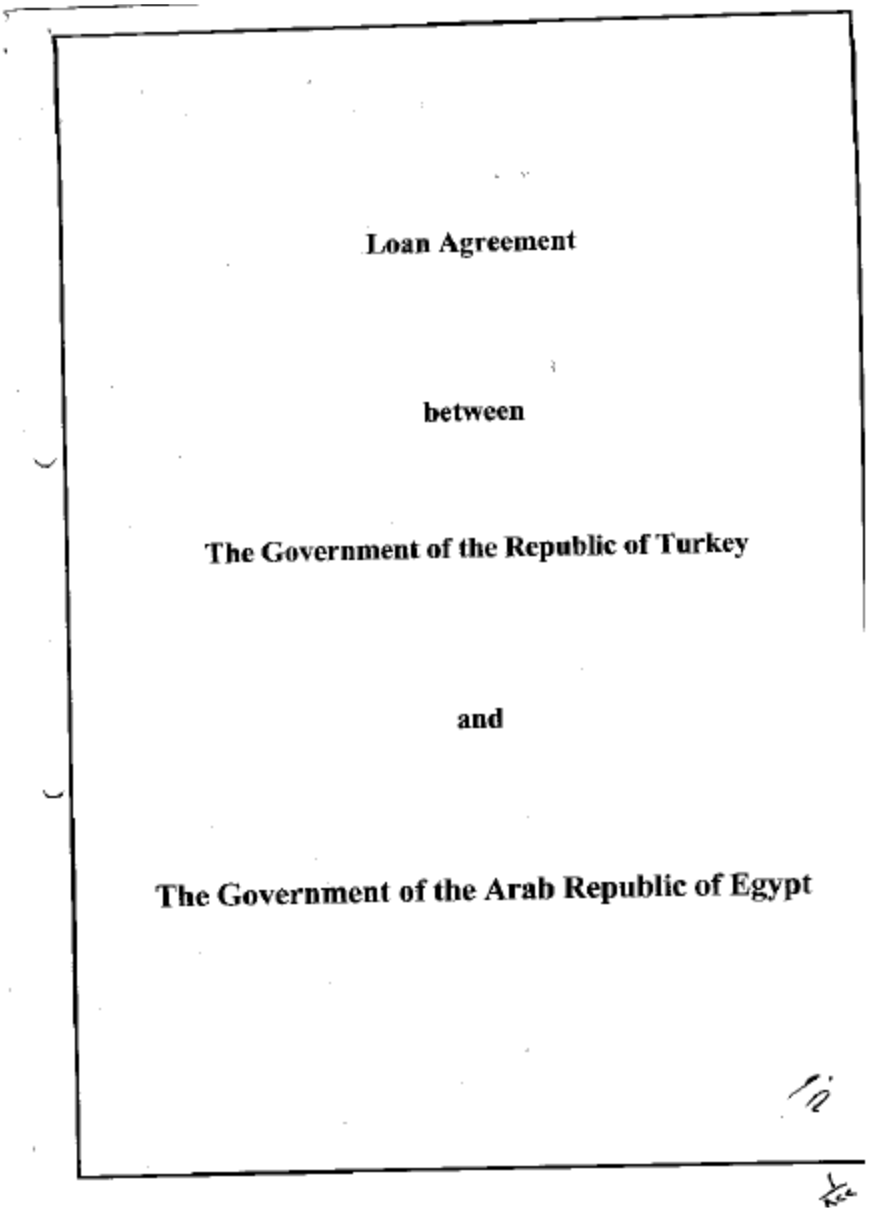

Loan Agreement

between

The Government of the Republic of Turkey

and

The Government of the Arab Republic of Egypt

The Government of the Republic of Turkey, represented by the Prime Ministry, the Undersecretariat of Treasury (hereinafter referred to as "the Lender"); and the Government of the Arab Republic of Egypt, represented by the Ministry of Finance (hereinafter referred to as "the Borrower"); both of them hereinafter referred to as "the Parties"

Within the spirit of historical and cultural ties as well as the long existing friendly relations between the Parties,

Desiring to strengthen and further enhance the existing friendly relations between the Parties,

Have agreed as follows:

Article 1
Amount and Purpose

1.1 The Lender shall, subject to the terms and conditions herein set forth, make available to the Borrower, a Loan amounting not exceeding USD 1.000.000.000.- (hereinafter referred to as "the Loan"). The Loan will be earmarked for boosting the economic growth and development and for the financing of the public sector infrastructure project(s) to be conducted by the Egyptian public institutions.

Article 2
Selection of the Contractors

2.1 The projects to be financed under this Loan shall be the projects which will be implemented by the Contractor(s) to be selected in conformity with the Borrower's tender procedure which shall be conducted by the authorized body of the Borrower.

Article 3
Disbursement Procedure

3.1 The Borrower may not deliver any disbursement request hereunder unless all conditions precedent listed in Article 10 have been met (Conditions Precedent) and that each is, in form and substance, satisfactory to the Lender.

3.2 Disbursements under this Loan Agreement shall be effected by the Lender in two tranches, each of which will be in the amount of USD 500.000.000. The first tranche shall

be transferred to the Borrower by October 30, 2012 and the second tranche shall be transferred by January 30, 2013, provided that all conditions precedent listed in Article 10 have been met (Conditions Precedent) and no event as listed in Article 9 which shall constitute an Event of Default has occurred and continues. In case this agreement shall not enter into force until the dates specified above, new disbursement dates shall be determined by the Parties.

3.3 Each tranche shall be transferred to the bank account of the Borrower, details of which are given below:

Federal Reserve Bank of New York – New York
Swift BIC: FRNYUS33XXX
ABA A/C No: 021083776

3.4 The Borrower shall immediately notify the Lender of the receipt of the proceeds of each tranche.

3.5 The Borrower shall submit to the Lender the actual disbursement areas of each tranche whenever requested by the Lender.

Article 4
Maturity and Interest

4.1 The term for the Loan shall be 5 (five) years with a grace period of 3 (three) years from the date of this agreement.

4.2 Interest shall accrue on the disbursed and outstanding principal amount of the Loan, on a semiannual basis starting from the date on which the Lender transfers the each disbursement amount to the account of the Borrower in accordance with the Article 3 herewith. The rate of interest shall be 6-month USD Libor which shall mean the rate per annum at which 6-month deposits in the USD are offered in the London Interbank market at 11 a.m. (London Time) on the date of the disbursement as such rate is published by REUTERS screen page LIBOR01, provided that:

(a) if the period from the beginning of the Interest Period until the end of Interest Period is less than 6 Months, LIBOR means the rate per annum at which the related period deposits or the relevant currency are offered in the London Interbank Market at 11

3

a.m. (London time) on the Quotation Date as such rate is published by REUTERS screen page LIBOR01, and if a rate does not exist for the relevant period the interpolated interest rates between the deposit rates offered for the periods of which would end immediately prior to and immediately after, the last day of such period in the London Interbank Market at 11 a.m. (London time) on the Quotation Date as such rate is published by REUTERS screen page LIBOR01;

(b) If such page or such service shall cease to be available on the transfer or interest payment date, the Lender shall select such other page or such other service (as the case may be) for the purpose of displaying an average London Interbank Offered Rate for dollars.

(c) If no page or service or Libor exists on the transfer or interest payment date, then the rate of interest which was determined for the previous period shall be used. If the page, service or Libor cease to exist on the date of the first transfer date, then the Libor rate available on the last business day shall be used for the relevant period.

(d) After the determination of the interest rate for each tranche the Lender shall promptly notify the Borrower about it.

Article 5
Repayment and Payment of Interest

5.1 The Borrower shall repay the Loan in 5 (five) equal semi-annual installments by repaying on April 30, and October 30 in each year, (hereinafter each referred to as a Repayment date and collectively as Repayment Dates), as specified in the attached Repayment Schedule. The final installment shall be in an amount equal to the balance of the Loan. The Repayment Schedule shall be revised and submitted to the Borrower by the Lender after the disbursements from the Loan is completed.

5.2 The Borrower shall pay accrued interest for each disbursement amount on April 30, and October 30, in each year, starting from October 30, 2012, (hereinafter referred to as Interest Payment Date) and interest payable by the borrower on each Interest Payment Date shall be equal to the aggregate of interest due on the outstanding principal amount owned by the Borrower in respect of all drawdowns from the Loan.

5.3 If a disbursement is made less than ten (10) business days before an Interest Payment Date, then the interest accrued on this tranche shall be paid on the next Interest Payment Date.

5.4 All Repayments and payments of interest required to be made hereunder as well as any Default Interest Payment with respect to Article 6 hereof shall be calculated without reference to any set-off or counterclaim and shall be made free and clear of and without any deduction for or on account of any set-off or counterclaim and be made to the bank account of the Lender, details of which are given below:

US Dollar Account of the Republic of Turkey
Prime Ministry the Undersecretariat of Treasury
in the Central Bank of Turkey Ankara Branch
IBAN no: TR720000100100000857601000

Through

Central Bank of Turkey's Account No: 021086032 (Swift BIC: TCMBTR2A)
in the Federal Reserve Bank of New York, New York (Swift BIC: FRNYUS33)

Article 6
Default Interest

6.1 In the event that any amount due and payable under this Loan Agreement, shall not have been paid in full hereof on the due date for any reason whatsoever, then the Borrower shall pay to the Lender default interest on such overdue amount at a rate of 1 % p.a. (in words: one percent per annum) above the interest rate set in Article 4.2 payable at the discretion of the Lender, calculated from the due date of such overdue amount until the date of crediting such overdue payment hereof.

6.2. The default interest shall be calculated on the basis of a year of 360 days and the actual number of days elapsed.

Article 7
Computation of Payments in General

7.1. The interest shall be calculated annually during the period which shall begin on the date of transfer for each disbursement and end on the maturity date on the basis of a year of

5

360 days and the actual number of days elapsed for each year interest rate set in Article 4.2 herewith.

7.2. The Borrower shall not be entitled to exercise rights of retention, set-off or counterclaim against payment obligations under the Loan Agreement.

7.3 For the calculation of the interest, the date, which shall be notified to the Borrower by the Lender will be used as the date of disbursement.

Article 8
Costs and Public Charges

8.1 The Borrower shall bear all taxes and other public charges accruing outside the Republic of Turkey in connection with the conclusion and execution of this Agreement, as well as all transfer and conversion costs accruing in connection with the disbursements of the Loan.

8.2 The Lender shall not bear any additional direct or indirect costs whatsoever beyond the Loan amount.

Article 9
Events of Default

9.1 The Lender shall be entitled without having resort to any legal procedure whatsoever to suspend disbursement or to terminate this Loan and to demand immediate payment of all amounts payable under this Loan Agreement, if any event constituting an important reason ("Event of Default") shall occur, when:

(a) the Borrower fails to meet any payment obligation vis-à-vis the Lender;

(b) any law, regulation, decision, directive or any act of any authority or any order of any court precludes the due performance and fulfillment or may affect or impair the validity of this Loan Agreement or any security interest hereunder;

(c) any of the following occurs to the Borrower: the declaration of a moratorium in respect of any of its indebtedness, inability to honor debts, or any event similar to any of the foregoing;

6

9.2 Should any of the events specified in Article 9.1 occur, the Lender may terminate this Loan Agreement and demand immediate repayment only if such event shall not have been remedied within a period of fifteen days.

Article 10
Conditions Precedent

10.1 The following documents have been submitted to the Lender prior to the initial disbursement without any cost for the Lender and have been accepted by it as satisfactory in form and substance:

(a) a legal opinion of a legal adviser to the Borrower acceptable to the Lender, accompanied by such documents as the Lender may reasonably require, to the effect that the Borrower is irrevocably authorized to borrow under and perform the Loan Agreement and that it is permitted to pay and to transfer to the Lender in the currency stipulated all amounts due under this Loan Agreement.

(b) copies of the resolution(s) of the appropriate body or bodies of the Borrower and as the case may be of all other documents required to authorize the borrowing under this Loan Agreement and conferring powers on the signatories hereof to execute this Loan Agreement on behalf of the Borrower, all certified by the legal adviser of the Borrower;

(c) specimen signature(s) of the person(s) referred to in paragraph (b) above. Such specimen signature(s) shall be certified by the legal adviser of the Borrower;

Article 11
General Legal Provisions and Representations of the Borrower

11.1 This Loan Agreement shall be governed by and construed in accordance with the Turkish law. Any dispute arising out of or in connection with this Agreement shall be settled in accordance with ICC rules. The place of arbitration will be Istanbul.

11.2 For any services of process in any court action in the Lender, the Borrower shall appoint its Embassy in Ankara as an agent for the receipt of service of process and shall retain such agent until repayment in full of all amounts outstanding in connection with the Loan Agreement.

11.3 Should any of the provisions of this Loan Agreement be legally invalid, such invalidity shall not affect the validity of the remaining provisions. Any gap resulting in consequence shall be filled by a provision consistent with the spirit and the purpose of this Loan Agreement.

11.4 No failure to exercise and no delay in exercising on the part of the Lender's any right hereunder shall operate as a waiver thereof nor shall any single or partial exercise of any right preclude any other or further exercise thereof in future.

11.5 The Borrower shall not assign or pledge any rights or transfer any obligations arising from this Loan Agreement without the prior written consent of the Lender.

11.6 The Borrower will do its best to ensure that Turkish companies take part in the realization of the public sector investment projects to be implemented by the Borrower in the coming years.

Article 12
Statements and Notices

12.1 Modifications of, or amendments to this Loan Agreement shall be in writing only.

12.2 This Loan Agreement shall enter into force upon the later notification of each Party that all legal requirements are completed for the effectiveness of the Agreement.

12.3 Any statements or notices and communications in respect of this Loan Agreement shall be dispatched by airmail letter or by telefax to the following addresses:

For The Lender:

General Directorate of Foreign Economic Relations
Undersecretariat of Treasury
Prime Ministry
İnönü Bulvarı No 36, 06510
Emek-Ankara-Turkey
Fax: +90 312 204 73 66 - 204 73 67

8

For The Borrower:

Ministry of Finance
Ministry of Finance Towers
Extension of Ramsis Street
Cairo
Arab Republic of Egypt
Fax: +202 268 61 861

12.4 Alterations to the business names, addresses or to the powers of representation and to specimen signatures shall be binding as between the parties only as of receipt by the other contracting party of statements or documents advising such alteration.

12.5 All correspondence between the Lender and the Borrower in connection with this Loan Agreement shall be conducted in the English language. Any document or information to be given by the Borrower hereunder shall be in the English language or if the original is not made up in the English language the original shall be accompanied by a certified translation into the English language.

12.6 This Loan Agreement shall be executed in the English language in two copies, each of which shall constitute an original instrument.

on September 30, 2012

THE GOVERNMENT OF REPUBLIC OF TURKEY

Ali BABACAN
Deputy Prime Minister

THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT

Momtaz EL-SAIED
Minister of Finance

9

ANNEX

REPAYMENT SCHEDULE

Installment No	Date of Payment	Principle (USD)
1	October 30, 2015	200.000.000
2	April 30, 2016	200.000.000
3	October 30, 2016	200.000.000
4	April 30, 2017	200.000.000
5	October 30, 2017	200.000.000
	TOTAL	1.000.000.000

10

الملحق الثاني

النص العربي لحديثي مع صحيفة زمان التركية في إبريل 2010

لتقديم نفسي للرأي العام التركي

سؤال بوصفك سفيرا جديدا لمصر فى تركيا، ماهى فى رأيك أهم مميزات العلاقة التى تربط البلدين؟

إجابة يمثل الشعبان المصرى والتركى أكثر من ثلث عدد السكان فى منطقة الشرق الأوسط، ويوفر تراثهما الحضارى الفريد والمكانة الإستراتيجية المتميزة لبلديهما فى المنطقة والعالم ثقلا كبيرا لرسالة السلام والتسامح والتعاون من أجل التنمية التى تتفق عليها كل من مصر وتركيا.

ولعل تفاعل التاريخ المشترك مع الجوار الجغرافى عبر المتوسط وتشابه سمات البلدين من حيث عدد السكان وثقافتهم ومساحة الأرض، قد أسفرت جميعها عن تشابه الدور المتميز لكل من مصر وتركيا فى إقليمهما، فالبلدان يمثلان حلقة وصل بين قارات وحضارات مختلفة حولهما. كما أسهم تقارب السياسات الخارجية وتشابه أهدافها بين مصر وتركيا فى توثيق التعاون بينهما، فكلاهما اختار السلام كأساس لعلاقاته مع جيرانه وحاولا تسوية كل النزاعات من خلال الدبلوماسية وتعظيم منافع التعاون كأهم ضمان للأمن. ومثلما قامت مصر بمبادرتها التاريخية للسلام بين العرب وإسرائيل منذ أكثر من ثلاثين عام طرحت تركيا خلال السنوات الماضية مبادرة إنهاء كل الصراعات والنزاعات مع جيرانها وفيما بينهم.

واليوم تتفق وتتحد جهود مصر وتركيا من أجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية وذلك من خلال مفاوضات سلام محددة الأجل والهدف ويضمنها المجتمع الدولى الذى لا يجب أن يسمح لإسرائيل بإجهاضها عن طريق الاستمرار فى بناء مستوطنات غير شرعية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وهو ما يمكن أن يقضى على فرص تحقيق السلام. وتؤيد تركيا جهود مصر لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة بما فى ذلك فتح وحماس وإنهاء معاناة الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال فى غزة والضفة الغربية والقدس.

وتتفق مصر وتركيا على دعم العراق للحفاظ على وحدته وسيادته وتكامل أراضيه. وتؤيد تركيا مبادرة مصر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وإخضاع كافة المنشآت النووية للرقابة الدولية بما فى ذلك البرنامج النووى الإسرائيلى. كما تناصر مصر الجهود التركية الرامية للتوصل لحل دبلوماسى للنزاع حول البرنامج النووى الإيرانى يحول دون اندلاع حرب جديدة فى المنطقة أو انجرافها لويلات سباق محموم للتسلح النووى.

وليس من قبيل المصادفة أن العام الماضى قد شهد أربعة زيارات رئاسية متبادلة بين الرئيسين الشقيقين مبارك وجول وزيارات متبادلة بين قادة القوات المسلحة فى البلدين، وخمسة لقاءات لوزيرى الخارجية فى أنقرة والقاهرة واسطنبول كان آخرها الشهر الماضى خلال اجتماعات المنتدى العربى التركى، وقبلها بشهرين عندما انعقد فى القاهرة مؤتمر للمانحين لدول منظمة المؤتمر الإسلامى لدعم دارفور تحت الرئاسة المشتركة لكل من مصر وتركيا وتم الاتفاق خلاله على تقديم مساعدات ومشروعات لتنمية دارفور تصل قيمتها الى حوالى ملياروعلى أن يبحث البلدان فرص إقامة مشروعات مصرية تركية مشتركة لمساعدة دارفور وفى بعض الدول الإفريقية الأخرى.

سؤال ولكن هناك من يتحدثون عن تنافس تركى مصرى على دور الدولة القائد فى الشرق الأوسط.

إجابة نعم للأسف هناك من يحاول إحداث الفرقة بين البلدين الكبيرين اللذين يمثلان معا ركيزة لاستقرار وتنمية شعوب المنطقة ويستهدف تحركهما محاولة تحقيق السلام فى تلك المنطقة المضطربة. ويمكن لأى مراقب واع اكتشاف هوية هؤلاء الذين يهمهم تصعيد التوتر والمواجهات فى المنطقة من قوى اقليمية تسعى لإلهاء المجتمع الدولى وشعوبها عن مشاكل تتعلق بها الى أخرى صغيرة تبحث عن دور أو تنظيمات سياسية تسعى لخلخلة الاستقرار لتحقيق مكاسب سياسية. ويجهل او يتجاهل هؤلاء أن ثوابت السياستين المصرية والتركية المتشابهتين يحتمان توافق واتحاد جهودهما مهما حاول بعض المضللين الوقيعة بين الشعبين أو الحكومتين.

ومثال ذلك أن بعض المنظمين الأوربيين لقافلة المساعدات البرية التى انطلقت فى فبراير الماضى من تركيا لقطاع غزة قد ضللوا المنظمين الأتراك، ومن خلالهم الرأى العام التركى، وأوحوا لهم أن لديهم تصريحا من مصر بدخول أراضيها عبر ميناء العقبة الأردنى الى جنوب سيناء وعبرها الى رفح وليس من خلال ميناء العريش الأقرب لرفح وفق ما تقضى به القواعد التى وضعتها الدولة المصرية لتنظيم المرور على أراضيها بما يحقق الغرض الانسانى ويحفظ الأمن القومى المصرى. وقد تم شرح هذه الحقائق للمنظمين الأتراك لقافلة أسطول الحرية والذين قرروا التوجه الى غزة. وقد كشف الإعتداء الإسرائيلى الغادر على تلك القافلة حقيقة أن قطاع غزة يخضع للإحتلال الإسرائيلى مثله مثل الضفة الغربية والقدس، وأن معاناة الشعب الفلسطينى لن تنتهى الا بانتهاء ذلك الاحتلال.

وقد ساندت مصر المطالبة التركية بتشكيل لجنة تحقيق دولية فى الاعتداء الاسرائيلى على القافلة، ولم ينقطع التشاور بين القاهرة وأنقرة حول تنسيق الجهود فى هذا الشان ثنائيا وفى المحافل الدولية لضمان أكبر تأييد دولى لهذا المطلب العادل. وكذلك أطلع المسئولون المصريون اشقاءهم الأتراك على خلفية الجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية والتى تنتظرقيام حماس بالتوقيع على الورقة المصرية التى تضمنت الحد الأدنى من الاتفاق بين كل الفصائل وتغليب الوحدة فى هذا التوقيت المصيرى على النزاع حول السلطة مع بقاء الشعب الفلسطينى كله تحت الإحتلال. وكان هذا التنسيق المصرى التركى الوثيق متصلا ومستمرا فى حين يروج المغرضون لنظريات التنافس بين البلدين ويشككون فى تأكيدات المسئولين فى الدولتين بعدم صحة تلك النظريات.

سؤال وماذا عن الانفتاح التركى على العالم العربى اقتصاديا، والى أى مدى تطور التعاون الاقتصادى بين تركيا ومصر؟

إجابة تشترك كل من مصر وتركيا فى أن شعبيهما الأكثر عددا والأصغر سنا فى التركيب السكانى من بين شعوب المنطقة، ولاتملك الدولتان فوائض بترولية، وبالتالى فإن تنمية الانتاج الزراعى والصناعى والخدمات والتجارة هو الطريق الوحيد لمواجهة الاحتياجات المتنامية

للشعبين. ولتركيا العديد من التجارب الاقتصادية الرائدة الناجحة التى اسهمت فى تحقيق طفرة اقتصادية جعلت الاقتصاد التركى يحتل المركز الثامن عشر بين الاقتصاديات المتقدمة. وقد استفادت مصر من بعض هذه التجارب مثل المناطق الصناعية الحرة والتى بدأت فى مصر بمنطقة صناعية مصرية تركية ثم تعددت المناطق الصناعية بسبب نجاح تلك التجربة.

وفى أعقاب التوصل لاتفاق للتجارة الحرة بين مصر وتركيا تضاعف إجمالى حجم الميزان التجارى بين البلدين أكثر من أربع مرات فى الأعوام الثلاثة الأخيرة ليصل –رغم الأزمة المالية العالمية– خلال العام المنصرم الى أكثر من 3 مليار دولار. وتمثل قيمة الصادرات التركية الى مصر حوالى ثلاثة أرباع حجم ذلك التبادل.

وفى نفس الوقت اتجه المئات من رجال الأعمال الأتراك الى مصر للاستثمار فى بناء مصانع للغزل والنسيج والملابس والسيارات والكيماويات والأغذية وغيرها بلغ عددها أكثر من 205 مصنع وشركة وزادت قيمة الاستثمارات فيها عن مليارونصف مليار دولار. وقد زرت –قبل حضورى لأنقرة مباشرة– بعض هذه المصانع والشركات التركية المصرية فى منطقة العاشر من رمضان الصناعية. وبعد تفقد أحد المصانع أسر لى صاحبها رجل الأعمال التركى أنه حضر لمصر مدفوعا بانخفاض نفقات الطاقة والعمالة التى تبلغ حوالى سدس تكلفتها فى تركيا ووجود تسهيلات جمركية لتصدير المنتجات إلى تركيا والأسواق الأخرى مثل أوروبا والولايات المتحدة، ولكنه استقر على ضفاف النيل بسبب التقارب الثقافى بين البلدين. فهو وآلاف الأتراك من أمثاله الذين يعيشون هم وأسرهم فى مصر لا يشعرون بأنهم فى بلد أجنبى. ويمكن لأى زائر لمنطقة الرحاب السكنية شرق القاهرة على سبيل المثال أن يسمع اللغة التركية متداولة بين رواد المطاعم والمقاهى والمحلات التجارية من الأتراك الذين يشعرون انهم يعيشون بين أهليهم. وكان ذلك نفس شعورى وأسرتى منذ وصلت تركيا.

وهنا تبرز أيضا أهمية التقارب الثقافى بين البلدين. فلا شك أن المسلسلات التليفزيونية التركية التى تحظى بمشاهدة منقطعة النظير فى مصر وبقية العالم العربى قد أسهمت فى إعادة تقديم الثقافة التركية للمواطن العربى وفى تصحيح العديد من المفاهيم المغلوطة لديه عنها مما أسفر عن إقبال شديد ومتزايد من العرب على السياحة فى تركيا وعلى مطالعة الكتب التركية. وكم أسعدنى أن أجد معظم روايات أورهان باموك الكاتب التركى الحائز على جائزة نوبل مترجمة

الى اللغة العربية مثلما رأيت روايات نظيره المصرى نجيب محفوظ مترجمة الى التركية. ولكننا نحتاج حركة ترجمة أنشط تتطلب مزيد من الدارسين المصريين للغة التركية بالاستفادة من المنح العديدة المتاحة للطلبة المصريين لدراسة التركية فى الجامعات التركية.

ونسعى حاليا لكى تتاح المسلسلات التليفزيونية المصرية التي يشاهدها العالم العربي كله مترجمة لكى تنطق بالتركية وتذاع على التليفزيون التركي لكي يراها ملايين الأتراك. كما نحاول التوسع فى برامج تبادل الطلاب الأتراك والمصريين وكذلك تبادل الأساتذة ومن بينهم علماء الأزهر للتباحث مع نظرائهم الأتراك حول نشر الفهم السمح للدين الذى يسود بين الشعبين المصري والتركي وغالبية الشعوب الإسلامية وتقديم هذا الفهم لبقية العالم. كما نسعى لكى تجتمع مراكز البحث والفكر المصرية والتركية معا بشكل دورى لدراسة مشاكل المنطقة وسبل التعاون الثنائى والإقليمى لمواجهتها، ولنشر ترجمات الفكر والأدب بين الثقافتين وتنقية المناهج التعليمية من المفاهيم السلبية الخاطئة. وأرجو أن ننجح فى أن يكون عام 2011 هو عام مصر فى تركيا من حيث نشاطات الترويج الثقافى والسياحى والاقتصادى. وتحتاج كل هذه النشاطات لعمل دؤوب وتعاون شركاء مصريين وأتراك من الرسميين وغير الرسميين لتحقيقها. وتعد الأرض مؤهلة والظروف مواتية على الجانبين بسبب اهتمام الرأى العام فى البلدين بالآخر. وكم أسعدنى أن أطالع دراسة أصدرها مركز سيتا للدراسات السياسية فى انقرة حول التطور الإيجابى لصورة العرب لدى الرأى العام التركى، فأجد أن صورة مصر والمصريين هى الأكثر ايجابية لدى الغالبية العظمى من الأتراك. ولاأشك أن المصريين يحملون نفس الصورة الايجابية عن الأتراك وانجازهم الحضارى والاقتصادى.

الملحق الثالث

حديثي مع المصري اليوم في سبتمبر 2012

عشية زيارة الرئيس السابق مرسي لأنقرة

بدأت العلاقات المصرية- التركية تأخذ منحى جديدا بعد وصول الدكتور محمد مرسى إلى قصر الرئاسة بالقاهرة.كثير من عواصم القرار الدولى والمراقبين ينظرون بعين الإهتمام إلى شكل العلاقة الجديدة بين البلدين المحوريين فى المنطقة.

دوافع هذا الإهتمام كثيرة لكن يأتى فى مقدمتها تولى رئاسة مصر لأول مرة رئيس منتخب بمرجعية إسلامية،وهى نفس المرجعية لحزب"العدالة والتنمية"الذى يقود تركيا بنجاح منذ نحو 10 سنوات.فضلا عن أن حزب"الحرية والعدالة"الذى ينتمى إليه الرئيس مرسى يضع نصب عينيه التجربة التركية.

"المصرى اليوم"وضعت الكثير من الملفات التى تنتظر علاقات البلدين على مائدة السفير المصرى لدى أنقرة عبدالرحمن صلاح.

التقيناه فى القاهرة ثم واصلنا الحوار معه عبر الإنترنت وكان هذا الحديث:

ما هى قائمة أولويات علاقة تركيا ومصر خلال الفترة المقبلة؟

مصر وتركيا يمثلان معا أكثر من نصف سكان الشرق الأوسط، والبلدان – والحمد لله- متفقان على الأركان الأساسية لسياستيهما الخارجية سواء فيما يتعلق بتحقيق السلام فى الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية أو ضرورة انهاء المذابح التى يتعرض لها الشعب السورى وتحقيق انتقال سلمى للسلطة هناك يحقق مطالب الشعب فى نظام حكم ديمقراطى يحمى الأقليات ويحافظ على وحدة سوريا، ولهذا كان من الطبيعى أن تتحمس تركيا للمشاركة بفعالية فى جهود المبادرة المصرية لدعوة أكبر أربع دول فى المنطقة (مصر وتركيا والسعودية وإيران) للتوصل لحل سلمى وإقليمى للمأساة القائمة فى هذا البلد الشقيق. وبقدر ماتطرح هذه المشكلة من مخاطر على استقرار دول الجوار والمنطقة كلها، فان

احراز تقدم نحو حلها من خلال المبادرة الرباعية المصرية سوف يوقف سفك دماء الأشقاء السوريين ويفتح الباب أمام مناخ جديد فى المنطقة يمكن لايران أن تكون مساهمة فى حل المشاكل بدلا من أن تسهم فى تعقيدها بما فيها نزاعها مع الدول الغربية حول ملفها النووى.

وتتفق الإستراتيجيتان المصرية (بعد الثورة) والتركية فى ذلك، ففى كتابه العمق الإستراتيجى يؤكد الدكتور أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركى أن مصر وتركيا وإيران هى أعمدة الشرق الأوسط الرئيسية الثلاث التى لايمكن بدون اتفاقهم تحقيق استقرار طويل فى المنطقة.

ما هي افاق التعاون بين البلدين مع وجود محمد مرسي رئيسا للبلاد وهو ينتمي لجماعة الاخوان المسلمين التى تضع أمام أعينها تجربة حزب "العدالة والتنمية"ذى المرجعية الإسلامية في تركيا؟

الانفتاح التركي علي مصر مهم جدا بغض النظر عن التوجه السياسى للحكومة المصرية. وهو سياسة ثابتة لتركيا منذ أيام رئيس الوزراء تورجوت أوزال الذى أطلق إشارة البدء لجهود النهضة التركية المعاصرة سنة 87 عندما تقدم بطلب تركيا الانضمام للإتحاد الأوروبي، وبالتوازى مع ذلك رأى ان التعاون مع دول الجوار وخاصة مصر لا غني عنه. و ليس هناك ادني شك ان الانفتاح التركي يقابله انفتاح مصري تزايد بعد الثورة المصرية ولا يقتصر علي حزب "الحرية والعدالة" وانما يمتد الى كل الاحزاب المصرية والكيانات الاقتصادية والثقافية الأخرى فى البلدين. ولعل الشعبان يريدان تعويض فترة من الغياب التركى عن أشقائه امتدت عقودا خلال القرن الماضى ولكنها قصيرة فى تاريخ الشعوب وخاصة بالنظر للروابط التاريخية والثقافية الوثيقة التى تربط بين مصر وتركيا.

وأرى فى زيارة الرئيس مرسى لتركيا غدا الأحد بإذن الله تجسيدا لهذه الرغبة المتبادلة فى التقارب بين الشعبين فسوف يجتمع خلالها مع الرئيس عبد الله جول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وبعض قادة أكبر الأحزاب التركية المعارضة ويلقى خلالها كلمة خلالها أمام أكبر تجمع شعبى فى المؤتمر العام لحزب العدالة والتنمية الحاكم كضيف شرف المؤتمر ويتحدث لوسائل الإعلام التركية، ويجتمع فى نهايتها مع منتدى لرجال الأعمال المصريين والأتراك لتحفيزهم على مزيد من تطوير التعاون والإستثمار المشترك والتبادل التجارى

بين البلدين. وهكذا فى الساعات القليلة التى يتيحها جدول الأعمال المزدحم للغاية للرئيس المصرى سوف يغطى الجوانب السياسية والإقتصادية والشعبية والإعلامية للعلاقات الاستراتيجية التى تربط البلدين.

يحرص الجانب التركي بشكل عام علي تدعيم أواصر الصلة والاستثمار بين البلدين ودعم الاقتصاد المصرى، لكن بالتأكيد أصبح الحرص أكبر بعد ثورة 25 يناير والدليل علي ذلك تصريحات رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية التركي؟

نعم هذا حقيقى ،الرئيس عبد الله جول كان أول رئيس دولة يزور مصر بعد الثورة (مارس 2011)، ودون أن ينتظر تلقي دعوة،وهو من طلب الزيارة، وتلاه فى سبتمبر من نفس العام رئيس الوزراء أردوغان وأكدت تصريحاتهما ورسائلهما للإعلام الدولى وللمستثمرين الأتراك مراهنتهم علي قدرة مصر على إجتياز الفترة الإنتقالية نحو الديمقراطية بسلام ونجاح وفى فترة قصيرة. وأسفر ذلك عن تحقيق قفزات كبيرة فى التعاون الاقتصادى مع تركيا خلال الشهور الثمانية عشر الماضية منذ ثورة 25 يناير. ففى أوائل 2011 كان حجم التبادل التجاري بين البلدين 3 مليارات دولار،وفي آخر العام ارتفع الي 4,1 مليار دولار. وزادت الصادرات المصرية إلى تركيا من مليار الي حوالى مليار ونصف المليار تقريبا رغم كل الإضطرابات التى شهدتها بلادنا فى تلك الفترة. وإذا مااستمر معدل زيادة التبادل التجارى مع تركيا فى النصف الثانى من العام الحالى بنفس معدل النصف الأول فسوف يتجاوز حجم الميزان التجارى 5 مليار دولار وهو الرقم الذى كنا نستهدف تحقيقه العام المقبل.

ولاشك أننا ممتنون لتركيا لعرضها تقديم حزمة مساعدات تمويلية لمصر تبلغ إجمالى قيمتها 2 مليار دولار لمساعدة الاقتصاد المصرى على تدعيم ميزان مدفوعاته وتمويل عدد من المشروعات الحيوية.

وحاليا توجد 7 الاف شركة تركية تتعامل مع مصر سواء في مجال التصدير او الاستيراد او الاستثمار.وهناك 200 شركة تركية تعمل فى مصر وأنشأت نحو 100 مصنع تستثمر مليار ونصف المليار دولار.

لكن لابد أن نكون صرحاء مع أنفسنا فيما يخص هذه الاستثمارات، لأنها بلا شك واجهت مشاكل خلال العام ونصف الماضيين، خاصة فيما يتعلق بالأمن في نقل بضاعتها والوفاء بالالتزامات والمواعيد، فمعظم هذه الاستثمارات غرضها

تصدير المنتجات الي الخارج، وعلينا أن نوفر لها الامتيازات التى جاءت بسببها من أسعار طاقة معقولة وايدي عاملة رخيصة وبالطبع استقرار سياسي وأمنى، وأيضا حوافز للانتاج والتصدير. وتركز رسالتى المتكررة لاولئك المستثمرين الأتراك على أنهم اتخذوا القرار الصحيح بالبقاء والاستثمار فى مصر خلال الظروف الصعبة التى اجتازتها بلادنا ولابد وأن يجنون ثمار هذا القرار الصائب فى أقرب فرصة وفى مناخ استثمارى شفاف ومنظم ويساوى بين المستثمر التركى والمصرى.

هل هناك عقبات تراها تقف أمام الاستثمارات التركية في مصر؟

أتلقي اتصالات من مستثمرين اتراك بخصوص مشاكل متعددة معظمها تتعلق بالعمال واضطر لمحادثة المسئولين المعنيين فى القاهرة سواء وزير الصناعة أو الخارجية أو محافظي المحاقظات الموجود فيها مناطق صناعية تركية. وإذا كانت هناك مشاكل بين العمال وصاحب رأس المال فيجب أن يتم حلها بالطرق القانونية والسلمية. ويهم المسئولون أيضا التعرف على سياسة واضحة بشأن مستقبل أسعار الطاقة وحوافز الاستثمار والتصدير والتي يحسب علي أساسها المستثمر تكلفة الانتاج.

وهناك عدد كبير من المستثمرين الاتراك ينتظرون إعلان مصر لسياساتها الاستثمارية الجديدة، ليقرروا بدء استثمارات جديدة فى مصر من هؤلاء من يعمل فى الاستثمار السياحي، وهناك سلاسل فنادق تركية كبيرة على وشك بدء نشاطها فى بلادنا ،فضلا عن أن هناك عدد آخر من شركات الأجهزة المنزلية الكهربائية تريد أن تستثمر في السوق المصرية وعلينا ان نقدم لهؤلاء ما يطمئنهم لأنهم عندما يعملون في بلدنا سيخلقون فرص عمل جديدة لشبابنا ،ويستثمرون مئات الملايين من الدولارات.

وسوف ينقل ذلك رسالة ثقة لما وراء تركيا، فلاشك أن الصلات التي تربطنا مع تركيا لايتوقف اثرها عند حدود تركيا، فأنقرة لديها ارتباطات مع دول الاتحاد الأوروبى الذى تسعى للانضمام اليه. وتعمل السفارة المصرية فى أنقرة بالتعاون مع بعثة الإتحاد الأوربى هناك من أجل خلق شراكات عمل بين شركات تركية وأوربية ومصرية فى نفس المجالات، ويمكن أن يفتح ذلك الباب أمام مزيد من الإستثمارات التركية والأوربية وأيضا لنقل التكنولوجيا لمصر.

هناك حالة اعجاب كبير ببعض عناصر التجربة التركية عند كل الأحزاب، لكن بما أن هناك حزبا وتيارا بعينه - و اقصد بالطبع الاخوان و الحرية و العدالة – قد اتى الي السلطة فيجب أن نتعرف علي ما درسه هذا الحزب ويريد تطبيقه؟

كل المصريين معجبون بجوانب مختلفة من التجربة التركية، وهذا الاعجاب ليس مصدره فقط الانجاز التركي، لكن لتشابه الظروف و المشكلات بين البلدين سواء فى عدد السكان أو المساحة ،كما أن الأرقام الاقتصادية بين الجانبين مثل اجمالي الدخل قبل 20 سنة كانت واحدة تماما، لكنهم شهدوا طفرة ايجابية منذ بدأ الأتراك يتوجهون ناحية الانضمام للاتحاد الاوروبي، وعندما بدأوا في اتباع مقاييس ومعايير وخطوات الانجاز الاقتصادي والسياسي علي الطريقة الأوروبية.

وما نستطيع الاستفادة منه في هذا التوجه هو الا نحاول اعادة اختراع "العجلة"، كأن نقول تعالوا نصنعها علي الطريقة المصرية لأن هناك مقاييس عالمية اصبحت موحدة ونحن نحتاج لكي نصبح عالميين أن نتبع تلك المقاييس كما فعل الاتراك، واليوم أصبح أي منتج يتم تصنيعه في تركيا يُقبل فورا في السوق الاوروبية.

وهذا لا ينطبق فقط علي الصناعة وعلي الزراعة و الري مثلا، لكنه ينطبق علي احترام احكام القضاء ومنح الحريات للأفراد على سبيل المثال، وكل هذا عبارة عن خلطة واحدة. وأنوه هنا بأن أصحاب المصانع والمعامل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هؤلاء هم من صنعوا النهضة في تركيا،والتي تتجاوز مساهمتهم نسبة 50% من الاستثمار في تركيا من عام 2002 وحتي الآن.

ولماذا تم تسمية رجال الأعمال هؤلاء بأصحاب "رؤوس الأموال الخضراء"؟

لأن رؤوس أموالهم جديدة فى سوق الإستثمار فقد كانوا مترددين في دخول السوق الذي كان تحت سيطرة رؤوس الأموال الكبيرة، وعندما لقوا تشجيعا من الحكومات التركية منذ الثمانيات وخاصة مع حكومة حزب العدالة والتنمية،انطلقوا للمساهمة فى النهضة التركية الراهنة التى جعلت من تركيا الإقتصاد السابع عشر فى العالم.ونرجو أن تشهد مصر ثورة مماثلة من خلال رجال اعمالنا ومستثمرينا الصغار ومتوسطي الحجم الذين يجب أن يحصلوا علي

ثقة في اقتصادهم .واذا لم يستثمر اهل البلد فيها فلن يثق أجنبي في الاستثمار فى مصر.

الجانب الآخر من التجربة التركية هو دور الدولة في رعاية الخدمات القومية الشاملة، الأتراك مروا بنفس ما مررنا به فى السبعينات من سياسة الإقتصاد المفتوح وزيادة دور القطاع الخاص، لكن الدولة التركية مع تحولها للإقتصاد الحر لم تتخل عن دورها في رعاية التعليم والصحة والخدمات الأساسية مثل النقل، ودور القطاع الخاص هو دور مكمل استثماري للباحثين عن مستوي خدمة مرتفعة بأسعار أعلي ،لكن الخدمة الرئيسية الأساسية التي تتحسن بشكل يومي هي ما تقدمها الحكومة.تجد مثلا المدارس الخاصة تمثل حوالي 10% بين المدراس و الباقى حكومية و تصل نسبة الاستثمار فيها الي 4% من الدخل القومي التركي،والدخل نفسه تضاعف 3 مرات منذ تولي حزب "العدالة والتنمية" ليصل اليوم الي نحو تريليون دولار.

بالنسبة للتعليم الجامعي هناك 188 جامعة منها 104 جامعات حكومية تماما وحوالي 68 جامعة أهلية أو وقفية كما يسمونها،وهى لا تهدف للربح، والمساهمون فيها يرصدون رأس المال اللازم والدولة تساهم بشكل مناظر ليقدموا للطلاب المتفوقين خدمة مجانية أو أجرا لتمويل الجامعة وحوالي 9 جامعات للتدريب المهني.والطالب المتفوق غير القادر تصبح لديه فرصة أن يتعلم في تلك الجامعات المتميزة .والجامعات كلها حكومية وغير حكومية ترتبط اعداد المقبولين فيها باحتياجات السوق التركي، كل قسم يحدد عدد المقبولين فيه حسب ما يحتاجه السوق.

ولديهم ايضا تجربة رائدة في مجال اللامركزية التي تكون المحليات احد تطبيقاتها لكنها لا تقف عندها، فاللامركزية تدخل حتي في صنع القرار في الشركة او المؤسسة الواحدة وهذا امر مرتبط بالديمقراطية، والعملية الانتخابية، فكلما كانت القيادة منتخبة كان لديها القدرة علي تفويض آخرين لتحمل المسئولية معها بناء علي ثقة الناس .و"أردوغان" – على سبيل المثال - أسس نجاحه السياسي عندما انتخب عمدة لمدينة اسطنبول عام 1994،وخلال السنوات الثلاث الأولي وبسبب مكافحته للفساد أنجز مشروعات ملموسة.و الذين زاروا اسطنبول في مطلع التسعينات كانوا يرون

مناطق لم تكن تستطيع دخولها بسبب رائحتها "الكريهة".. اليوم هذه المناطق عبارة عن منتجعات سياحية ومراكز مؤتمرات.

- **زيارات رجال حزب "الحرية والعدالة" لتركيا مثل خيرت الشاطر.. ماذا كان هدفها وهل تم التنسيق بخصوصها مع الخارجية والسفارة أم لا؟**

كل أحزاب مصر وليس فقط "الحرية والعدالة" زارت تركيا فعلا أو طلبت استطلاع التجربة التركية،أو استقبلت خبراء و زيارات تركية ، وكل ما يجري بين أحزاب والأحزاب المناظرة لها يتم باتصال مباشر مع هذه الاحزاب،فلا الخارجية ولا السفارة تدخل طرفا فيها إلا إذا طلب الحزب من السفارة أن ترتب مواعيد أو لقاءات. مثلا اعضاء "الحرية والعدالة" عندما كانوا اعضاء في مجلس الشعب زاروا تركيا بهذه الصفة،وكانت السفارة ترتب لهم اتصالاتهم وأنا كنت أرتب لهم مواعيد مع المسؤولين الأتراك كى يتعرفوا على البرلمان المصرى الجديد وتوجهاته وأشرفت السفارة على ترتيب زيارة البرلمانيين المصريين لمعسكرات اللاجئين السوريين فى تركيا، كما ساعدت إتصالاتنا مع المسئولين الأتراك فى تسهيل دخول المساعدات الطبية التى جمعتها نقابة أطباء مصر إلى سوريا عبر تركيا.

وأود أن أنقل من خلال "المصرى اليوم" رسالة لكل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية المصرية مفادها أن السفارة فى أنقرة –مثلها مثل كل السفارات المصرية فى الخارج- هى مؤسسات لتمثيل الوطن كله ولاتمثل حزبا بعينه، ودبلوماسيونا محترفون وتقتصر مهمتهم على تسهيل الإتصال بين الجهات المصرية المختلفة ونظيراتها فى دول الإعتماد وتقديم النصح والمشورة والمساعدة لتحقيق المصلحة المصرية دون محاولة للتدخل أو لفرض رأى معين.

- **ما هي الأمور التي قد يكون أعضاء"الحرية والعدالة" استفادوا منها في التجربة التركية ويمكن تطبيقها في مصر عبر أعضائهم فى الحكومة؟**

ما تحدثنا عنه سواء في مجال الاستثمار والتصدير ودور الدولة في رعاية الخدمات أو في مجال اللامركزية و المحليات،يمكن أن تطبقه الحكومة المصرية فورا، أما الأمور التي تنجز علي المدي الطويل وتأخذ وقتا مثل التعليم فانها تحتاج الي الاستقرار وبناء قاعدة تكنولوجية قوية، الاتراك ظلوا سنين طويلة يبنون تلك القاعدة وتعلموا من أوروبا و اليوم لديهم

اكثر من 50 مركز لتطوير التكنولوجيا علي مستوي عال تمولها الصناعات المحلية فى جامعاتها. والاستفادة من التجارب السياسية ايضا تأخذ وقتا طويلا فرغم تشابه الظروف ورغم تشابه المجتمعين الا ان كل مجتمع له سماته المميزة له.

التطور السياسي للمؤسسات المصرية هل من الممكن ان يسير في نفس اتجاه تطور المؤسسات التركية؟

نعم الى حد كبير فالقاهرة واسطنبول كانتا دائما ما تنقلان الافكار لبعضهما منذ أواخر عهد الدولة العثمانية،حتي ان الافكار كانت احيانا تبدأ في القاهرة وتطبق في اسطنبول، واذكر ان جريدة الوقائع المصرية هى أول جريدة فى العالم تصدر باللغة التركية، ولا شك ان هناك تبادل للخبرات منذ اكثر من 200 سنة، والتحول الديمقراطي التركي المعاصر كان مصدر اعجاب مصري طول الوقت، لكن هناك فروقا منها مثلا ان "أتاتورك" اسقط كل دور للدين في الحياة السياسية ،وحرمه تحريما قاطعا، والدستور التركي عام 1922 ألغى المادة المناظرة للمادة الثانية للدستور عندنا وكانت مثل تلك المادة فى دستورهم ايضا، لكنهم الغوها واضافوا مادة اخري تحرم أي دور للدين في السياسة واصبحت كلمة الشريعة في السياسة جريمة، وهذا فارق كبير لأن كل الدساتير المصرية مثلا احتفظت بالمادة الثانية.أيضا تركيا شهدت نوعا من العلمانية المتطرفة التي حاربت الدور الاجتماعي للدين وأغلقت المدارس الاسلامية والمسيحية بل وحرمت لفترة من الفترات رفع الاذان باللغة العربية، لذلك لا نستطيع القول بتشابه التجربتين التركية والمصرية بشكل كامل. حتي الاساس السياسي للأحزاب مختلف بين البلدين.هناك نظرة خاطئة عند كثير من الناس في مصر تجعلهم يعتقدون ان حزب "العدالة والتنمية" حزب اسلامي، لكن الواقع أنه حزب علماني محافظ، ويفسر العلمانية علي انها تجعل الدولة تقف علي مسافة واحدة من كل الأديان،و ليس هناك ما يمنع من ان يكون قادته واعضاؤه متدينين وهذا امر يخصهم لكنه ليس حزبا اسلاميا. كل هذه فروق بين الدولتين ولهذا لا يصح ان يقول احد انه يمكننا تطبيق النموذج التركي بالضبط في مصر أو العكس، لأن هناك اختلافا في

ظروف البلدين واختلاف في التطور التاريخي،وتلك ليست نقطة تفوق لطرف علي آخر ولكنها من مصادر القوة للطرفين.

اخيرا فاننا يجب ان نعلم ان اهم عوامل القوة لدى تركيا هو تطوير التعليم وفي هذا يتنافس العلمانيون مع الاسلاميين مع المتصوفة. ونسبة المتعلمين فى تركيا حوالى 96%.هذا هو ما يجب ان نستفيد منه : التنافس لخدمة المجتمع، وحزب العدالة والتنمية حين دخل انتخابات 2002 و كان قد اعاد تشكيل نفسه من حزب الرفاة وضم قادة فكر من غير المتدينين وقص لى احدهم قصة اول خلاف لاستطلاع الرأي حول البرنامج الانتخابي لهذا الحزب. اجتمعوا ووضعوا عدد من الاولويات وعرضوها علي اعضاء الحزب وعلي مجموعة من غير الاعضاء كي يتوصلوا لبرنامج انتخابي ووضعوا 5 قضايا اساسية :الوظائف والتعليم والصحة والخدمات العامة وسياسات تحديد الدخل و5 قضايا تتعلق بالدين مثل المدارس الدينية و غطاء شعر المراة و غيرها وفوجئوا ان الغالبية أعطوا أولوية مطلقة للقضايا الخاصة بالمجتمع. وأعتقد انه اذا ماجرى استطلاع مماثل فى مصرستجد نتيجة مماثلة، فقرر مؤسسو حزب العدالة والتنمية ان يكون برنامج حزبهم خاليا من أي قضية دينية .هم اذن يتحدثون عما يهم المجتمع والارتقاء بالشعب، ونجحوا في الإنتخابات المرة الأولي بنسبة تتخطي 30 % والمرة الثانية 45% والثالثة 50% و هو امر غير مسبوق في كل التجارب الديمقراطية الغربية فعادة الحكومة التي تحكم تخسر من نسب المؤيدين لها مع البقاء فى الحكم. ورغم أن الحزب الحاكم فى تركيا لديه 60% من مقاعد البرلمان ومع ذلك عندما شكلوا لجنة لصياغة الدستور الجديد شكلوها من 12 عضو من 4

احزاب حتي الاحزاب التي لم تحصل علي 10% في البرلمان كان لها 3 أعضاء في اللجنة مثلها مثل حزب الاغلبية.

هل هناك منافسة مصرية تركية؟ وماذا عن سياسة الدولتين تجاه اسرائيل؟

من مصلحة البلدين أن يكون هناك سلام في المنطقة وذلك علي عكس دول اخري،ونحن دولتان معتدلتان سياسيا و دينيا وليس لدينا تطرف ومجموع سكان الدولتين اكثر من نصف سكان منطقة الشرق الأوسط كلها،اتجاهاتنا تجاه قضايا المنطقة واحدة ، الاتراك يدعمون بشكل كامل الجهود المصرية فى المصالحة الفلسطينية ويقولونها بشكل علني"نحن دورنا أن ندعم ونؤيد الجهد المصري، وليس لدينا مشكلة التنافس".

ويجب أن يعطي التعاون المصرى التركى رسالة لاسرائيل وأن يفهم قادتها ان مناخ الاعتدال والتعقل له الغلبة والسيطرة في المنطقة ،وان السلام هو فرصة اسرائيل التي يجب ان تستغلها الان في ظل غلبة الاعتدال والتعقل.مصر وتركيا ديمقراطيتان تستجيبان لرغبات شعبهما بشكل واضح، وهذا معناه انه لا يمكن السكوت علي الممارسات الاسرائيلية وقمع الشعب الفلسطيني بتهديد السلاح ،والحكومات المنتخبة الديمقراطية لا يمكن ان تتغاضي عن رغبات شعوبها، وهذا كان سبب الأزمة التي نشأت بين تركيا واسرائيل بعد موضوع السفينة مرمرة الزرقاء،والسياسة التركية بها تعقل فرغم ما حدث من قتل لمواطنين اتراك الا انهم اكتفوا بطلب التحقيق الدولي في الأمر لكنهم احتفظوا بعلاقاتهم التجارية مع إسرائيل، كما احتفظوا حتي بواردتهم العسكرية من الدولة العبرية، فحافظوا علي ما فيه مصلحتهم وتبنوا سياسة عاقلة جدا جعلت المجتمع الدولي في جانبهم.ونفس السياسة تتبعها أنقرة مع الولايات المتحدة.

كيف يمكن لمصر ان تستفيد من هذه السياسة لإقامة توازن مشابه لي ارتباطاتها العالمية والاسلامية ؟ ، كيف تتصور افاق التعاون السياسي بين البلدين؟

نحن نري الاهتمام العالمي بمصر والحكومة الجديدة في مصر وتوجهات مصر الديمقراطية بعد الثورة، وكل دول العالم حاليا توفد قادتها وزراء خارجيتها للتعرف علي توجهات مصر الجديدة والتعاون معها ودعم مصر للسلام

والاستقرار في المنطقة. نحن أمامنا فرصة كبيرة لنشارك تركيا في قيادة هذه المنطقة لاننا نملك مقومات التأثير ،وهذا شئ مهم جدا بالنسبة للعالم كله. وتستغرب لو حدثتك عن حجم الاهتمام في تركيا بمتابعة الاحداث في مصر. ان التحالف والتعاون الاستراتيجي يجب ان يقوم علي توافق المصالح وعناصر التحالف الاستراتيجي بين البلدين موجودة وما يجب ان يفهمه الجميع ان ذلك التحالف ليس ضد أحد ،وانما موجه لمصلحة شعبين ومن بعدهما مصلحة المنطقة كلها. وهذا التحالف يخيف فقط دعاة الطائفية، ومن يريد أن يعيث فسادا في المنطقة وينشر الحرب. واليوم لدينا مجلس للتعاون وحوار استراتيجى بين البلدين ونتوقع زيارة قريبة لرئيس الوزراء أردوغان لمصر ينعقد خلالها هذا المجلس للتوصل الى مزيد من اتفاقيات التعاون والاستثمار المشترك وسوف يليها زيارة رسمية للرئيس جول إلى مصر فى ديسمبر وأتمنى أن يسبقها أو يلحقها زيارة للرئيس مرسى لتركيا تتيح لنا فرصة أكبر لنشطات أوسع لدفع التعاون بين البلدين، وانشاءالله سوف ندعوه خلالها والرئيس التركى إلى افتتاح حديقة ميدان التحرير التى خصصتها بلدية تشانكايا فى مدينة أنقرة لتخليد ذكرى ثورة التحرير السلمية فى مصر.

الملحق الرابع

حديثي مع المصري اليوم في مارس 2013

قبيل ثورة يونيو 2013

سفير مصر في تركيا عبد الرحمن صلاح الدين في حديث لـ" المصري اليوم"

3 أسباب وراء التفوق الاقتصادي لتركيا على مصر منذ منتصف الثمانينيات

حزب العدالة والتنمية يقدم مفهوما خاصا لعلمانية الدولة ويعلى من الحريات

الدستور التركي حذف كلمة "الشريعة" بعكس الدستور المصري

الأتراك تفاءلوا بمستقبل مصر خلال عامين من الثورة ويشعرون بالقلق الآن

لأسباب تاريخية .. لا يمكن المقارنة بين ما يجري فى مصر الآن والوضع في تركيا

أنقرة : سعيد عبد الرازق

خلال السنوات الأخيرة ، ومع النجاحات الاقتصادية اللافتة ، التى حققتها حكومة العدالة والتنمية، ذات الجذور الإسلامية، والنجاحات السياسية للحزب، الذي يقوده رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، في رفع سقف الحريات، وتشكيل نظام يطبق علمانية الدولة بمفهوم لايتصادم مع حقيقة أن تركيا بلد إسلامي، باتت تركيا نموذجا يتحدث عنه الشرق والغرب.

ومع انطلاق ثورات الربيع العربي، ظل النموذج التركي ماثلا في الأذهان، ومع توالي صعود الحكومات الإسلامية في المنطقة العربية، ولاسيما مصر، اعتقد البعض أن العديد من النماذج المستنسخة أو المنقولة عن التجربة التركية، أو المحاكية لها ستنشأ في المنطقة.

ولكن لأن التجارب الديمقراطية لا يمكن استنساخها، ونظرا لاختلاف طبيعة التركيبة الحاكمة بين بلد وآخر نشأت تباينات عززت من فكرة أن نجاح أو فشل أية تجربة يرتبط بخصوصياتها، وأن مافعلته حكومة العدالة والتنمية في تركيا، ليس بالضرورة أن يكون نموذجا قابلا للتعميم .

وفي هذا الحوار يلقي السفير المصري في أنقرة عبد الرحمن صلاح الدين، الضوء على الكثير من سمات التجربة التركية، مع مقاربة للتجربة المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وإلى أى مدى يمكن القول بوجود أوجه للتشابه بين النموذجين المصري والتركي ، إن جاز التعبير، وماهي أوجه الخلاف، وما هو تأثير تغير النظام في مصر على مسار العلاقات مع تركيا.

وفي البداية قال السفير عبد الرحمن صلاح الدين:

الدولتان " مصر وتركيا" تتشابهان فى الكثير من النواحي ، من حيث الجغرافية والموارد والموقع الجيواستراتيجي، والمساحة، وكذلك تعداد السكان المتقارب ، الذى يصل في مصر إلى نحو 92 مليونا وفى تركيا إلى نحو 80 مليونا ، وحتى التركيبة السكانية التي تتميز بأن النسبة الأكبر فيها للفئة العمرية من 14 إلى 55 عاما.

وأضاف: " كما أن شعبي البلدين ينظر كل منهما إلى نفسه على أنه معبر للحضارات ، مع تشابه فى إدراك كل من الشعبين لدوره، فضلا عن التشابه الناتج عن الصلات التاريخية والأواصر الاجتماعية القديمة".

ولفت السفير المصري إلى أنه من الناحية الاقتصادية كان البلدان يسيران كتفا بكتف حتى منتصف الثمانينيات ، كانت الأرقام واحدة، والدخل القومي واحد تقريبا ، وكذلك نصيب الفرد من الدخل القومي ، أما الآن فأصبح الدخل القومي لتركيا ثلاثة أو أربعة أضعاف الدخل القومي لمصر، ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل يصل إلى 3 أصعاف المتوسط فى مصر ، وأصبح الاقتصاد التركي، هو الاقتصاد السادس عشر على مستوى العالم.

في رأيكم ، ماهي العوامل التى يعود إليها التفوق التركي الآن؟

في تفسيري الشخصي ، هناك ثلاثة عوامل رئيسية أولها أن تركيا اختارت منذ منتصف الثمانينيات السعي للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ، وبغض النظر عن تحقق النتيجة أو الهدف حتى الآن، إلا أنها وضعت أمامها معايير كوبنهاجن، وعلقت عينيها بالنموذج الألماني تحديدا، لتحديث ليس فقط صناعتهم وبيئتهم الطبيعية أو مياه الشرب أو الخدمات الصحية أو المرافق أو التعليم، وإنما أيضا النظام

القضائي ودور منظمات المجتمع المدني ، وهذا أحد أسرار نجاح الحكومة الحالية التى جاءت بعد أزمة اقتصادية عنيفة ، فتحت هذا الهدف أدخلت التعديلات الدستورية والقانونية في إطار عنوان عريض هو " الحريات".

أما العامل الثاني، فهو أن تركيا ، ومنذ الخمسينيات، أصبحت تنتخب حكومتها بإرادة حرة، بعد العديد من الانقلابات، والاضطرابات، وأصبح لدى المجتمع التركي قبولا لمبدأ تداول السلطة على المستوى الديمقراطي، وفي هذا الوقت تقريبا توقفت مصر عن انتخاب حكوماتها.

والعامل الثالث يعود إلى فترة حكم الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال ، الذي بدا التحول بالاقتصاد التركي نحو السوق الحر، وكان ذلك بعد 17 عاما من هذا التحول في مصر، لدرجة أنهم في تركيا كانوا يستعينون بالخبراء الاقتصاديين من مصر.

لكن لماذا أنتجت هذه السياسة كوارث في مصر ، بينما صعدت بالاقتصاد التركي إلى مصاف الاقتصادات الكبرى؟

الفارق يكمن فى أن الدولة فى تركيا لم تتخل عن دورها الرئيسى في تقديم الخدمات الأساسية للشعب من تعليم وصحة ومرافق عامة ، وغيرها، وإذا لم تكن هي المقدم الأول للخدمة ، فهي المسيطر عليها أو المراقب لها ، فمثلا الآن هناك جامعات أهلية ، لكن الحكومة هي التي تحدد أعداد الخريجين في كل تخصص وفقا لفرص التوظيف.

لعلكم تابعتم الجدل الحاد حول الدستور والعلمانية في مصر ، ماهي رؤيتكم لهذا الأمر في ضوء معايشتكم للواقع في تركيا؟

سأعود ايضا إلى الوراء ، فدستور 1923 في مصر ، وضع تقريبا في الفترة الزمنية ، التي وضع فيها أول دستور للجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك، بعد الحقبة العثمانية، وكان هناك فارق أساسي أيضا بين الدستورين ، ففي تركيا تم إسقاط دور الدين في الدولة بشكل كامل ، وألغيت تماما المواد التي كانت تشير إلى الشريعة الإسلامية، في حين استمر دور الدين مهما وبقيت الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع منذ دستور 1923 وحتى الدستور الجديد في مصر.

ومع ذلك هناك أصوات في تركيا تنادي بمراجعة هذا الأمر من باب حقوق الإنسان والحريات؟

نعم ، هؤلاء هم من يرون أن الدستور التركي طبق العلمانية الأوروبية بالمفهوم القاري المتشدد، ومايطرحه حزب العدالة والتنمية ، هو مفهوم العلمانية الذي يقوم على وقوف الدولة على مسافات

متساوية من الجميع، وكثيرا ما أوصي سياسيينا الذين يزورون تركيا بالاطلاع على الدفوع القانونية التي قدمها حزب العدالة والتنمية إبان نظر المحكمة الدستورية العليا قضية إغلاقه في عام 2008 ، لأنه يقدم فيها مفهومه للعلمانية، والذي يرى أن الدولة لا يمكن أن تكون في صدام مع الأديان، وإنما تقف على مسافة واحدة من جميع أتباعها.

وأضاف: "وبالمناسبة هذا المفهوم تتبناه المؤسسات والشخصيات المتنورة في مصر، وفي مقدمتها الأزهر الشريف، وأعود وأذكر بأن هذا المفهوم يعود إلى حقبة الرئيس الراحل تورجوت أوزال ، ونجح حزب العدالة والتنمية في ترجمته على أرض الواقع الى سياسات تركز على القضايا الاجتماعية، كما فعل في تحويل سعيه للانضمام الاتحاد الأوروبي إلى وسيلة للارتقاء بالمجتمع التركي.

في اعتقادكم ، ألا يلعب وجود زعامة قوية مثل رجب طيب أردوغان على رأس حزب العدالة والتنمية ، وحكومته دورا بارزا في انتاج هذه التجربة بخصوصياتها؟

لاشك في أن هناك دورا مهما لزعامة وكاريزما أردوغان ، لكن دوره يأتي في إطار سياسة موضوعية رسخها الحزب ويعمل عليها باستمرار ويناقشها ويقيمها، وبرزت عبقرية مؤسسي هذا الحزب وذكائهم ، بعد خروجهم من عباءة حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان و بعد الانقلاب العسكري الصامت على حكومته فى 1997، في انحيازهم للأهداف الاجتماعية كأولوية، حيث طرحوا على قواعد الحزب استطلاعا للرأي مكونا من 10 نقاط نصفها خاص بقضايا الصحة والتعليم والإسكان والمرافق، ونصفها للقضايا التي كانت تمثل جوانب نقص وحرمان بالنسبة للمتدينين مثل الحجاب والاعتراف بشهادات مدارس الأئمة والخطباء، وغيرها، وأشارت نتيجة الاستطلاع إلى أن الغالبية العظمى أعطت أولوية للقضايا الاجتماعية، ومن هنا وضعتها الحكومة على رأس أجندتها دائما بغض النظر عن الانتخابات التى جاءت فى ثلاث دورات متعاقبة لتعبر عن تزايد تأييد الشعب التركى .

مارؤيتكم لانفتاح حزب العدالة والتنمية على القوى السياسية الأخرى في تركيا؟

أحد العوامل الأساسية في نجاح الحزب هو انفتاحه على القوى السياسية الأخرى ، واستعانته بالشخصيات ذات الخبرة والثقل من مختلف القوى والأحزاب المنافسة ، وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري" العلماني" وحزب الحركة القومية" اليميني " ، ويعكف الحزب دائما على تقييم مسيرته ، ويرصد أخطاءه ويستفيد منها ، ولايجد حرجا في أن يحدث تغييرا كاملا لسياسة ما، دون حرج ، إذا وجد أنه أخطأ فيها، ويأتي ذلك نتيجة نقاش دائم داخل الحزب، وهذه من أهم عوامل نجاح الحزب، واستمرار

تنامي شعبيته في ثلاث انتخابات برلمانية متتالية للمرة الأولى فى تاريخ تركيا، ومن أهم الدعائم في ذلك السماح بالاختلاف والتعددية داخل الحزب نفسه.

كيف ترون انعكاس تغير النظام في مصر بعد الثورة على مسار العلاقات مع تركيا.

التغيير الذى حدث في مصر أسهم في تعزيز العلاقات مع تركيا ودفعها للأمام، إلى الحد الذي أصبحت فيه علاقات مصر مع تركيا ، لاتناظرها علاقة لمصر مع دولة أخرى في العالم فباتت تركيا من أقرب الدول، إن لم تكن أقربها قاطبة، لمصر الآن، وهناك تطابق بين البلدين في أهداف السياسة الخارجية سواء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو المأساة في سوريا أو مسالة منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط ، ويمتد هذا التطابق إلى الكثير من القضايا الأخرى.

تركيا الرسمية والشعبية استبشرت خيرا بالثورة في مصر ، وتحمست بشدة لها ، هل حدث تغيير الآن في ظل ما يتابعه الشعب التركي عبر وسائل الإعلام عما يجري في مصر من أحداث؟

الحكومة التركية قدمت ولا تزال تقدم دعما سياسيا غير مسبوق للشعب المصري بعد الثورة، والشعب التركي على مدى العامين الماضيين كان متفائلا بأن مصر ستجتاز المرحلة الانتقالية، وأن اقتصادها سينطلق بقوة ، وشجعت الحكومة رجال الأعمال الأتراك على ان يتوجهوا باستثماراتهم لمصر وألا يقلقوا من الأحداث ، وانعكس ذلك على حجم التبادل التجاري ، الذى وصل العام الماضي إلى 5 مليارات دولار بعد أن كان في 3 مليارات دولار في 2010 ، وكانت تركيا الدولة الوحيدة التى حققت الصادرات المصرية إليها زيادة بلغت 40 % في عام 2011 ، كما قدمت تركيا لمصر قروض وتسهيلات ائتمانية تبلغ 2 مليار دولار، وهذا يعود في جانب منه إلى رؤية المواطن التركي نفسه لأهمية العلاقة مع مصر.

والآن كيف ينظرون لما يجري في مصر ؟

في أول عامين بعد الثورة، كان الأتراك أكثر تفاؤلا بمستقبل مصر وقدرة الشعب على تجاوز الاضطرابات ، عن غالبية المصريين ، وكانوا دائما يقولون لا تقلقوا ، فالأمر احتاج في تركيا إلى 50 عاما أو أكثر ، حتى وصلنا إلى الديمقراطية وانتخاب حكومة أغلبية ناجحة تخدم الشعب ، لكن مؤخرا هناك حالة من القلق " تشبه قلق الأخ على أخيه" ، تظهر خصوصا فى التحليلات والتعليقات الصحفية، بسبب انتشار العنف في مصر .

هل يعنى ذلك أن تفاؤلهم بمستقبل مصر تلاشى؟

لا في العموم الأتراك أكثر تفاؤلا بمستقبل مصر عن المصريين أنفسهم ، وينظرون لمصر كمثال يجب أن يحتذى من جانب دول ثورات الربيع العربي الأخرى، التي شهدت قدرا كبيرا من العنف والدماء ، لكن رغم وجود تمثيل جيد للإعلام التركي في مصر ، يحاول أن يتحرى الدقة قدر الإمكان إلا أن ما يصل إلى المواطن التركي يكون فى غالبيته معتمدا على وسائل إعلام أجنبية تضخم كثيرا في أبسط حادثة تقع في مصر ، ولذلك يساورهم القلق من انتقال مصر إلى مرحلة العنف والدماء ، وهذا ما احاول أن أنفيه في رسائلي إليهم وأجد تعاطفا كبيرا معه ومع مصر.

كيف تلمس ردود الفعل تجاه الصراع الدائر في مصر والانقسام بين تيار الإسلام السياسي والقوى المدنية أو " العلمانية" كما يسميها الإسلاميون؟

الصراع يترجم فى وسائل الإعلام التركية، بلا شك، إلى كونه صراعا على السلطة، ومع ذلك فطالما بقي فى إطار القانون والدستور وابتعد عن العنف ، تبقى صورة مصر إيجابية ، وكثيرا ما أسمع من الأتراك مقولة:" لا تخشوا الديمقراطية ولا المزيد منها لأنها هي الضمان الحقيقي للتقدم والاستقرار.

هل يمكن توصيف الصراع في مصر على أنه صراع إسلامي علماني على غرار ما نراه في تركيا من انقسام بين معسكرين ؟

بالطبع لا ، ففي تركيا ليس هناك مصطلح " الإسلاميون" وهي كلمة مجرمة قانونا فى مجال السياسة، ومحظور كذلك استخدام أية شعارات دينية أو استخدام كلمة الشريعة في الدعاية الانتخابية، فالمقارنة لا تجوز لأسباب تاريخية، والأتراك يتفهمون طبيعة ما يجري في مصر، ولايقلقهم طالما كلن في إطار الديمقراطية والانتخابات بعيدا عن العنف.

****

الملحق الخامس

حديثي مع صحيفة زمان باللغة الإنجليزية

11 يوليو 2013

Turkey and Egypt will preserve their strong bond in relations, Egyptian envoy says

Servet Yanatma, Ankara

Turkey and Egypt, the two heavyweights in the Middle East with significant political leverage, will not let their differences on how they see the latest developments in Egypt from damageing their very strong bilateral ties, the top Egyptian diplomat in Ankara said on Monday.

Speaking to Today's Zaman, Egyptian Ambassador to Turkey Abderahman Salaheldin said that the relationship between the two countries is the product of centuries of close relationship and both sides value close cooperation between the two countries.

"This relationship is not product of today, this year or this government and that government. It is the product of centuries of close relationship that is honored by people of both countries. We should be acting responsibly to our people in this regard", he said.

He also underlined that both Turkish and Egyptian officials have been in constant contact with each other through phone diplomacy since last Wednesday when the military deposed President Mohammed Morsi. He also said both countries want to see have what he called as 'genuine interest' to see keep their relations intact and see them very soon flourish further.

Egyptian ambassador said both government and the opposition in Turkey agree that relations with Egypt are important. The same is also in Egypt, he said, adding that Turkey is not a controversial issue in Egyptian public opinion.

He said he has no concern on trade volume or the volume of investment on economic relations, but stated he is worried on long term effect of having one sided reports or statements coming out of Turkey.

“This would reflect negatively on the image of Turkey in public opinion. There has always been a very positive and great admiration of Turkish performance before [Hosni] Mubarak time, through Mubarak time, through Morsi and today”, he explained,

“I’m very keen that this will continue to be positive. This is my concern as an ambassador. My eyes are always on the long term relationship. This is what is important.”

Salaheldin described stressed that the majority of Egyptians look at what happened last week as an exact repetition of what happened in January of 2011 which was welcomed by the whole world as “The Great Egyptian Revolution”.

“The Majority of Egyptians, actually more than double the numbers of those who went out in the streets in 2011, -- about thirty million or plus-- —took to the streets asking president Morsi for early presidential elections. When president Morsi did not comply with those requests, millions of people called on the military to intervene to avoid a bloodshed between the majority of Egyptians who asked the president to step down and and the minority of his supporters”, he explained.

Egyptian envoy said the perception on of most Egyptians side is that the military intervention is for correcting revolution course.

“This is an Egyptian matter and will be decided by the Egyptians and we are confident that it is what is going to happen in a peaceful and democratic manner”, he stressed.

Egyptian envoy also ruled the possibility of civil war in his own country although he acknowledged some may try to stir violent disturbances in Egypt in order to pave way for the instability that is seen in other countries in the Middle East. “I am confident there will be no civil war in Egypt. But there are some inside and outside of Egypt who would like to see another repetition of the scenarios we see all around us”, he said.

Stressing that Most Egyptians are against violence, he noted that Egyptians will resolve their differences on their own and will work towards solving problems through politics. “This is an Egyptian issue”, he said, warning that those who want to interfere in Egyptian affairs should think twice.

He also noted that most Egyptians’ decision is opt to have an inclusive and representative government. “No one will be excluded. There should be no witch hunt for anyone, any group or any party. And there should be no exclusion for anyone”, he explained. Egyptian envoy said the provisional government which is a civilian did not invoke any emergency powers nor imposed any curfew and is doing everything under judicial scrutiny.

“The timetable is very clear. In six months’ time we will have a new constitution, a democaticaly elected parliament and soon thereafter a new elected president”, he said.

الملحق السادس

حديثي مع صحيفة جمهوريات التركية المعارضة

20 يوليو 2013

INTERVIEW WITH AMBASSADOR SALAHELDIN

FIRST DRAFT

- Why didn't you attend the iftar dinner hosted by PM Erdoğan?

I received an invitation and I regret attending. All what I do in this country is to keep this relationship strong. All my actions here in Turkey is to preserve this relationship, not to let them be get impacted by whatever transitional or minor political differences our countries might have.

- Turkish side probably took it as a negative message. How do you say this is for the sake of the relations?

All of the Turkish officials and politicians know me first hand through my 3 years and half in Ankara. They know how faithful I am to this relationship. And also I am in touch with all of them on a daily basis. Yesterday I met the minister of economy Çağlayan. Today I am meeting with FM Davutoğlu. I always advice to my Turkish interlocutors to have contacts and dialogue with all groups in Egypt, not only with one political group. Definitely with people from all walks of life and all political trends. Turkey in the last few years have made a big investment. Not talking about money. Political and cultural investment to revive relations that for some reason had

been put on the side before. I don't like this great achievement to be wasted. Egypt is a key partner to that Turkish regional outreach. If Egyptian Turkish relations are negatively impacted, the relationship between Turkey and the whole Arab world will be impacted. This is my main focus. And I have to tell you whether we agree or not, I have maintained my dialogue with all highest offices of this country and the doors are quite open for me. I met President Gul last week. We met for a full 2 hours. I fully briefed him on the developments in Egypt. I also gave him the details of our constitutional declaration that contained a road map on how to move from where we are, an appointed civil government, to a constitutional elected civil government.

- Which road map are we talking about?

It is included in our constitutional declaration of the new administration, which was not covered at all in Turkish media. It is 6 to 8 months Road map toward a revised constitution, newly elected parliament and president in a democratic transparent process that is open to all Egyptian political parties, supervised by our independent judiciary and observed by the national and International Civil society organizations.

- **What was the response of the President Gül when you briefed him?**

He expressed his deepest wishes for Egypt…a safe, peaceful and expedited transition to an elected government. Of course President Gül has a strategic vision of the importance of the relations between Turkey and Egypt. He has always been the champion of this relationship. And you know he was the first head of state to visit Egypt after the revolution. He met at the time with the head of our

military transitional council Muşir Tantavi. Because at the time, the military took over after forcing President Mübarek to step down. On the call of the people, the military took over. This time for the same reasons the military sided with the people to force a reluctant President to step down on the call of the people. Those people who went on the streets this time, they didn't call for a revolution or a military intervention in the beginning. They just called for going back to the ballot box, going for early presidential elections. They made a petition. The same youngsters who did the same 2 years ago did it.

- I understand this is the same line you take when you explain the situation to the Turkish authorities when you meet. Did you find the President Gül's approach as stiff as the government's, talking about coup d'etat as such?

The President is the president of the republic and I approach him in this sense. The response was heartfelt wishes for Egypt to have a safe, peaceful and expedited transition to implement this road map that I briefed him about. And a keen interest on the relationship between the two countries, a forceful denial that Turkey would even think of interfering with Egyptian domestic affairs. This is what I got from the President. Ironically, it was not the first time I turned to the President…it is like what the French call 'déjà vu'. Two and a half years ago in February 2011, I also turned to the President. It is the first time I reveal this. There was a lot of confusion like the confusion going on right now about how to portray things in Egypt. At that time I gave him a full briefing and I can say that it worked perfectly.

But it is not only the President I have to tell. I started with his high office, to whom I am accredited . But also other senior Government executives and the political parties. Ruling party and opposition. I know that we are in a small village world where information travel

freely now but believe it or not, there is still misinformation that goes around. Some of it is really circulated by those who would like to negatively impact the relations between our two countries. This is why I include in my meeting a full-fledged briefing. I know everyone follows the media. But I need to provide what actually happens because sometimes information is taken by some news agencies from only one source. Sometimes it happens to be the Muslim Brotherhood - MB. This is why we need to balance the picture and provide the other side of the story which happen to be the views of the majority of Egyptians .

For example, it was widely reported that our armed forces and police shot civilian, peaceful protestors while they were praying the morning prayer. The same story claimed that among the fatalities there were women and children. It showed even some photos of children killed. For 2-3 days no one mentioned what actually happened supported by video footage by our security forces and our government. They were a group of people who were trying to storm in the republican guard facility and some of them were armed. They were not peaceful demonstrators and they did not include women and children. The video footage shows that, we can send it to you. Please give me one example of a military in the whole world, including Turkey, that would stand still while people were shooting at military facility.

- During the protests in Ankara and Istanbul PM houses were targeted argue the government sources. Do you think that was also a similar move?

I don't know about Turkish domestic issues and I don't comment on them. But the problem with this story is that when people looked at the allegedly killed kids photos, they realized that they saw them

somewhere before. We found out that these were photos that were initially published few months ago in Syria; kids died there. They could not even answer these claims and those news agencies immediately pulled out the photos. ıf you try to find them now, you wont be able.

- According to state sources, how many people were killed that day?

53 I think. There were no kids and no women. There were people carrying different kinds of guns and sticks. They climbed up to other buildings to jump onto the military facility. There are even untrue reports of other countries' reaction. I don't want to name the countries but it was reported that they said nasty things about Egypt. These are printed….For example Lady Ashton's statements were portrayed here completely different than what she actually said.

- You are complaining about the media reports and media reflecting only one side. But the Turkish government's are no different than those reports in terms of portraying the situation. They are almost identical. Coup against MB is an undemocratic step to overtake the government. Do you consider it as coup d'etat as we know it?

Let me remind you of what happened in January 2011. Quick flashback to help you understand what happens now. In Jan 2011, millions of people took the streets asking President Mübarek to step down. He didn't want to step down. For 18 days he insisted, those demonstrators wanted to storm the presidential palace and force the president to step down and call for elections. President Mübarek also had his supporters and there were clashes in the streets. The people were chanting 'where is the Egyptian armed forces, please intervene, stop the bloodshed'. The military forced President Mübarek to step

down and took over. The whole world including Turkey congratulated Egypt for its great revolution. Turkish officials were the first to go to Egypt. Not only President Gül, two months after also PM Erdoğan went and met the leader of armed forces who happened to be at the time the President of the transitional government. In 2013, almost heartbeat to heartbeat…Yes President Morsi was elected by the majority of 51 percent, no one denies that. But this 51 percent of his supporters were not MB, it was a coalition of people who also voted for him as a protest vote against his contender who represented the past. In one year time, President Morsi lost the support of those who voted for him.

- Isn't it the ballot box where we can verify this?

Yes yes. Can I finish? Those who opposed him and asked him to step down did not ask him just to step down. They first asked 6 months ago for constitutional and cabinet changes, getting rid of the theocratic clauses of the constitution that were added. He didn't want to listen. Then they asked him 'It looks like you lost your majority, please go back to the ballot box'. Those youngsters were only asking for early presidential elections. They printed a petition in the same way they did against President Mübarek and asked everyone to support them. Everybody would photocopy their ID cards in the back of the letter. They collected 23 million letters. They were not asking for military intervention in this petition, they were asking for early elections. The armed forces did not want to intervene. Some people outside of Egypt would like to think that the Egyptian armed forces are like those other armed forces who are very eager to intervene in politics and to govern. In our case actually the military was very reluctant to do so. It was the call of the people. The defense minister twice gave advice to the President 'You don't want to see millions in the streets like 2011. Why don't you go to referendum on your presidency. If you get the majority you stay. If

they get the majority you can step down in an honorable way.' He declined. Many politicians had suggested that to him, now we know.

- So you don't consider it as a military coup as we know it?

I don't know how you know it. I think this is an academic exercise more than the reality. If the same people who cheered and congratulated Egypt for the great revolution in 2011….

- So you say this is not a setback to democratic steps?

Democracy is the rule of the people. How more democratic can this be? More than 30 million people in the streets asking for something.

- What about the Morsi supporters then?

They exercise the right to demonstrate peacefully. But of course it shows that they are the minority. Of course….

- How can you be sure that they are the minority?

Today you don't see the demonstrators of both camps in the streets. But on June 30th you could see them quite clearly. This is why now everyone here understands the words Tahrir and Adaviya. Everyone showed the huge difference, not only TV cameras but Google Earth showed that Tahrir and its supporters all over the country was more than 30 million people.

- How many were the others?

I wouldn't even think they reached one million, even after the build up today.

- Are you serious?

Yes…Let me ask you another question? In any country in the world do you think if 30 million took the street asking for their president to step down, do you think that president can stay one more day before going to the ballot box? Any western democratic country you can think of…imagine 30 million people. This represents more than half of our adults. What I am trying to say is that let us focus on what actually happened in 2 similar examples. The only difference in this second case is that the military government did not take over. It is a civilian government, that is in control. The military is not in power. The defense minister is not the president of the republic. Secondly, the road map that was adopted for a constitutional change is clear 3 days after the announcement. And this announcement was not done by the military at its own initiative. The Grand Imam of Al Azhar, the Pope of the Egyptian Coptic Church and most of the political parties including Salafis except MB supported this.

I would like to add a question here:

How do you consider the rise of Salafis in Egyptian politics? What does it tell us about the future of political Islam in the region when moderate MB is overthrown from power but hardliner Islamists are on the rise?

Out of this last revolution that took place in Egypt, most Egyptians have come to recognize that using religious banners is not going to help bringing bread to their tables and developing their country. The political dispute between the majority that called for the change and the minority of MB followers is not about religion. People were praying at the same time in Tahrir and Adawyah. The

majority was asking for jobs, better education and health services for their children. The minority was using religion to grab power and control. In my personal openion, most Egyptians are not going to be fooled again in the name of religion.

- I understand this is the framework you brief the Turkish side. Can you sell this, can you convince them this is not against the Egyptian people's will?

As you know a diplomat's job is to make the argument and to defend using logic and evidence. But in this case, I have even a better convincing argument. It is the Turkish response itself to a similar incident 2.5 years ago. I think it is very useful to remind Turks of these two incidents January of 2011 and July of 2013. Whether my argument is successful or not depends on many things. None of which is really academic or legal argument, it all relates to real politics. It all relates to who is going to be on the side of the majority of Egyptians. My main argument with all my Turkish interlocutors is that Turkey must not be shown as siding with the minority, that happens to be the MB.

- Why do you think Turkish government is fiercely taking the side of the MB? I wonder how you see this, is this because of the alleged ideological bond as many argue?

I believe that the government and the people of Turkey should know they have friends and admirers across the board in Egypt regardless of political affiliation.

- Are you referring to the political proximity between MB and AK Party and then saying that the other political movements are also admirers of Turkey?

You can ask this to Turkish officials. I cannot answer anything that regards the Turkish position. What I can do is to provide the perspective of the majority of Egyptians. This is important for the relationship which is not only political. I used to tell everyone in Turkey that you can take the Turkish statement in the UN on most issues, take the Egyptian one and replace the words Egypt with Turkey, you get two identical statements. Because the way the two countries see the world is very similar and that was not only last year under the rule of former President Morsi. No. That was also the case during former President Mübarek time. Egypt signed the first FTA between Turkey and an Arab country in 2005. The trade volume quadrupled to reach 3 billion before the 2011 revolution. Even increased to 5.2 billion after the revolution under the military council and President Morsi. Our F-16s were overhauled in Turkey during President Mübarek's time.

- Sorry to interrupt but these are the things of the past we already know about. I would like to talk about the future.

No no I want to talk about future. All of these have the real political and strategic basis for two countries to continue their relationship.

- Here the question is if the Turkish government perceives it in the same way?

Let me finish what I think and I will try to answer that. What is worrying is….I am not worried about economics, our business people will find a way. I am not worried about university professors those who are learning Turkish. I am not worried about tourism. You know

what I am worried about? I am worried about the image of Turkey in Egypt and the rest of the Arab world.

- Is the inspirational image deteriorating?

Yes. We are hearing calls by some writers and intellectuals and even from businessmen for the first time in the history of relations; 'We need to have a pause here'. What is Turkey doing, what are these statements? For the first time. This is the image that I am worried about.

- Are you trying to say that Turkish government's strong defense of MB is overshadowing its reformist image in the region?

I am saying that the Turkish government had a very positive image that has many admirers across the board in Egypt. The majority of Egyptians held this positive view. I am very worried that this majority of Egyptians who took the streets to ask for a change are surprised to see the Turkish government as standing against it. Regardless of how you call it, I am very keen that this should not happen. Here I do two things. The first thing is my job as an ambassador; to explain to my Turkish interlocutors and Turkish public opinion. But I also do my part with my people back home. I provide information on what is going on in Turkey. But more importantly I explain in details the great benefit of relations that goes both ways. Egypt is the bridge to sell Turkish products to the Gulf. After Syria borders closed now we have this RoRo line that takes the trucks and they go through Egypt. But more important than all these are how Turkey is perceived by Egyptians. We are trying to send a message to the investors from both sides; 'Don't worry this is temporary. We call it a summer cloud that will go away. Sensible people will prevail'.

I would like to add a question here.

Talking about the roro line; I hear from state sources that some Turkish ships are kept lately. Why?

There are two companies operating RoRo maritime voyages between the Turkish ports of Mersin and İskenderun and the Egyptian ports of Port Said and Damietta where Turkish trucks carrying Turkish goods roll off to drive through Egypt to a Red Sea port to be shipped to the Gulf. One of the two companies has continued its operations uninterrupted. Some truck drivers of the second company used the events in Egypt to ask their company for some financial demands and refused to roll of the ship. I am in consultation with the Turkish ministry of Economy to make sure that all lines are working safely and regularly. It was one of the isssues that was discussed in my meeting with Minister Zafer Caglayan two days ago. This line saves Turkish exporters a lot of money and time. More importantly, it has created a strategic link that connects Turkey to Africa and the Gulf via Egypt. It will also connect Egypt to Europe and the Caucuses via Turkey.

- Do you think the Gezi Park protests in Turkey are in any way similar to what happened in Egypt?

Egypt has never commented on a domestic Turkish issue. Never! This is not going to start today here with you. I never comment on a domestic Turkish issue. This is for Turks to decide. Exactly like Egyptian affairs are for Egyptians to decide.

- You called today's impasse between two countries 'a summer cloud'.

Because in Egypt in summer there are almost no clouds. (Laughs) I don't know whether you call it this way, here there are a lot of clouds.

- I see you positive and optimistic that the clouds will go away and Turkish-Egyptian relations will normalize soon. But how is it going to happen while we have a government who says that they only recognize Morsi as President. They decline to congratulate or contact the new administration in Egypt. How is it going to happen under these circumstances?

I agree with you that we cannot say that we can completely be optimistic. Of course, you need to work hard to make it happen. We need to move things around. The first step is to make sure that especially decision-makers but also all public are well informed. Second is to count on the legacy that we have build not only in the last years only but through centuries. I am sure the majority of both countries' people will stir things around to the right course. Of course it takes two to tango. Egypt maintained 15 days of silence, no comment at all in response to any Turkish statements. When the Egyptian statement came out few days ago, it was a statement to brothers telling them 'We don't interfere in your domestic affairs, please don't interfere in ours'. We are very keen on this very important historic and strategic relationship. We hope that you will be well informed. Of course every sovereign nation makes its own decisions and there are the consequences of these decisions. But the people to people relationship is very important. The Egyptian people are disappointed because they had very high expectations from Turkey. They thought that Turkey would be the first to welcome the change . And the response to the Egyptian people's will. This disappointment was reflected by the new Egyptian government in a very brotherly, very carefully drafted complain.

- After meeting with Turkish officials are you in a position to confirm that Turkish position is not going to change up until President Morsi is released?

İnşallah it will develop in the right direction.

- Is it not almost a condition by Turkey?

No one can put conditions on Egyptians on how to deal with their affairs. No Egyptian would accept that, even from brothers. But you also see that in each statement by both Turkey and Egypt, there is one common factor. Each official would end the statement by telling how that person is keen on the relationship. All Egyptians remember and are grateful to the Turkish support after the revolution. PM Erdoğan was scheduled to go to Egypt on Feb 4th 2011. It was cancelled due to the revolution. Regardless of how close the personal relationship are between two leaders or two groups, the strategic relationship between two countries are very important. They cannot really be dependable on a summer cloud that will pass inşallah.

- So nobody is planning to summon you back to Cairo? Are there signs that they might call you back?

The diplomats work to develop relations, not to break them. It is not only me. Believe me there are sensible people in both governments that are helping me to do this. I think they are the majority.

- PM Erdoğan has been planning to go to Gaza through Egypt. Under these circumstances it is impossible. If there is a

normalization in relations, would there be an exception for PM Erdoğan?

As you know FM Davutoğlu went to Gaza not alone, with a group of Arab ministers. Actually PM Erdoğan visited Egypt twice while there was a crisis in Gaza. I don't need to tell you that Turkey and Egypt are in constant consultations about Palestine. We see eye to eye there. Not only how to resolve the Israeli-Arab conflict but also even on how urgently we need the reunification of Palestinians. There we have no differences what so ever. Quite coincidentally on July 5th after Raffah Gate was closed the first permission Egyptian authorities coordinated to use the crossing was for the Turkish mission of TİKA toGaza just before Ramadan began.

- So there might be an exception for PM Erdoğan?

These are things that are decided of course by the leadership of the two countries. I told you it happened before and I cannot rule out that it may happen again. These are the products of the good relations that we had maintained between the two countries. This is why I am very keen not to waste it and keep it intact.

Was it you requesting the meeting from FM Davutoğlu?

Did you convey any official message from your government?

Are you still waiting for a message of congratulation to new President Mansoor?

Was there any change of tone in FM Davutoğlu's remarks? Can we expect a step for reconciliation?

I asked earlier for the meeting with FM Davutoğlu but he was then away from Ankara. The meeting lasted for more than an hour. It was a brain storming session about how to save the relationship between our two countries.I presented a full briefing about what is going on in Egypt, suggested some of of my own ideas and listened to his. As in all of my meetings with HE Dr. Davutoğlu, the discussion was frank, comprehensive and very courteous.

Can you confirm the reports of an Egyptian TV channel that arms are confiscated in a container that reached Egypt from Turkey? We did not see any denial from Turkish side. What is the truth behind this story?

There was media reports about this. We received a request for information about those reports from the Turkish Government. The Egyptian authorities are investigating those reports and will release the results of those invistigations when they are available.

Photos

مبني السفارة المصرية في أنقرة والذي تم تشييده في مطلع السبعينات علي الطراز الأندلسي علي قطعة أرض اشترتها مصر من بين أوائل الدول بعد إعلان أنقرة عاصمة للدولة، ولهذا تجاور السفارة المصرية ودار سكن السفير المجاور لها علي نفس الطراز سفارات ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة والمجر.

مقر القنصلية المصرية في منطقة بيبك، وهو المبنى التاريخي الذى نفتخر نحن المصريين بامتلاكه منذ عهد الوالدة باشا أم الخديوي عباس حلمى الثاني وزوجة الخديوي توفيق وهو أحد قصور عديدة كان يملكها امراء ونبلاء مصريون في اسطنبول التي اعتادوا إن يقضوا فيها شهر الصيف ويستضيفوا خلالها في قصورهم حفلات على الطراز الأوروبي. وكانت تلك الحفلات تحضرها العائلة المالكة ونبلاء السلطنة العثمانية ليطّلعوا على اخر تصميمات الأزياء الأوروبية وأفضل انواع النبيذ الفرنسي والإيطالي في قصور تطل علي البوسفور صممها وبناها أكبر المهندسين الاوروبيين على أحدث طراز .

مع عمرو موسي وقت أن كان أمينا عاما للجامعة العربية وأحمد أبو الغيط وكان وزيرا للخارجية خلال جلسة الجامعة في مارس 2010 قبيل سفري لاستلام عملي الجديد وقتها كسفير لمصر لدي تركيا.

موسي وأبو الغيط وهما يقدماني لأول مرة لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو قبل سفري لاستلام عملي في أنقرة ويوصيانه بالإهتمام بي، وقد طلب مني داود أغلو يومها كتاب يوثق تاريخ الكنائس المصرية التي زار العديد منها خلال دراسته قي الجامعة الأمريكية قي القاهرة للغة العربية وقت أن كان أستاذا للعلوم السياسية. وقد رتبت لداود أوغلو في زيارات لاحقة زيارة خاصة للمتحف الإسلامي ولقلعة محمد علي في صحبة رئيس الوزراء أردوغان. وقد أبدي الإثنان انبهارهما بالعدد الكبير من الآثار الإسلامية التي تملكها مصر والتي يجب عرضها بصورة أفضل للزائرين.

احتفال السفارة في أنقرة بالعيد الوطني المصري يوليو 2011 وعلي يساري عمر تشيليك الذي كان وقتها يشغل منصب رئيس لجنة الشئون الخارجية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وعلي يميني عمدة مدينة كتش أوران من ضواحي أنقرة وكان يعيش فيها أردوغان وقت رئاسته للوزارة وقبل أن ينتقل للحياة في القصر الإمبراطوري الذي شيده لرئيس الجمهورية,

خلال إلقائي لكلمة باللغة الإنجليزية ويترجمها لي الملحق الإعلامي المصري الذي كان يجيد اللغة التركية لتخصصه في تدريسها بالجامعه، وكنت دائما ما أحتاج لمن يترجم لي للتركية لمخاطبة أي تركي خارج وزارة الخارجية. والمدهش أن غالبية الأتراك مازالوا يجهلون معرفة أي لغة أجنبية رغم أنهم يستقبلون سنويا مايزيد عن عشرين مليون سائح.

مع Mulatu Teshome Wirtu السفير الإثيوبي وعميد السفراء الأفارقة في أنقرة عام 2010 والذي عاد إلي بلاده عام 2013 لكي يجري انتخابه رئيسا لإثيوبيا. وحين توجه وفد من السفراء الأفارقة في تركيا لزيارته في أديس أبابا للتهنئة بعد انتهاء مهمتي في أنقرة، إتصل بي هاتفيا لكي يوجه الدعوة لي لزيارته في إثيوبيا. ورغم أن النظام السياسي الإثيوبي نظام برلماني يسند السلطات التنفيذية لرئيس الوزراء إلا أنني أعتقد أن هذا الرئيس يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في تسهيل التوصل لحل لمشكلة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا.

مع الرئيس التركي الأسبق سليمان دميريل خلال احتفالنا بالعيد الوطني المصري قي يوليو 2010 علي يمينه تقف زوجتي الدكتورة ثريا الخضراوي. وكان ديميريل حريصا علي تلبية دعواتي لحضور مناسبات السفارة والإجتماع بي وحدنا لمناقشة التطورات الدولية، وكان دائم الإشادة بأهمية مصر الإقليمية والدولية وبحكمة الرئيس مبارك لتدخله لمنع حرب كانت وشيكة بين تركيا وسوريا خلال رئاسة ديميريل لتركيا في التسعينات.

مع وزير الصحة التركي الذي كان يرأس اللجنة الثنائية للتعاون مع مصر عام 2010 والتي اقترح اردوغان عام 2011 بعد ثورة يناير ترفيعها إلي مجلس تعاون استراتيجي علي المستوي الرئاسي.

مع فريق ذوي الإحتياجات الخاصة (في النطق والسمع) المصري لكرة القدم في يوليو 2012 في أنقرة وعلي يميني ملحق الدفاع المصري في أنقرة العميد (اللواء المتقاعد الآن) أيمن الجنيدي ونائبه العقيد(العميد الآن) صالح الحديدي

مع أعضاء السفارة المصرية قي أنقرة بعد انتهاء احتفالنا بالعيد الوطني المصري يوليو 2012

حفل استقبال السفارة بمناسبة العيد الوطني يوليو 2012 فندق Rixos أنقرة

وإلي يمين زوجتي يقف العميد أيمن الجنيدي وحرمه والوزير المفوض حسين السحرتي وحرمه

والمستشار محمود الشريف وحرمه والمستشار الإعلامي حسام الدين لبيب عبد الفتاح

أولادي خالد ووليد خلال احتفالنا بالعيد الوطني المصري يوليو 2012

مع وفد شباب ثورة يناير في دار سكن السفير المصري في أنقرة خلال زيارتهم لتركيا بدعوة من الرئيس التركي عبد الله جول في إبريل 2011. كان هذا الوفد ممثلا بالفعل لكافة التوجهات السياسية في مصر وقتها واجتمع بهم جول وأردوغان وكبار المسئولين الأتراك وصاحبوا أحمد داود أوغلو خلال حملته الإنتخابية في مدينة كونيا وقت أن كان وزيرا للخارجية وقبل توليه رئاسة الوزارة التركية.

التوقيع علي إتفاق التآخي بين الأسكندرية ومدينة مرسين التركية في إبريل 2012

الرئيس التركي عبد الله جول خلال زيارته القاهرة في مارس 2011 مع السيد عمرو موسي بعد انتهاء مهمته كأمين عام جامعة الدول العربية وقبل ترشحه لرئاسة الجمهورية.

الرئيس التركي جول خلال اجتماعه بشباب ثورة يناير في دار سكن السفير التركي في القاهرة في مارس 2011

الرئيس التركي جول ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو خلال اجتماعه بشباب ثورة يناير في دار سكن السفير التركي في القاهرة في مارس 2011

الرئيس التركي عبد الله جول خلال زيارته القاهرة في مارس 2011 مع مرشد الإخوان المسلمين محمد بديع والناشر إبراهيم المعلم وعضوي مكتب إرشاد الإخوان عصام العريان ومحمد مرسي الرئيس الأسبق.

الرئيس التركي عبد الله جول خلال زيارته القاهرة في مارس 2011 مع المشير طنطاوي رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة والذي تولي بهذه الصفة سلطات رئيس الجمهورية.

الرئيس التركي عبد الله جول في اسطنبول في ابريل 2011 مع شباب ثورة يناير المصريين

إردوغان مع فتح الله جولن خلال تحالفهما السياسي وقبل إتجاه جولن لانتقاد العديد من سياسات أردوغان منذ عام 2010 وخاصة انفراده بالقرار واللجوء لتحركات لمعاداة الغرب واسرائيل كوسيلة لزياة شعبيته، وتصاعد الخلاف بين الحليفين السابقين إلي حد إتهام أردوغان لجولن وأنصاره بتدبير محاولة إنقلاب عام 2016 الفاشلة في تركيا ضده وطالب الولايات المتحدة التي تأوي جولن لعقدين من الزمان بتسليمه لتركيا.

Erdogan welcomes Abbas in Ottoman Empire style ceremony

Turkey's President Tayyip Erdogan (R) shakes hands with Palestinian President Mahmoud Abbas during a welcoming ceremony at the Presidential Palace in Ankara January 12, 2015. (Reuters/Adem Altan/Pool) / Reuters

مع الرئيس السيسي خلال زيارته لإسطنبول كوزير للدفاع في مطلع مايو 2013، وتم التقاط هذه الصورة في أحد المطاعم التقليدية التركية التي أبدي السيسي إعجابه الشديد بأطباقها.

مع الرئيس السيسي خلال زيارته لإسطنبول كوزير للدفاع في مطلع مايو 2013 وعلي يساره وزير الدفاع التركي عصمت يلماظ وعلي يميني وكيل وزارة الدفاع التركية لشئون التسليح. وتم التقاط الصورة داخل مسجد ومدفن أيوب سلطان الذي يحوي مايعتقد الأتراك أنه رفاة أيوب الأنصاري أحد صحابة الرسول صلي الله عليه وسلم.

IDEF'13

إردوغان مع الرئيس السيسي خلال زيارته لإسطنبول كوزير للدفاع في مطلع مايو 2013.

العاملون الأتراك في سفارة مصر في أنقرة وفي دار سكن السفير المصري في وداعي أنا وزوجتي وعلي يساري نائب السفير (وقتها) الوزير المفوض (والسفير الآن) حسين السحرتي

الطاقم الدبلوماسي والإداري والفني للسفارة في أنقرة يودعونني وزوجتي ليلة مغادرتنا لأنقرة

يوم 26 نوفمبر 2013

مع وزير التجارة والصناعة التركي الأسبق ظفار شارليان الذي كان من أكثر الوزراء تجاوبا مع مقترحات التعاون بين بلدينا. أنقره في سبتمبر 2012، والطريف أن شارليان قد حرص خلال هذه المقابلة علي الإطمئنان علي استمراري في العمل سفيرا لبلادي بعد تولي الإخوان المسلمين الحكم في مصر، ثم عاد بعدها بعام لنفس الإستفسار في نفس التوقيت الذي ظهر اسمه في الإتهامات للمحيطين باردوغان وابنائهم بالفساد واستغلال السلطة مما اضطر إردوغان للتخلص من شارليان وهروب ابن اردوغان لبعض الوقت الي خارج تركيا حتي تم التخلص من القضاة الذين كانوا يحققون في قضايا الفساد ضده وكثير منهم كان من أتباع حركة فتح الله جولن.

مع والدي وقدوتي السفير عبد الرؤوف الريدي (علي يساري) الذي زار تركيا مع وفد مجلس الشئون الخارجية المصري عام 2012 ، وعلي يميني السفيران محمد شاكر وفتحي الشاذلي رحمهما الله

إردوغان مع الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي في أنقرة يحيان أعضاء حزب العدالة و التنمية الحاكم في تركيا خلال المؤتمر الإنتخابي للحزب في نهاية سبتمبر 2012

أردوغان ومرسي في أنقرة نهاية سبتمبر 2012 بعد التوقيع علي اتفاقية قرض تركي لمصر

أردوغان ومرسي في القاهرة نوفمبر 2012

رئيس الوزراء المصري الأسبق هشام قنديل في إسطنبول مايو 2013

رئيس الوزراء المصري الأسبق هشام قنديل في إسطنبول مايو 2013 خلال إجتماعات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD

خلال إفتتاح مهرجان الفنون الشعبية الذي تستضيفه مدينة كيتش أوران قرب أنقرة والتي كان أردوغان يقيم فيها وقت رئاسته للوزراء وربطتني بعمدتها صداقة رغم أنه لايتحدث العربية ولا الإنجليزية وكنا دائما نتحادث من خلال مترجم. وكان كل السفراء الأجانب يحرصون علي حضور هذا المهرجان سنويا وعلي مشاركة فرق من الفنون الشعبية من بلادهم فيه، وشاركت فرق مصرية في هذا المهرجان خلال السنوات الثلاث التي قضيتها في براج.

KEÇİOREN
BELEDİYESİ

مراسم تقديم أوراق إعتمادي سفيرا لمصر لدي تركيا في مطلع إبريل 2010 وكانت تلك الأوراق ممهورة بتوقيع الرئيس الأسبق مبارك ولم يكن ليخطر علي بالي وقتها أنني سوف أمثل في تركيا أربعة رؤساء مختلفين (مبارك – طنطاوي – مرسي – منصور) في فترة تزيد قليلا عن ثلاث سنوات وأن تنتهي خدمتي مع أزمة دبلوماسية حادة بين مصر وتركيا تؤدي إلي تخفيض مستوي العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من درجة السفير إلي درجة القائم بالأعمال. ولهذا أذاعت إحدي المحطات التليفزيونية التركية حديثا أجرته معي تحت عنوان "سفير أربعة عهود في مصر يغادر تركيا وقد يكون أخر سفير مصري فيها" وهو مالاأتمناه أبدا للبلدين اللذين يضمان معا نصف سكان منطقة الشرق الأوسط وأكبر جيوشها وقوتها الناعمة.

الصورة التذكارية مع الرئيس جول عقب تقديم أوراق اعتمادي سفيرا لمصر لدي تركيا. ولهذه الصورة قصة مراسمية لطيفة، فقد حدد لنا السفير مدير المراسم التركية مسبقا مكان وقوف زوجتي في هذه الصورة علي يمين أعضاء السفارة (نائبتي السفيرة أمل سلامة وملحق الدفاع العميد طارق سعودي والمستشارين سامر ونادر سعد). وحين جلست بجانب الرئيس جول همست في أذنه بالإنجليزية التي يتقنها ولكن لايتحدث بها في الإجتماعات الرسمية، وقلت له ساخرا (سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولي منذ زواجي التي أجلس فيها بينما تكون زوجتي واقفة خلفي أثناء التقاط صورة لنا، وقد يعرضني ذلك لبعض المتاعب عند عودتنا لمنزلنا). فأجابني الرئيس جول هامسا أيضا بسخرية (مرحبا بك في تركيا). وقد دأبنا أنا وزوجتي علي ذكر هذه القصة لزملائنا السفراء الأجانب في أنقرة إلي أن أكتشفنا أن الرئيس جول قد قام بتغيير مراسم تقديم أوراق اعتماد السفراء الجدد لكي تتضمن جلوس زوجة السفير بجانبه عند إلتقاط الصورة التذكارية.

مع أعضاء السفارة في أنقرة فور عودتنا من تقديم أوراق الإعتماد للرئيس جول

أول عمل قمنا به لتمثيل بلادنا في أنقرة هو غرس شجرة تحمل اسم مصر واسمي وزوجتي الدكتورة ثريا الخضراوي في حديقة بحيرة جولباشي في أحد ضواحي أنقرة والتي تم تطهيرها من القمامة والأعشاب البرية وتحويلها إلي حديقة عامة دخولها مجاني بها ممشي يمتد خمسة كيلومترات وملاعب رياضية ومقاهي ومطاعم وشوايات بالفحم للإستخدام العام. وكثيرا ماكنا نذهب للمشي وتناول الغذاء أو القهوة والشاي التركي في هذه الحديقة ونمر علي الشجرة التي تحمل اسمينا ونريها بفخر لضيوفنا وخاصة المصريين الذين كانوا يتمنون وجود مثل هذه الحدائق العامة بهذا التنسيق والرعاية في بلادنا.

MISIR ARAP CUMHURİYETİ BÜYÜKELÇİSİ
ABDERAHMAN SALAHELDIN VE EŞİ
THORAYA ELKHADRAWY
AMBASSADOR OF AGYPT ARAP REPUBLIC
ABDERAHMAN SALAHELDIN AND HIS WIFE
THORAYA ELKHADRAWY

أول حديث تليفزيوني أدلي به كان في حديقة جولباشي وعبرت فيه عن تطلعي لتطوير العلاقات المصرية التركية وتبادل الخبرات بين الشعبين ذوي التاريخ والثقافة المشتركة، وعبرت عن إعجابي بالإنجاز الذي رأيت مثاله في جولباشي من تحويل منطقة عشوائية ومهجورة نائية إلي منتزه رائع ومتنفس لكل المواطنين والإرتقاء بالمنطقة المحيطة بها لتكون من أرقي ضواحي أنقرة. وقد فوجئت أن هذه الكلمات وملامح وجهي التي تشبه ملامح أتراك الأناضول واستعدادي للتحدث لوسائل الإعلام من خلال مترجم قد جعلتني من أكثر السفراء الأجانب في تركيا ظهورا علي شاشات التليفزيون والصحافة. وطبعا زاد طلب وسائل الإعلام علي إجراء أحاديث معي مباشرة بعد وصولي منذ حادثة السفينة التركية مرمرة الزرقاء ولم ينقطع حتي مغادرتي بسبب الإهتمام الكبير الذي تحظي به مصر لدي غالبية الشعب التركي باختلاف توجهاته السياسية وبسبب أحداث "الربيع العربي" بعد ذلك.

غلاف مجلة الإكونوميست البريطانية يونيو 2013 بعنوان "إردوغان: سلطان أم ديمقراطي" ويصوره مرتديا زي السلطان العثماني وممسكا بقناع للغاز الذي تم استخدامه ضد مظاهرات حديقة غازي في إسطنبول والتي شكلت أكبر تحد لسلطته وقتها.

مع إردوغان في صالة كبار الزوار في مطار القاهرة قبيل مغادرته في انتهاء زيارته لمصر نوفمبر 2012 ويقف علي يساره أسامة ياسين وزير الشباب المصري وقتها في حكومة الإخوان المسلمين ثم السفير التركي المجتهد وصديقي العزيز حسين عوني بوتصالي

أنا وزوجتي وحرم أردوغان والسفير التركي بوتصالي وحرمه إنجي

جلسة مباحثات الإتفاق علي قرض المليار دولار التركي لمصر

أغسطس 2012

زيارة الرئيس جول للقاهرة في يوليو 2010 والتي دعاه الرئيس مبارك خلالها لمشاركته تكريم أوائل خريجي الكليات العسكرية.

مع فرقة التنورة المصرية للفنون الشعبية خلال إفطار رمضان (سبتمبر) 2010 في دار سكن السفير في أنقرة وحضره أيضا كل أعضاء السفارة والكاتب الصحفي المصري عادل حمودة وصديقي العزيز أرشد هورموزلو كبير مستشاري الرئيس جول لشئون الشرق الأوسط.

صورة تذكارية للوفدين المصري والتركي في غداء عمل استضفته في دار سكن السفير في أنقرة في نوفمبر 2010 خلال زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط وعلي يمينه نظيره التركي أحمد داود أوغلو وأنا ثم نائب داوود أوغلو للشرق الأوسط ثم صديقي السفير حسام زكي الذي كان مستشار أبو الغيط والمتحدث الرسمي باسم الخارجية وأصبح الآن نائب الأمين العام للجامعة العربية

زوجتي ثريا والسيدة ليلي أبو الغيط عند استقبالنا لأبوالغيط وحرمه في آخر زيارة له لتركيا كوزير خارجية مصر

مطار أنقرة 21 نوفمبر 2010

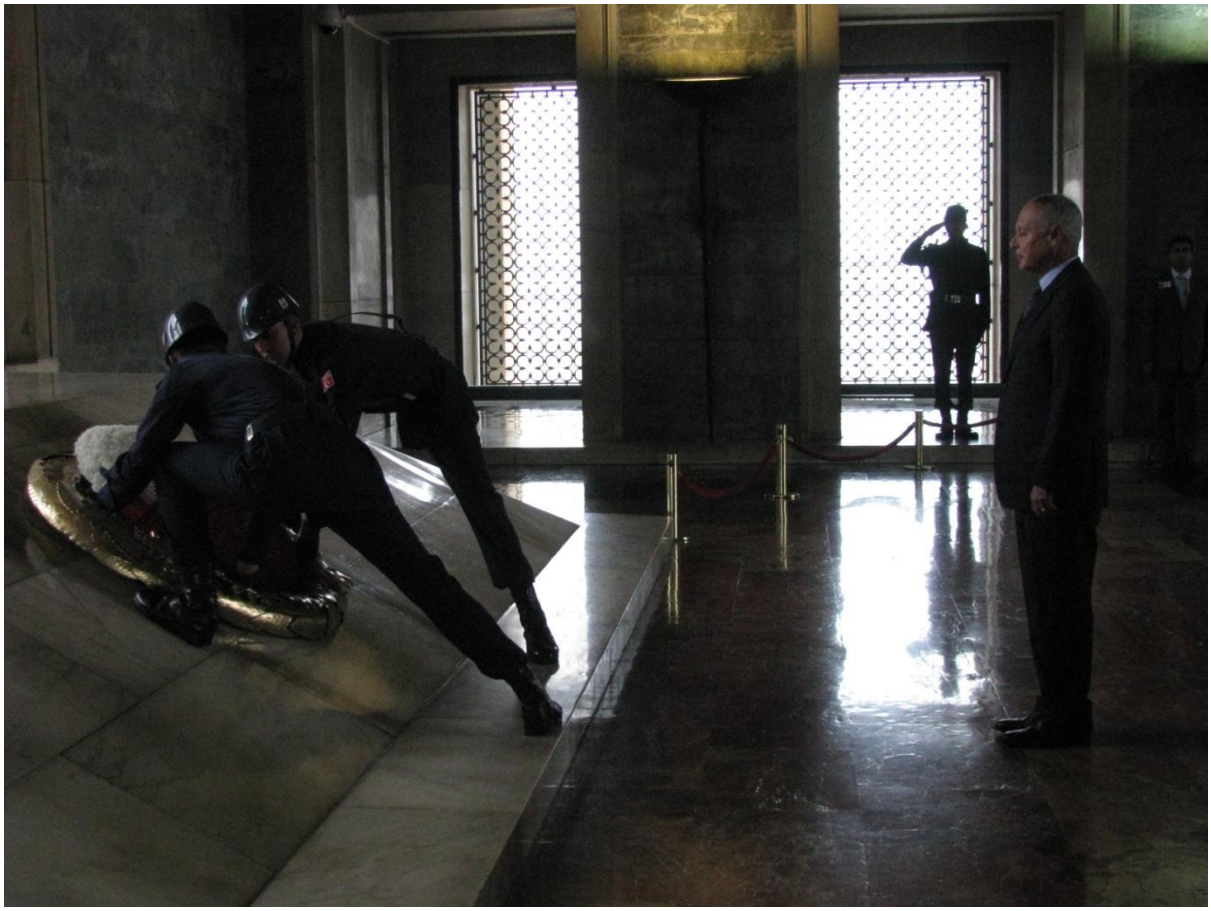

أبو الغيط يضع إكليلا من الزهور علي قبر أتاتورك ويسجل كلمة في دفتر الزوار وهو تقليد مراسمي يجب أن يقوم به أي مسئول أو سفير أجنبي عند وصوله تركيا وقبل مقابلة المسئولين الأتراك. وكثيرا ماكنت أتساءل مفكرا ومتخيلا أتاتورك يتقلب ألما في قبره بسبب سياسات أردوغان بعد 2011.

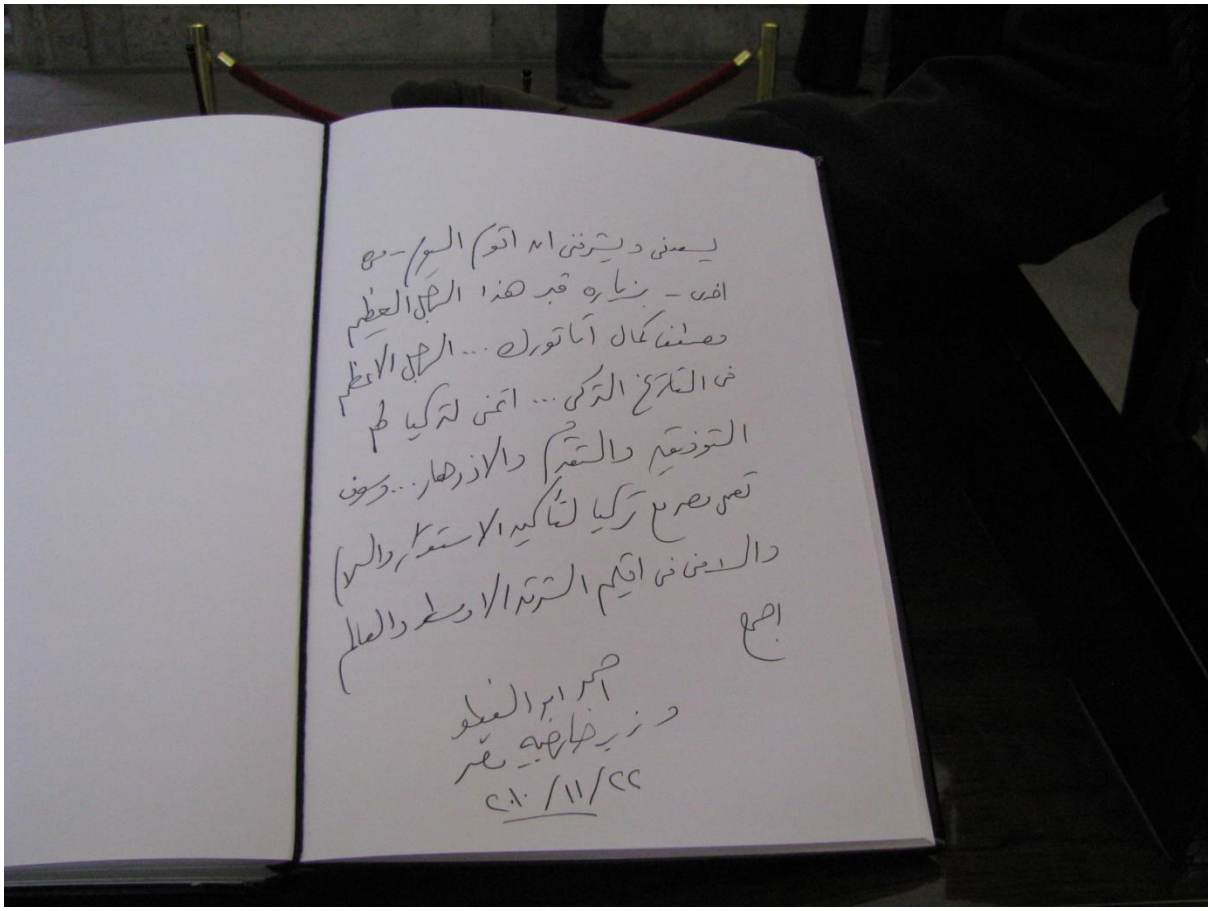
يسعدني ويشرفني اليوم القيام بزيارة قبر هذا الرجل العظيم
مصطفى كمال أتاتورك ... الرجل الأعظم
في التاريخ التركي ... أتمنى لتركيا كل
التوفيق والتقدم والازدهار ... وأرجو
أن تصبح تركيا لتأكيد الاستقرار والسلام
والأمن في إقليم الشرق الأوسط والعالم
أجمع
أحمد أبو الغيط
وزير خارجية مصر
٢٠١١/١١/٢٢

إجتماعي الساخن مع أحمد داود أوغلو في مطار أنقرة 19 يوليو 2013

الإحتفال بافتتاح رحلات مباشرة بين اسطنبول وشرم الشيخ والغردقة أكتوبر 2012 وعلي يساري السفيرة وفاء الحديدي القنصل العام في اسطنبول ثم المستشار السياحي المصري هناك وعلي يميني السفير التركي في القاهرة حسين عوني بوتصالي ووزير السياحة المصري هشام زعزوع ورئيس ومديرعام الخطوط الجوية التركية

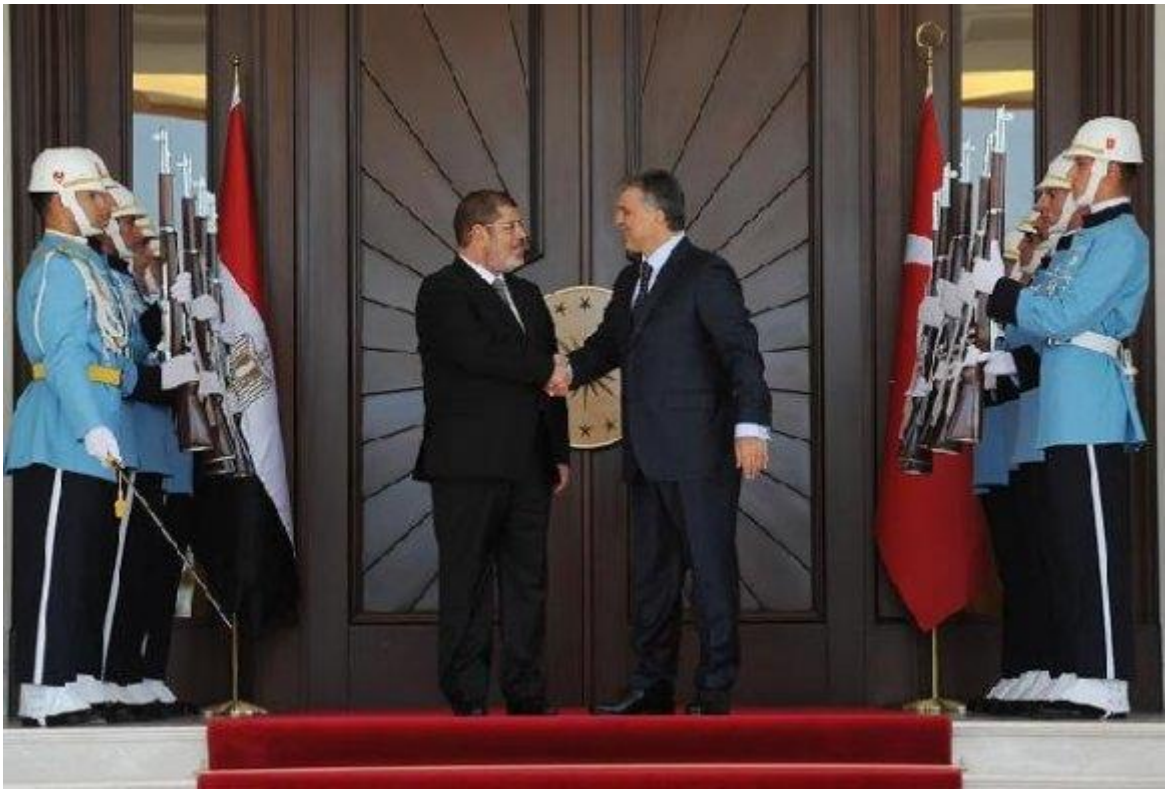

© Reuters

المحادثات خلال زيارة وزير الإعلام في حكومة الإخوان صلاح عبد المقصود مع نائب رئيس الوزراء التركي المشرف علي الإعلام بولنت أرينش في أنقرة في مطلع يونيو 2013

وزير الإعلام في حكومة الإخوان صلاح عبد المقصود مع الرئيس التركي عبد الله جول

في أنقرة في مطلع يونيو 2013

تسليم المساعدات الإنسانية المصرية لعمدة مدينة فان في شرق تركيا بعد أن ضربتها الزلازل ويظهر معي بالزي العسكري ملحق الدفاع المصري العميد وقتها واللواء الآن أيمن الجنيدي الذي كان مضطرا لعدم ارتداء معطف فوق زيه العسكري حتي انتهاء مراسم التسليم رغم أن درجة الحرارة كانت أقل من الصفر المئوي بحوالي عشر درجات.

نبذة عن السفير عبد الرحمن صلاح

التحق بالسلك الدبلوماسي منذ عام 1980، ومثل بلاده في سفارة واشنطن مرتين حيث إختص بالإتصال بالكونجرس الأمريكي وبالمنظمات اليهودية، وفي وفد مصر لدي الأمم المتحدة في نيويورك. وتولي منصب القنصل العام في سان فرانسيسكو (2004-2008) ثم مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط (2008-2010) ثم سفيرا لدي تركيا (2010-2013) ثم عاد لمنصب مساعد وزير الخارجية للشئون العربية (2014-2015) وأخيرا سفيرا في براج عاصمة الجمهورية التشيكية.

تخرج من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية عام 1979، ويعد الآن بعد تقاعده من العمل الدبلوماسي أطروحة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية حول السياسة الخارجية المصرية إزاء تركيا وفلسطين خلال الربيع العربي من جامعة تشارلز في براج.

متزوج من الدكتورة ثريا الخضراوي أخصائية الغدد الصماء في جامعة الأزهر ولهما ولدين توأمين خالد (طبيب) ووليد (محام).